www.kassioun.org

1266

الاثنين 23 شباط 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

حفلة جنون اسمها «السوق الحر»: المسؤولون يمنون علينا بالاستيراد!

[12]

الافتتاحية

أنت من وضعته يا ترامب؟!

في تصريح جديد ينمّ عن وقاحة وعنجهية منقطعة النظير، وخلال مؤتمر صحفي له في البيت الأبيض يوم الجمعة الماضية 20 شباط الجاري، قال ترامب عن الرئيس السوري المؤقت: «**أنا بالأساس من وضعته هناك**»!

تصريح من هذا الطراز، ليس مجرد «إساءة دبلوماسية»، ولكنه إساءة واستهانة بسورية والسوريين ككل، لأنه يكشف عن منطق وصائي في التعامل لا مع شخص، بل مع بلد بأكمله، ضمن عقلية استعمارية تقليدية تقدم نفسها بوصفها الحاكم والمتحكم بمصير البلاد وشعبها؛ تفرض ما تشاء ومن تشاء...

يحاول البعض التقليل من خطورة وسوء هذا التصريح عبر الإحالة على شخصية ترامب وأسلوبه الفظ المعروف. الخطر في هذه الإحالة أنها تحاول عزل كلمات ترامب عن السياسة الأمريكية العامة تجاه بلدنا ومنطقتنا، وأنها تتجاهل المؤشرات والوقائع التي لا تنتهي في العمل الأمريكي تجاه سورية والمنطقة، والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أولاً: بما يخص رفع العقوبات، فحتى لحظة كتابة هذه السطور لم يتم رفع العقوبات بشكل عملي وفعلي، بل وأكثر من ذلك، عاد التهديد والتلويح بإعادة فرضها «قانونيا» كما جرى في جلسة لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس حول سورية مؤخراً.

ثانياً: السناتور الأمريكي-الصهيوني ليندسي غراهام، الصديق المقرب من ترامب، لا يفوت فرصة لإطلاق تهديداته ضد سورية، وضد مجمل دول المنطقة، بما في ذلك السعودية مؤخراً، دفاعاً عن «إسرائيل» والإمارات.

ثالثاً: السفير الأمريكي في «إسرائيل» مايك هاكابي، الذي يعرف نفسه بأنه مسيحي صهيوني، وفي مقابلة له مؤخراً مع تاكر كارلسن، يعلن:

أنه لا مشكلة لديه في أن تحتل «إسرائيل» كلاً من لبنان وسورية والأردن ومصر والعراق والسعودية، إنفاذاً للسردية الصهيونية التوراتية.

رابعاً: لم يمر وقت طويل على تصريحات توم براك التي وصف فيها شعوب منطقتنا بأنهم مجموعة من القبائل والعشائر والطوائف، وقبلها كان قد أهان الصحافيين في لبنان واصفاً سلوكهم بأنه سلوك حيواني «طبعاً هذا الوصف لم يستخدمه توم براك لوصف صديقه إبستين».

نأتي بهذه الأمثلة، ويوجد مثلها العشرات، لكي نقول: إن تصريحات ترامب ليست زلة لسان أو موقفاً معزولاً، بل هي تعبير عن عقلية محددة للسياسة الرسمية للنخبة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية، بمختلف تياراتها.

ما ينبغي أن نستخلصه من عبر من هذه التصريحات، يتكثف بالتالي:

أولاً: لا يمكن بحال من الأحوال، التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها حليفاً، لا للسلطة السورية ولا للشعب السوري، ولا لأي طرف في سورية، سياسي كان أم اجتماعي.

ثانياً: لا يمكن الاستناد إلى الولايات المتحدة، ولا إلى غيرها من القوى الخارجية في تحقيق الشرعية الداخلية، وفي تحقيق الاستقرار الداخلي... بل وإن أفضل ما يمكن تحصيله من الولايات المتحدة هو اتقاء شرها، إن أمكن.

ثالثاً: الحل الوحيد الممكن والقابل للحياة، هو الاستناد إلى الشعب السوري، كل الشعب السوري، عبر توحيده بكل مكوناته السياسية والاجتماعية، ورفع المظالم عنه. والطريق نحو هذا التوحيد واحد لا بديل عنه، وهو تمكينه من حق تقرير مصيره بنفسه، عبر مشاركة حقيقية، تبدأ بمؤتمر وطني عام وشامل، يضم كلّ القوى السياسية والاجتماعية، وتوضع على طاولته كل الأزمات العالقة، المستجد منها والقديم المتراكم عبر عقود، ليكون لتوافقاته الداخلية الكلمة الفصل في كل القضايا...

شؤون عمالية

نقابات دمشق وريفها تنجز مؤتمراتها تباعاً

02

ملف «سورية 2026»

مذكرة تفاهم بين حزب الإرادة الشعبية والحزب اليساري الكردي في سوريا

06

شؤون محلية

السكن الشبابي... كارثةٌ على طريق حرمان المكتتبين من حقهم

08

شؤون عربية ودولية

غرب آسيا على صفيح ساخن... والحرب احتمالٌ جدّي

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

دور القيادة النقابية رفع سقف المطالب ودفعها لا كبحها

رغم عدم شمولية المطالب التي وردت في مداخلات العمال خلال المؤتمرات النقابية، وغياب عدة نقاط أساسية عنها إلا أنها ما زالت أعلى سقفاً مما يرد في تصريحات ومداخلات القيادة النقابية في دلالة على تبني القيادة لمهمة كبح وفلترة الضغوطات والمطالب الصاعدة من تحت لفوق، والأمثلة على ذلك كثيرة فحين يطالب العمال بتشغيل معاملهم وتأمين أدوات ومستلزمات الإنتاج تكتفي القيادة النقابية بالتشجيع على الاستثمار لتنشيط المعامل مع ضمان حقوق العمال وحمايتهم. فالحلول العمالية كانت وما زالت تقتصر على دعم المنشأة وتجهيزها وتصفية الفساد المالي والإداري والقانوني الذي نخر عظامها و سرع موتها، متمسكين بذلك المنطق الثابت ليس بمعاملهم ولقمة عيشهم وحسب، بل بنهج اقتصادي يعلمون تماماً أهميته، فهم مصرون على دور القطاع العام الإنتاجي والخدمي وأهمية وجودهما وتطورهما، خاصة بالصناعات النسيجية والكيماوية والدوائية والزراعية وقطاع البناء والإسمنت، إضافة لقطاع الصحة والنقل وغيرها، وهذا الدفاع المستمر عن القطاع العام لم يأت من فراغ أبداً بل من خلال تجربةَ طويلة مع جملة من السياسات الاقتصادية التي أوصلت القطاع العام إلى ما هو عليه من ضعف وترهل وضياع، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، دفعت البلاد والطبقات الاجتماعية الضعيفة بها ثمناً باهظاً له ومع سقوط سلطة النظام البائد تنفس العمال الصعداء، وظنوا بأن سقوط السلطة سيسقط معها الخصخصة وقانون التشاركية وعقود BOT لكن وبقدرة قادر بقيت تلك الأدوات المدمرة للقطاع العام حية ترزق، وهذا ما يدل على أن حواملها ما زالت قائمة وقادرة على فرض إرادتها على مسار الاقتصاد الوطني وبالتالي الاجتماعي.

لا تريد الطبقة العاملة من القيادات النقابية أن تحل قضايا القطاع العام وعماله وكأنها جهة تنفيذية، فهذا ليس عملها لكنها بالوقت ذاته لا تريدها أن تكون في صف الحكومة تبرر سياساتها وتطالب بمعالجة نتائج قراراتها المضرة بالطبقة العاملة، بل المطلوب أن تأخذ مكانها الطبيعي في معادلة «رب عمل – عامل» من خلال موقف واضح من أي توجه اقتصادي يهدف للقضاء على القطاع العام ودوره، وضد إملاءات صندوق النقد الدولي الخبيث، وليس من المقبول أن تكون أقل وعياً وثورية من العمال الذين تمثلهم وتنطق باسمهم في المحافل العربية والدولية، وعلى الاتحاد العام صياغة الموقف الحازم والثابت من الحكومة بسياساتها الاقتصادية الحالية، وتجعله مرتكز النضال الطبقي، وألا تقبل بسقف أدنى من ذلك وإلا فسيضيع القطاع العام بأكمله ويصبح دور النقابات لملمة الأضرار وإحصاء الخسائر والبكاء على الأطلال.

نقابات دمشق وريفها تنجز مؤتمراتها تباعاً

أنهت أغلب نقابات عمال دمشق وريفها أعمال مؤتمراتها بغياب أو تغييب التغطية الإعلامية التي كانت تحظى بها سابقاً من قبل وسائل الإعلام المحلية بمختلف أنواعها وتوجهاتها، وكان من الملفت المدة الزمنية القصيرة التي أنجز بها كل مؤتمر على حدة، والتي لا تتناسب مع حجم التقارير المقدمة ولا الملفات الهامة الماثلة أمام المؤتمرات السنوية التي من المفترض أن تغطي أعمال النقابة لعام مضى وبرنامج عملها لعام جديد، كما شهدت أيضاً غياباً لصناديق الانتخابات المفترض حضورها لإجراء عملية «ترميم الشواغر»، كون العملية اختُصرت بقوائم التزكية ورؤية القيادة السياسية، وما بين الافتتاح والكلمات والمداخلات والردود والتوجيهات أنجزت النقابات مؤتمراتها، وفيما يلي نعرض أهم المطالب العمالية التي وردت بها.

مؤتمر عمال الدولة والخدمات ومؤتمر عمال الصحة

في مؤتمر نقابة الدولة والخدمات العامة، أجمعت المداخلات على ضرورة تحسين الواقع المعيشي للعمال، ورفع قيمة التعويضات الخاصة بطبيعة العمل، ومتابعة ملف المفصولين، وإعادة النظر بأسعار شرائح فاتورة الكهرباء، ومعالجة موضوع التأمين الصحي، والاهتمام بشكل أكبر بالتدريب المهني. أما في مؤتمر عمال الصحة، فطالبت المداخلات العمالية بزيادة الرواتب وبدل طبيعة العمل وتعويض الاختصاص، وقيمة الوجبة الغذائية الوقائية، ومنح العاملين في القطاع الصحي اللباس العمالي الخاص بهم، وتجديد عقود الأطباء، والحفاظ على العاملين المتقاعدين بسبب الحاجة إليهم، إضافة إلى مطالب أخرى، كإحداث مركز تدريب مهني لخريجي التعويضات السنية، وضرورة حل التشابكات مع نقابة المهن الصحية الذي أدى إلى تراجع عدد المنتسبين لنقابة الصحة، والاهتمام بالمعهد الصحي من تجهيزات وكوادر عاملة، والإسراع بتسليم المساكن العمالية المخصصة في مدينة عدرا، وتحديث سيارات الصحة وصيانة الأجهزة الطبية، وسد النقص الحاصل في كوادر التمريض، وحل مشكلة النقل التعسفي للكوادر.

مؤتمر عمال النقل الجوي ومؤتمر عمال السياحة

دعت مداخلات عمال النقل الجوي إلى ضرورة سد النقص الحاصل في اليد العاملة، وتمثيل التنظيم النقابي في مجلس إدارة الشركة السورية القابضة للطيران، وزيادة عدد المراقبين الجويين، والاهتمام بعملية التأهيل والتدريب وإجراء الدورات التخصصية، وتوحيد اللباس العمالي، إضافة إلى إقرار التعويضات والحوافز وأجور العمل الإضافي والمكافآت، كما أكدت على تبني إجراءات تحافظ على الكفاءات الوطنية للحد من تسربها، وتثبيت العقود، ومعالجة مشكلة الضمان الصحي، وصرف بدل الإجازات. أما في مؤتمر السياحة، فقد أكدت المداخلات العمالية على ضرورة تأمين اليد العاملة المؤهلة والمدربة للقطاع العام السياحي، إضافة إلى تأمين الكادر التعليمي للمعاهد في المدارس الفندقية مع مستلزماتها التعليمية لأجل نجاح الشق العملي فيها، ومتابعة واقع المنشآت في دمشق القديمة واتخاذ القرارات التي تتناسب مع طبيعة عملها ومتطلباتها على أرض الواقع، وإعادة تأهيل وتحسين البنى التحتية والمرافق الخدمية في المناطق والمواقع السياحية، ومعالجة أوضاع العمال لدى التأمينات الاجتماعية الذين أغلقت منشآتهم، وحل ظاهرة الاستقالة المسبقة للعاملين في القطاع الخاص.

مؤتمر عمال التنمية الزراعية ومؤتمر عمال الصناعات الكيماوية

أكدت مداخلات عمال التنمية الزراعية على ضرورة دعم القطاع الزراعي بشكل عام، وتأمين مستلزماته كافة، وإعادة العمال المفصولين للحاجة الملحة إليهم مع تثبيتهم وصرف رواتبهم، كون هناك ستة آلاف عامل وعاملة في وزارة الزراعة ومديرياتها والجهات العامة التابعة لها لم يقبضوا رواتبهم بحجة عدم التمديد للعام الحالي لهم، إضافة إلى تحسين الواقع المعيشي من خلال زيادة الأجور والارتقاء بخدمات التأمين الصحي، وسد النقص الحاصل في اليد العاملة بالاختصاصات كافة، وأن يكون هناك مقر موحد للهيئة العامة للبحوث الزراعية، وضرورة تشميل عمال المخابز وموظفي مؤسستي الدواجن والمباقر والحظائر بإطار المهن الشاقة والخطيرة، والإسراع بإصدار الميزانية الخاصة بالخطتين الاستثمارية والإنتاجية.

أما عمال نقابة الصناعات الكيماوية والصناعات الخفيفة، فركزت مداخلاتهم على ضرورة الحفاظ على القطاع العام وتطويره، وتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية، والحفاظ على الصناعة الوطنية ودعمها، ولا سيما موضوع حوامل الطاقة بعد الارتفاع الكبير في الأسعار، والحفاظ على الشركات الرابحة وتطوير منتجاتها، وكذلك على الخبرات والكفاءات، وإيجاد الحلول للشركات المتوقفة، وإعادة تشغيل شركة تاميكو لأهمية منتجاتها الدوائية سواء في مقرها أو تخصيص مقر جديد آخر، مع تشميل عمال الصناعات الكيماوية بمرسوم المهن الشاقة. وبالنسبة لعمال القطاع الخاص، فقد أكدت المداخلات على ضرورة تشميلهم بالتأمينات الاجتماعية بأجورهم الحقيقية، وتوثيق عقودهم في مكتب النقابة، والتجديد لعمال العقود بسبب الحاجة إليهم، ومنع استيراد المنتجات التي تُنتج محلياً لحماية المنتج الوطني.

الموظفون على باب الجمعيات الخيرية

هل وصل الأمر إلى هذا الحد؟ «إي وأكتر والله العظيم فقرونا وبهدلونا وشحدونا اللقمة، ما بحياتي كنت متخيلة حالي وقفة على دور الجمعية لآخد حصة مونة أو شقفة لحمة، ليش هيك عم يعملوا؟». بهذه العبارات المنكسرة أجابت الخالة أم تيسير — هكذا عرفت عن نفسها — قبل أن نكتشف لاحقاً بأنها نفسها الآنسة أمل، مدرسة الصف الخامس في إحدى مدارس منطقة الزاهرة التي قضت أكثر من 18 سنة في تعليم المرحلة الابتدائية فيها، وإن كانت كنية «أم تيسير» ليست شائعة في حياتها الاجتماعية كثيراً إلا في أوساط نادرة، ومنها الجمعيات الخيرية التي باتت تقصدها منذ أشهر ليست كثيرة.

تعتبر الآنسة أمل من المعلمات القليلات اللواتي عرفتهن عائلات المنطقة، كونها تدرّس في مدارسها منذ سنوات طويلة، إضافة إلى نشاطها في تدريس الطلاب في منزلها المستأجر في منطقة دف الشوك، واقتصر نشاطها التدريسي على أبناء طبقتها الاجتماعية، فصارت ملاذاً وطوق نجاة للعائلات الفقيرة التي لا تقوى على دفع كلفة الدروس الخصوصية المتعارف عليها، فهي قامت بتحويل منزلها إلى ما يسمى «بيت الطالب»، فتقوم بمتابعة دراسة طلابها بشكل يومي وبجميع مواد المرحلة الابتدائية، تشرح دروسهم وتساعدهم في حل وظائفهم، إضافة إلى تهيئتهم للمذاكرات الدورية والفحص النهائي، معطية جل وقتها لهذه المهمة مقابل أجر زهيد لا يتجاوز «خرجية» طالب واحد، ورغم ذلك تراها تمنح الحسومات وتقسط الاستحقاقات وعندها دفتر للدين مثلها مثل بقالية الحارة، وهذا الدخل الإضافي على تواضعه كان يساعدها في تغطية جزء مهم من احتياجاتها الأساسية، ولكن الوضع تغير كثيرا خلال السنة الماضية بشكل عام، والأشهر الخمسة الأخيرة بشكل خاص.

عن جد صرنا نجوع

تقول الآنسة أمل: «ارتفع راتبي بالزيادة اللي أخذناها، بس قبضنا باليمين دفعنا ضعفها باليسار، أجرة بيتي كانت 400 ألف صارت مليون و200 ألف في دف الشوك، هيك صارت الإيجارات تلاتة أضعاف وما في بيوت أصلاً، والأكل والشرب والخبز والغاز وآخر شي الكهربا والنت، كل شي ارتفع، ما بقى فينا نجيب شي، مصروف البيت والولاد مو طبيعي، عن جد صرنا نجوع، مو مزح ولا مبالغة، وشو بدي آخذ من الطلاب؟ من وقت فتحت المدارس العدد عندي نزل للنص، دقيت لأهلهم أسأل عنهم ليش ما عم يجوا، شو برأيك قالوا لي؟ ما معنا ندفع، ما معهن 5 آلاف باليوم يدفعوها لولادهم ليدرسوا؟ متخيل يا أخي؟ بقوا عندي 8 طلاب بس، من وين بدي جيب مصاري أنا؟ نصحوني أرفع الأجرة، وأنا بلا ما أرفع راح نص الطلاب عندي، وبعدين على مين بدي أرفع؟ هدول ناس ما معها، دراويش، عايشين بالزور، عم يقطعوا من تمهن هالأهالي ليعلموا ولادهم».

لسا في أمل

وأضافت الآنسة أمل: «تعال شوف حال الطلاب بالمدرسة، مو طبيعي الوضع، اللي كانت حالته شوي أحسن اليوم ما بقا هيك، من لبسه وسندويشتو ومصروفو منعرف، في طلاب أحذية برجلين متل العالم ما في، نحنا مو مناح، والأهالي مو مناح، والطلاب كمان، كل مالها الأمور لورا، كنا نحفظ كرامتنا بكم ليرة بيجونا شوي، من شغل جوزي مع راتبي وشوية تدريس مدبرين حالنا الحمد لله، بس هلأ كيف؟ إذا فضيّت جرة الغاز كيف بعبيها وكيف بدفع الفواتير؟ من كم يوم انضرب عندي ميتور المي من ورا قلتها، وبرنامج التقنين، كلفني التصليح 75 ألف، قايمتها من الأكل والشرب، طبيعي تلاقيني هون على باب الجمعية متلي متلهم، وإذا بضل الوضع هيك رح تلاقي الكل هون، ولعلمك كمان الجمعيات ما بقوا متل قبل، اللي عم يقدموه كتير قليل، كتر خيرهم طبعاً، بس قليل، ومع هيك راضيين فيه، بساعد شوي، اللي بعز علينا إنه بعد هالعمر والخدمة بالمدارس يصير فينا هيك، عم ندور على طاقة فرج، والله مو شايفينها، مشان هيك الناس ضايجة، شفت اللي طلعوا مشان الكهربا؟ لسا ما شفنا شي، رح نشوف الناس نازلة من الجوع، رح تنزل الناس كرمال رغيف الخبز وحبة الدوا. هالبلد مو للفقير ولا للموظف ولا للأجير، كل مالها عم تصير لهالقمة للمسؤولين وأولادهم وتجارهم، شوف سياراتهم وشوف الباص اللي منطلع فيه، شوف المطاعم والفنادق والمولات وشوف حارتنا ومدرستنا، تعال وقف الظهر وشوف الولاد والآنسات هن وطالعين من الدوام، تعال شوف الفقر والتعب والتعتير، والله بستحي وقف هالوقفة حتى لو مغطية وجهي متل كل هالنسوان اللي هون، لأني ما بدي طلابي يشوفوني. بتعرف ليش؟ ما بدي يخافوا من مستقبلهم، وما بدي «يكفروا بالوطن»، لأنو لسا في أمل».

الطبقة العاملة

سوريا: نقص العمالة في المؤسسة العامة لبنوك الدم

أفاد مدير المؤسسة العامة لبنوك الدم، في تصريح لوكالة «سانا» الرسمية يوم الثلاثاء 18 من شباط، أنه خلال العام الماضي قطف نحو 500,000 كيس دم، وأن المؤسسة تسعى إلى زيادة حجم المنتجات الدموية تدريجيا، بما ينسجم مع الاحتياجات الصحية، ولا سيما في العمليات الجراحية وحالات نقل الدم المتكررة كمرضى «التلاسيميا» والأورام. حيث يُقدر الاحتياج السنوي للمنتجات الدموية على مستوى سوريا بنحو 750,000 منتج دموي. وأشار إلى صعوبات في الحصول على المستهلكات الطبية، ومحدودية الميزانية، والنقص في بعض الزمر النادرة، إضافة إلى نقص الكوادر البشرية بعد توقيف عدد من العاملين السابقين عن العمل، مطالبا وزارة الصحة بسد هذا النقص وتأهيل كوادر جديدة. وتعاني بنوك الدم في سوريا من نقص في الزمر السلبية مثل A، AB، O، ويعتبر هذا شائعا عالميا. ويبدأ عمل المؤسسة من قطف الدم، وإجراء الفحوصات المخبرية اللازمة، ثم فصل المكونات الدموية، وتوزيعها على مستشفيات قطاع الدولة والقطاع الخاص حسب الحاجة.

الأرجنتين: إضراب عام عن العمل رفضاً لقانون العمل

أعلنت النقابات إضراباً عاماً عن العمل لمدة 24 ساعة في جميع أنحاء الأرجنتين يوم الخميس 19 شباط، ضد قانون العمل المثير للجدل المزمع تصديره من قبل الرئيس الموالي للولايات المتحدة الأميركية. وتوقفت وسائل النقل، وأغلقت المحلات التجارية، وألغيت الرحلات الجوية، وتجمع عدة آلاف من المتظاهرين أمام البرلمان. قال اتحاد العمال CGT إن عدداً أكبر من العمال التزموا بدعوة الإضراب مقارنة بأي من الإضرابات الثلاثة السابقة. ويخفض القانون تعويضات نهاية الخدمة، ويحد من حق الإضراب، ويزيد ساعات العمل، ويقيد أحكام الإجازات. وأفادت النقابات إن نحو 300,000 وظيفة فقدت منذ بدء توصيات صندوق النقد الدولي التي نفذتها الحكومة. وأعلنت شركة «فيت» لصناعة الإطارات في الأرجنتين يوم الأربعاء 18 شباط عن إغلاق مصنعها في العاصمة، مما أدى إلى تسريح نحو 900 وظيفة.

الولايات المتحدة: عمال الآلات وصناعة الطيران في إضراب من أجل عقد عادل

أعضاء اتحاد الجمعية الدولية لعمال الآلات وصناعة الطيران المحلي في إضراب في شركة «جارلوك سيلينغ تكنولوجيز» في بالميرا، نيويورك، منذ يوم الإثنين 16 شباط بعد فشل مفاوضات العقود في التوصل إلى اتفاق يلبي مطالب العمال بأجور عادلة، وأمن تقاعدي أقوى، وبروتوكولات سلامة مكان العمل محسّنة، وتخفيف تكاليف الرعاية الصحية المتزايدة. قال رئيس الاتحاد الدولي: «لقد قدم العمال في الفرع المحلي 588 وقتهم ومهاراتهم وتفانيهم لجارلوك لسنوات، وهم يستحقون عقداً يعكس ذلك. يستحق أعضاؤنا أجراً عادلاً، وتقاعداً آمناً، وظروف عمل آمنة، ورعاية صحية ميسورة التكلفة. أعضاؤنا لا يطلبون شيئاً غير عادل، وسنظل على خطوط الاعتصام حتى نحصل على عقد يمنح الاحترام والكرامة». ويُعتبر الاتحاد من أكبر وأكثر النقابات الصناعية تنوعاً في أمريكا الشمالية، حيث يمثل نحو 600,000 عضو نشط ومتقاعد في مجالات الطيران، والدفاع، وشركات الطيران، وبناء السفن، والسكك الحديدية، والنقل، والسيارات، وغيرها من الصناعات في الولايات المتحدة وكندا.

تفكيك وهم حياد السياسات الاقتصادية

تتوالى تصريحات المسؤولين الاقتصاديين في الحكومة الانتقالية عن انتهاء الدور الأبوي للدولة، وأن الدولة ستعتمد مبدأ الحياد الاقتصادي وعدم التدخل في الحياة الاقتصادية. وهذه التصريحات تطرح سؤال السيادة الاقتصادية: هل القرارات الاقتصادية تصاغ للمصلحة العامة فعلاً، أم لضمان استقرار أرباح فئات محددة؟

تُقدَّم الدولة الحديثة الليبرالية بوصفها حَكما محايدا بين المصالح الاجتماعية، ومديرا تقنيا للاقتصاد العام، لكن عند التدقيق في بنية السياسات الاقتصادية يبرز السؤال المقلق: هل الحياد حقيقة مؤسسية، أم خطاب يخفي انحيازا بنيويا لصالح رأس المال؟

وهم الحياد التقني

غالبا ما تُعرض قرارات مثل خفض الدعم وتجميد الأجور أو تحرير الأسعار باعتبارها ضرورات مالية لا بدائل عنها، تُصاغ بلغة الأرقام والعجز والنسب المئوية فتبدو كأنها قرارات هندسية لا سياسية، غير أن المؤرخ الاقتصادي كارل بولاني بيَّن أن تحرير السوق ليس مسارا طبيعيا، بل مشروع سياسي يُعاد فيه تشكيل المجتمع ليتلاءم مع منطق السوق لا العكس، فحين تُقدم السوق باعتبارها مرجعا أعلى، يصبح كل تدخل اجتماعي تشويها، بينما يُعد تدخل الدولة لحماية الربحية إصلاحا.

الحياد إذن يتحول إلى خطاب: الدولة لا تختار بين المصالح، بل تصلح اختلالات، لكن من يحدد ما هو الاختلال؟

توزيع الأعباء في الأزمات

في كل أزمة اقتصادية تقريبا يُطلب من العمال تحمل المرحلة، بدءا من تقليص المزايا وتأجيل الزيادات ومرونة أكبر في التسريح وضرائب غير مباشرة تطال الاستهلاك، في المقابل تُقدم تسهيلات ائتمانية وإعفاءات ضريبية أو برامج إنقاذ للقطاعات الكبرى بدعوى حماية الاستثمار والاستقرار.

هذا النمط يعكس ما وصفه ماركس بدورية الأزمات الرأسمالية، حيث تُعاد هيكلة الخسائر اجتماعيا بينما تُخصخص الأرباح في أوقات الرخاء، لا يتعلق الأمر بنوايا أخلاقية، بل ببنية نظام يعطي أولوية لاستقرار رأس المال على استقرار الأجور.

تشريعات العمل بين الحماية وجذب الاستثمار

كثيرا ما تُعدَّل قوانين العمل تحت شعار تحسين بيئة الأعمال، وتُخفف قيود الفصل وتُوسع العقود المؤقتة، ويُعاد تعريف الاستقرار الوظيفي باعتباره عبئا.

السؤال ليس: هل الاستثمار مهم؟ بل: لماذا يُفهم جذب الاستثمار دائما عبر تقليل كلفة العمل، لا عبر رفع الإنتاجية أو مكافحة الاحتكار أو إصلاح الإدارة؟

حين يصبح العامل متغيرا مرنا في معادلة التنافسية، بينما تبقى امتيازات قطاعات أخرى ثابتة، فإن الحياد القانوني يفقد معناه.

البنية لا الأشخاص

قد يُقال إن الدولة لا تنحاز، بل تحاول تحقيق توازن معقد، وهذا صحيح جزئيا، لكن المشكلة ليست في نوايا المسؤولين، بل في البنية: من خلال اعتماد المالية العامة على الضرائب غير المباشرة، وهشاشة التنظيم العمالي، ونفوذ جماعات الضغط الاقتصادية، وأولوية المؤشرات المالية على المؤشرات الاجتماعية.

في هذه البنية، حتى القرار التقني يميل تلقائيا نحو حماية الاستثمار قبل حماية الأجور، لأن كلفة اضطراب رأس المال تُعد أكثر خطورة من كلفة اضطراب حياة العمال، هنا يظهر الانحياز البنيوي: ليس مؤامرة، بل نتيجة لمنطق نظام.

ما هو الاستقرار حقاً؟

تُبرر كثير من السياسات باسم الاستقرار الاقتصادي، لكن أي استقرار يقصد؟ استقرار سعر الصرف أم استقرار الموازنة أم استقرار قدرة العامل على تأمين معيشته؟ إذا كان الاستقرار المالي يتحقق مقابل هشاشة اجتماعية متزايدة، فإن الحياد يصبح ادعاءً، لأن الدولة قد اختارت ضمنيا تعريفا محددا للاستقرار يخدم منطقا اقتصاديا دون آخر.

الدولة قد تعلن الحياد، لكنها تعمل داخل شبكة مصالح وقوى وضغوط تجعل هذا الحياد نسبيا. فالسؤال الحقيقي: هل الدولة مُخيَّرة أم منحازة؟ بل: هل بنيتها المؤسسية تسمح لها أن تكون محايدة فعلاً؟

حين تتكرر السياسات التي تحمِّل العامل عبء التكيف، بينما تُصان مراكز القوة الاقتصادية، يصبح من المشروع القول إن الانحياز ليس حدثا طارئا، بل ميل بنيوي، وعندها لا يعود النقاش أخلاقيا فقط، بل سياسيٌ بامتياز: من يحدد قواعد اللعبة الاقتصادية، ومن يدفع ثمنها؟

كيف يمكن تفسير الخطاب الرسمي في ضوء فكرة الانحياز البنيوي؟

نأتي إلى تعريف الاستقرار: إذا كان الاستقرار يُعرف رسميا باعتباره استقرارا نقديا وتوازنا ماليا وجذبا للاستثمارات، فهذا يعكس أولوية مؤشرات كلية، بينما من منظور عمالي، الاستقرار يُقاس بالقدرة الشرائية والأمان الوظيفي وعدالة توزيع الأعباء. عندما تختلف نقطة القياس، يبدو القرار محايدا من زاوية ومنحازا من زاوية أخرى.

سياسة رفع الدعم مثالاً

في الخطاب الرسمي يُبرر رفع الدعم بأنه إصلاح تشوهات، ومنع هدر، وتوجيه الموارد للفئات الأشد حاجة، لكن عمليا، كان الدعم يشكل جزءاً من الأجر غير المباشر، وإزالته دون تعويض كاف تعني نقل عبء إلى المستهلك. هنا يظهرُ ما يسميه كارل بولاني «إعادة إخضاع المجتمع لمنطق السوق»، حيث تصبح الأسعار المرجع الأعلى حتى لو اصطدمت بالواقع الاجتماعي.

وفي خطاب جذب الاستثمار، تُعدَّل قوانين العمل لتكون مرنة، ويُقال إن ذلك ضروري لتحفيز النمو، لكن إن كانت المرونة تعني تسهيل فصل العمال أو تجميد الأجور، فإن الكلفة تقع أساسا على العامل. هذا لا يعني وجود نية لإضعاف العمال، بل يعني أن النظام الاقتصادي يعطي أولوية لاستقرار رأس المال لأنه يعتبره محرك النمو. وهنا يمكن استحضار كارل ماركس حول مركزية رأس المال في تحديد مسار الدولة الحديثة، مع التحفظ أن السياق السوري له خصوصياته عن النماذج الكلاسيكية.

خصوصية الحالة السورية

الوضع السوري يتميز بعوامل إضافية: عقوبات خارجية، وانكماش إنتاجي، وضعف موارد الدولة. هل يمكن لدولة تعاني من شح الموارد واعتماد كبير على السوق أن تكون محايدة اجتماعيا فعلاً؟ أم أن بنية الاقتصاد تفرض انحيازا ضمنيا؟ نظريا، الجواب يكون: نعم، لكن عمليا، الحياد يصبح صعبا جدا. لماذا؟ لأنه عندما تعاني الدولة من ضعف الإيرادات العامة وعجز مزمن وانكماش اقتصادي واعتماد على القطاع الخاص لتوليد النشاط والسيولة، فإن قدرتها على إعادة التوزيع تتقلص. ومتى تقلصت أدوات التوزيع، يصبح ميزان القوى مائلاً بطبيعته نحو من يملك رأس المال.

هنا يظهر ما يسميه بعض منظري الاقتصاد السياسي «الانحياز البنيوي»، ليس لأن الدولة تريد تفضيل فئة على أخرى، بل لأن البنية الاقتصادية تجعل استقرار رأس المال شرطا للبقاء الاقتصادي نفسه. بمعنى أبسط: إذا كان توقف الاستثمار يهدد بانكماش أكبر، تميل الدولة تلقائيا إلى سياسات تحافظ على الربحية قبل الأجور.

انعكاس هذه السياسات على العمال وأصحاب الدخل المحدود

النتائج تتجلى بوضوح: من خلال تآكل القدرة الشرائية، حتى مع ثبات الأجر الاسمي يؤدي التضخم ورفع الأسعار إلى خفض الأجر الحقيقي، إضافة إلى هشاشة وظيفية حيث يتحول الاستقرار المهني إلى امتياز نادر، مع نقل المخاطر الاقتصادية: في الرخاء تُخصخص الأرباح، وفي الركود يُطلب من العمال تحمل المرحلة، مما يؤدي إلى تآكل الطبقة الوسطى. بسبب غياب إعادة توزيع فعالة، يؤدي ذلك إلى اتساع الفجوة الاجتماعية على المدى الطويل.

الخلاصة

في اقتصاد يعاني من شح الموارد واعتماد كبير على السوق، لا يكون السؤال: هل تريد الدولة أن تكون محايدة؟ بل: هل تملك الأدوات لتكون كذلك؟

حين تضيق الموارد وتُختزل السياسة في حماية المؤشرات الكلية، يتحول الحياد الاجتماعي إلى رفاهية سياسية، ليس لأنه غير مرغوب، بل لأنه يحتاج قوة مالية ومؤسساتية قد لا تكون متاحة، وعندها يصبح التحدي الحقيقي ليس إعلان الحياد، بل بناء الشروط التي تجعله ممكنا: اقتصاد منتج، ونظام ضريبي عادل، ومؤسسات قادرة على حماية من لا يملكون سوى عملهم.

حين تضيق الموارد وتُختزل السياسة في حماية المؤشرات الكلية يتحول الحياد الاجتماعي إلى رفاهية سياسية ليس لأنه غير مرغوب بل لأنه يحتاج قوة مالية ومؤسساتية قد لا تكون متاحة

عن الغباء والجوع الكافر

«لا يستنير المرء بتخيل أشكال النور، بل بإدراكه الظلام» - كارل يونغ. ربما لا يوجد أصدق من كلمات أغنية «الجوع الكافر» لزياد الرحباني للتعبير عن الحال التي وصل إليها الناس مؤخراً، عندما اجتمعت «كل الأشيا الكافرين» من الجوع والمرض والفقر والذل، في الإنسان ووصلت به إلى درجة الصراخ.

■ إيمان الأحمد

تنشر بعض منصات التواصل فيديوهات قصيرة للقاءات مع مواطنين سوريين يُسألون فيها عن أحوالهم، خاصة بعد دخول شهر رمضان. وبوضوح يتحدث الناس عن ظروف معيشتهم السيئة والمستمرة في الانحدار يوما بعد آخر. ليس ثمّة ما يخجل منه الناس، بعد أن دفعوا فاتورة باهظة خلال السنوات الماضية، ولكنهم اكتشفوا أن الحال لم يتغير كثيراً عن السابق، خاصة في وضعهم المعيشي وتفاصيل الحياة اليومية، وأنهم ما زالوا يدفعون الفواتير رغم كل الأحاديث والشعارات عن «السقوط» و«الحرية» وغيرها التي ملأت أجواء عام كامل مضى.

الشيطان والتفاصيل

تحتل الصدارة صرخة النساء، وعلى وجه التحديد الأمهات، وذلك لكونهن الأكثر احتكاكا مع التفاصيل اليومية ومع «شياطين تكاليف المعيشة الباهظة» التي تختفي فيها. تشرح إحدى الأمهات خيبة أملها بعد عودتها من اللجوء في تركيا: «كنت في تركيا، قالولنا: وينكم يا مهاجرين؟ تعالوا، جينا. بس ما لقينا شي، لا لقينا وظيفة ولا عناية، وأولادنا ما لقوا شي كمان، ابني مصاب بالثورة، ما حدا تعرّف عليه؟ ليش؟» وتكمل حديثها عن عجز بقية أولادها عن إيجاد فرصة عمل: «ما في شغل، شو نعمل؟ نصير حرامية ولا نشالين؟ نخلي ولادنا يسرقوا مشان يطعمونا؟ ما بنسرق وبنأكل نحنا بالحرام. بدنا كهربا، وين الكهربا؟ أغلبية البيوت في حي الصاخور ما فيها كهربا... بتقولوا بدنا نعمل وبدنا نسوي... بس كلو حكي، ما في أكتر منو، حكي حبر على ورق. بدنا نحنا فعل».

أزمات متعددة الطبقات

يؤكد رجل آخر من مدينة دمشق: «كيلو الفاصوليا بعشرين ألف، وأنا شوفير تكسي شاغل بخمسين ألف، ليش هالغلا برمضان، شو نعمل بحالنا؟» وتتوالى الأحاديث التي يشارك فيها أناس من شرائح مختلفة، بينهم أصحاب مهن وحرف وبيّاعون ومعلمون وموظفون إلى آخر القائمة، لسان حال الجميع واحد: غلاء معيشة، فرص عمل تكاد تكون معدومة، أزمات متعددة الطبقات تعاني منها طبقة واحدة فقيرة من غالبية السوريين، إضافة إلى المشاكل الأمنية والسياسية والاجتماعية.

يستخدم الناس تعابير اعتادوا عليها في توصيف ما يرونه من مظاهر. في أحد الفيديوهات يجري إعادة استخدام مصطلحات غابت عن الاستخدام لفترة، مثل «الشبيحة»، مرة أخرى: «الشبيحة صارت معيّنة الساحات، وين المسؤولين؟ ولا صرتم شبيحة علينا. الحرامي صار له سلطة علينا والنشال صار له سلطة علينا؟» ويؤكد آخر عدم ثقته بالمسؤولين: «نشكوا أمرنا لله. المسؤولين ما بيحبوا يسمعوا أصوات غير أصواتهن».

بلد العجايب!

تجتاح المنصات ووسائل الإعلام تصريحات عجيبة وغريبة لمسؤولين في مراكز هامة ومختلفة. يستخدم هؤلاء في خطاباتهم لهجة تأديبية ضد الناس ومطالبهم. على إحدى الشاشات يوبخ أحدهم الناس قائلاً: «إن انتشار روح السلبية يؤدي إلى قتامة في نفوس المسؤولين، فيكرهون عملهم»، جاء هذا الحديث على لسان المتحدث باسم مؤتمر الحوار الوطني وعضو اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في رده على مطالب المتضررين من الفيضانات التي حدثت مؤخرا وأدت إلى كوارث في المخيمات ونقلتها وسائل الإعلام مباشرة، ويظهر في اللقاء نفسه وزير الكوارث مندهشا من هذا التصريح الغريب. يكمل المتحدث بلغة واثقة: «فأنت بدك تجي لحكومة في مرحلة انتقالية، ما بيجوز تسلط عليها الهاشتاغ والترند».

الخطاب الغبي

غالبا ما يتم استخدام اللهجة التأديبية هذه لترويض الناس ومنعهم من التعبير عن غضبهم واعتراضهم على مسائل وقرارات تخص واقعهم المعيشي: غلاء أسعار، فواتير الكهرباء، الحديث عن الجوع والمرض وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وانتهاء بالمطالب السياسية كالمطالبة بمؤتمر وطني والمشاركة السياسية والعدالة الانتقالية وغيرها. يستخدم خطاب التأديب والاستغباء هنا بشكل أوسع للتهرب من الاستحقاقات الوطنية والأساسية التي يطالب بها الرأي العام أولا، ولضبط المساءلة الشعبية والنقد الشعبي وإسكات الناس عن المطالبة بحقوقهم. وتستخدم في هذا السياق وسائل متنوعة لتحديد من يحق له الكلام والمشاركة. ولا يظهر خطاب الترويض هذا في بيانات رسمية، لكنه ما زال يصدر عن مسؤولين بمواقع هامة ومختلفة ويحاول أن يترسخ بشكل «شبه رسمي» في وجه كل اعتراض على ما يقرر وينفذ من سياسات، حتى وإن أوصلت الناس إلى الحافة وجعلتهم ضحايا للجوع والمرض والذل والفقر. ويكفي هنا التذكير بفشل سياسات السلطة السابقة في كمّ أفواه الناس المطالبة بحقوقهم. إذ ثمّة غباء واضح في محاولة استنساخ تجربة باءت بالفشل والحصول على نتائج مغايرة.

اعتراف مباشر على الهواء

لا يحتاج الصهيوني إلى الظهور في ملفات إبستين لإثبات دمويته وإجرامه ووقاحته أيضاً، إذ بلغت الوقاحة «الإسرائيلية» حدَّ أن يُعلن أحد الجنود في بثٍ مباشر عن اغتصابهم للفلسطينيين قبل قتلهم.

فقد ضجّت السوشال ميديا بمقطع صادم لجندي «إسرائيلي» على منصّة «تيك توك» يتفاخر فيه باغتصاب نساء وأطفال فلسطينيين قبل قتلهم في قطاع غزة، في حوار بدأ بشكل هادئ بين جندي «إسرائيلي» ويوتيوبر أميركي، انحرف النقاش السياسي إلى مستوى غير مسبوق من الوقاحة والتفاخر بتسوية القطاع على الأرض واغتصاب الفلسطينيين قبل قتلهم. وتكشّف حجم الكارثة الأخلاقية والإنسانية التي يعيشها الغزيون.

«لا تتفاجأ، لا منازل هنا... كلها أرض مسطّحة»، هكذا وصف الجندي المشهد المحيط به في غزة، ليسأله المحاور الأميركي سريعاً: «أنتم من سوّاها بالأرض؟»، وكان الجواب: «نعم». وعندما واجهه بسؤال مباشر: «حتى لو وجد طفل يحمل سلاحاً، هل يبرر ذلك قتل النساء والأطفال؟». أجاب الجندي بوضوح: «نعم، قتلناهم... ولا تقلق، نحن لا نقتل فقط، نحن نغتصب أيضا». وكرّر العبارة أكثر من مرة، في مشهد بدا أقرب إلى تباهٍ بالانتهاك منه إلى زلة لسان. ورغم تحذير المحاور الأميركي من تداعيات هذا الكلام داخل المجتمع الأميركي، إلا أن الجندي ردّ بإهانات شخصية. مما أثار صدمة وغضباً بعد انتشار المقطع بشكل واسع، فقد اعتبره كثيرون اعترافاً خطيراً موثّقاً بالصوت والصورة، يتقاطع مع تقارير دولية تؤكد ارتكاب القوات «الإسرائيلية» لهذه الجرائم خلال حرب الإبادة.

يأتي هذا الاعتراف في سياق تقارير دولية متزايدة تتحدث عن استخدام العنف الجنسي ضد الفلسطينيين. ففي آذار 2025، قدّمت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة تقريراً إلى Nations United Council Rights Human، خلص إلى وجود «استخدام منهجي» للعنف الجنسي والإنجابي والعنف القائم على النوع الاجتماعي منذ السابع من تشرين الأول 2023. وقد وثّقت التقارير شهادات لمعتقلين تحدّثوا عن تجريدهم من ملابسهم تحت التهديد، واحتجازهم في ظروف مهينة، وتعرّض نساء لاعتداءات جنسية متكررة داخل مراكز احتجاز مختلفة، فيما وصفته اللجنة بأنه نمط يتجاوز الأفعال الفردية إلى سياسة أو ممارسة واسعة النطاق.

كما أشار التقرير الأممي إلى استهداف البنية الصحية، بما في ذلك مراكز الصحة الإنجابية، وحرمان النساء من مستلزمات النظافة والرعاية الطبية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات العدوى والوفيات بين الأمهات والمواليد.

وبينما يحاول حماة السردية الإسرائيلية تصنيف الاعتراف الذي خرج على الهواء ضمن خانة الحادثة الفردية أو استفزازاً عابراً، إلا أن التقارير الأممية تشير إلى أنّ ما يحصل يأتي ضمن سياسة أوسع تنتهجها القوات الإسرائيلية. فقد اعتبر ناشطون أن ما ورد في البثّ ليس مجرّد ادعاء فردي، بل «شهادة مباشرة» تعكس مناخ الإفلات من العقاب. إذ أن الجرأة في إطلاق هذا النوع من التصريحات توحي بثقة مرتكبي الانتهاكات بعدم تعرّضهم للمساءلة، مستندين إلى سجلّ طويل من الاتهامات التي لم تُفضِ إلى محاكمات رادعة، على رأسها تصنيف محكمة العدل الدولية لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بمجرم حرب. لكن رغم ذلك، لا يزال يجول في عواصم عدّة حول العالم.

مذكرة تفاهم بين حزب الإرادة الشعبية والحزب اليساري الكردي في سوريا

انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والسياسية الملقاة على عاتق القوى الوطنية الديمقراطية السورية، وبعد سلسلة من اللقاءات والنقاشات المعمقة بين حزب الإرادة الشعبية، وحزب اليسار الكردي في سوريا، جرى خلالها تبادل وجهات النظر حول التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وبحث سبل المساهمة الفاعلة في إخراج البلاد من أزمتها التاريخية المركبة، اتفق الحزبان على مذكرة التفاهم هذه، بوصفها إطاراً سياسياً للتقارب والتنسيق والعمل المشترك.

تأتي هذه المذكرة انطلاقا من قناعة الطرفين بأن الأوضاع المتأزمة في سورية لم تعد تحتمل مزيداً من التأجيل، أو إضاعة الوقت، وأن مسؤولية القوى الوطنية الديمقراطية تفرض الانتقال من التشخيص إلى الفعل، ومن التباعد إلى بناء أرضيات مشتركة.

أولا: إن الوضع الراهن في سورية هو تعبير عن تراكمات بنيوية عميقة وشاملة، تهدد وحدة البلاد أرضا وشعبا، وتضع مستقبل السوريين وتاريخهم المشترك أمام مخاطر حقيقية. وبعد مرور عام على سقوط السلطة السابقة، ما زالت أسباب الأزمة وبناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قائمة بأشكال مختلفة. وعليه، فإن المهمة الأولى لكل القوى العقلانية والوطنية الديمقراطية في سورية هي العمل من أجل حل وطني ديمقراطي توافقي، يقوم على استعداد جميع الأطراف لتقديم تنازلات متبادلة، والانطلاق من القواسم المشتركة في رسم ملامح سورية الجديدة، بوصفها دولة موحدة، قائمة على المواطنة المتساوية وسيادة القانون.

ثانيا: إن ما تحقق في 8 كانون الأول 2024، والمتمثل بانهيار السلطة السابقة، يشكل فرصة تاريخية يجب عدم تفويتها، لبدء تحول جذري وحقيقي، يعيد الاعتبار للشعب السوري وحقه في تقرير مصيره بحرية، واختيار نظامه السياسي بعيداً عن الاستئثار والإقصاء. والمدخل الأساسي لهذا التحول هو تنفيذ الأهداف والتوجهات الأساسية للقرار 2254، والمؤتمر الوطني العام الشامل والكامل الصلاحيات، والذي يضم كل القوى السياسية والاجتماعية السورية دون الاستثناء. كما يشمل التحول المطلوب بناء نموذج اقتصادي تنموي يحقق العدالة الاجتماعية، ويكافح الفساد، ويعيد توزيع الثروة على نحو عادل، إلى جانب بناء منظومة حقوقية وقانونية حديثة، تعتمد شكلا جديدا خلافا للعلاقة بين المركزية واللامركزية بعيدا عن الوصفات الجاهزة المسبقة الصنع، وهذا الشكل سيقرره السوريون كأحد جوانب حقهم في تقرير مصيرهم بأنفسهم، وبما يضمن قدرة الناس على إدارة شؤونها، ويضمن سلطتهم في المناطق والمركز على حد سواء، ويحقق التنمية المتوازنة، ويحافظ على المركزية في الشؤون السيادية الأساسية، وفي مقدمتها السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد الوطني.

ثالثا: إن النضال من أجل تحرير كل الأراضي السورية المحتلة، ومن أجل إلغاء كل الاتفاقيات التي تضر بمصالح الوطن والشعب السوري، هو واجب وطني وأخلاقي وسياسي يقع على عاتق كل الوطنيين السوريين بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية والفكرية والسياسية.

رابعا: رفض كل أشكال الطائفية وخطاب الكراهية، وإدانة محاولات ترسيخها في الخطاب والممارسة السياسية. والعمل على إصدار تشريع واضح وصريح يجرّم الخطاب الطائفي والتحريضي أيا كان مصدره. كما يعتبر الحزبان أن مواجهة الطائفية في ظروف اليوم معيار أساسي من معايير الوطنية السورية. وفي هذا السياق، فإن إدانة المجازر والجرائم التي ارتكبت في الساحل والسويداء والشمال الشرقي، والتي تتحمل السلطة المؤقتة مسؤوليتها الأساسية، سياسيا وقانونيا، لا تبرر بأي حال النزعات الانعزالية أيا يكن شكلها، كما أن استدعاء التدخل الأجنبي هو الآخر مرفوض ومدان.

خامسا: إن التعدد القومي والديني والطائفي في سورية لا يتناقض مع الهوية الوطنية الجامعة، بل يشكل مصدر غنى لها. وتعتز سورية بجميع أبنائها، عربا وكردا، آشوريين وسريانا، أرمن وتركمان، وبمختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية، على قاعدة المساواة التامة في الحقوق والواجبات.

سادسا: القضية الكردية في سورية هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ولا يمكن التوصل إلى حل عادل ومستدام لها إلا في إطار حل وطني شامل للأزمة السورية، بمشاركة القوى الوطنية السورية بمختلف انتماءاتها.

سابعا: العمل على تطوير آليات التنسيق السياسي والإعلامي، وتكثيف الحوار مع باقي القوى الوطنية والديمقراطية ومنظمات الشباب والتنظيمات النسائية، والعمل المشترك من أجل بلورة مشروع وطني جامع يضع سورية على طريق الاستقرار والسيادة والعدالة الاجتماعية.

■ 21 شباط 2026

السلاح المنفلت في سورية... عوامل أساسية تجعل المجتمع على حافة الانفجار

في سورية اليوم، لا يحتاج المرء إلى أن يعيش في خط التماس ليشعر بالخطر. فالسلاح المنفلت صار يطلّ في كل زاوية، يقطع الحياة اليومية كرصاصة طائشة أو مقصودة، ويجعل الأمان ذكرى بعيدة. هذه ليست مجرد إشارة لواقعة أو حدث بعينه، بل إنذار، فهناك عدة عوامل أساسية تجعل المجتمع السوري يقف على حافة انفجار حقيقي، وكل عامل أقوى من سابقه.

الإفلات من العقوبة... الرصاصة بلا حساب

حين تصبح المساءلة اختيارية، يتحول السلاح من أداة دفاع إلى أداة استهتار بالقانون. فالإفلات المتكرر من العقوبة يجعل من أي نزاع عابر ميدانا محتملا لإطلاق النار. والقانون الذي يُفترض أن يكون أعلى سلطة، صار مجرد خلفية صامتة أمام فوهات البنادق.

تراكم سنوات الحرب... العنف المعتاد

الحرب الطويلة لم تترك السوريين مجرد دمار مادي، بل غرسّت ثقافة العنف في الوعي الجماعي. فما كان استثناءً صار قاعدة، وما كان محرما أصبح مألوفا. فبعض الشباب الذي نشأ على صوت الرصاص وتصدير العنف، لا يعرف معنى حل النزاع بالكلمة أو الحوار، بل بالرصاص والتهديد.

التحريض الاجتماعي والسياسي... نارٌ لا تَرى

الخطاب المتشنج، التحريض المباشر أو المبطّن، وصب الزيت على الانقسامات المجتمعية، كل ذلك يجعل السلاح يبدو ضرورة شخصية للحماية. فالخوف الممنهج يولّد عداء متبادلا، والسلاح يتحول من وسيلة حماية إلى تهديد شامل للمجتمع كله. والأخطر هي بعض التبريرات الممنهجة والمسيسة من هنا وهناك لتكريس حال الانقسام المجتمعي.

الفقر والبطالة... السلاح طريق القوة الوهمي

الأزمات الاقتصادية تغذي الانفلات. شريحة واسعة من الشباب تبحث عن مكانتها، دخلها، وحتى «احترامها» في مجتمع يفتقد الفرص. فالسلاح هنا يصبح الوسيلة الأسهل للحصول على ما يفتقده بعضهم، ومع كل فرصة جديدة، تتضاعف مخاطر الانزلاق نحو العنف.

المجتمع المعتاد على العنف... الكارثة الكبرى

الأخطر من الرصاص نفسه هو أن المجتمع بدأ يعتاد عليه. أصبح إطلاق النار خبرا عاديا، وحوادث القتل مرورا يوميا بلا صدمة. الاعتياد على العنف يقتل الأمان أكثر من الرصاصة نفسها، ويهيئ الأرضية لانفجار شامل، حيث يصبح كل خلاف بسيط مصدرا لنزاع دموي، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى بكل أسف!

لحظة الحقيقة

السلاح المنفلت ليس مشكلة «جزئية»، بل تهديد شامل لكل السوريين. فالخطر يتصاعد يوما بعد يوم، وكل عامل من العوامل أعلاه يضيف وقودا للنار. التذمر والغضب هنا مشروع، والمطالبة باستعادة القانون وسيادة الدولة أمر عاجل، لا يمكن تأجيله.

فإما أن يُعاد السلاح إلى سلطة القانون، أو أن يظل المجتمع بأكمله رهينة فوضى لا يمكن التنبؤ بمدى خسارتها. فرصاصة اليوم قد تكون نهاية الغد... أو بداية الانفجار.

لا أمن بلا حل سياسي جامع وشامل

لن يتوقف السلاح المنفلت بإجراءات أمنية معزولة، ولا بخطابات تهدئة عابرة. الجذر أعمق، ويتصل بأزمة وطنية شاملة لم تُحسم سياسيا بعد. لذلك فإن الخطوة الأولى والضرورية لكسر دائرة الانفلات تبدأ بحل سياسي حقيقي، يفتح الباب أمام مؤتمر وطني عام يجمع مختلف القوى السياسية والتيارات والفعاليات الاجتماعية دون إقصاء. مؤتمر يضع على الطاولة جذور الانقسام، ويؤسس لعقد وطني جديد يُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويكرّس سيادة القانون فوق الجميع بلا استثناء.

فحين يشعر المواطن أن له مكانا وصوتا وضمانة حقوق، يتراجع منطق الاحتماء بالسلاح. وحين تتوحد المرجعية السياسية تحت سقف وطني جامع، يصبح ضبط السلاح ممكنا لا شعارا.

إن إنهاء الأزمات المتراكمة في سورية يبدأ من الاعتراف بأن الحل قد يبدو أمنيا في أدواته، لكنه سياسي في جوهره. وما لم تُفتح بوابة التسوية الوطنية الشاملة، سيبقى الرصاص أسرع من أي إصلاح... وأعلى صوتا من أي قانون.

خطاب الأزمة وأزمة الخطاب.. مشكلات الخطاب السياسي في سورية

على مدى خمسة عشر عاماً تقريباً، جرى التعامل مع ما حدث في سورية منذ آذار/مارس 2011 بوصفه حدثاً سياسياً أو أمنياً صِرفاً. غير أن هذا التوصيف، على أهميته، لا يكفي لفهم عُمق المأزق الذي وصلت إليه البلاد. فما جرى لم يكن صراعاً على السلطة فقط، بل كان أيضاً صراعاً على المعنى: على تعريف ما يحدث، وتحديد أطرافه، وتوصيف أسبابه، وترسيم أفقه.

■ عصام حوج

من هذه الزاوية، أحد أسباب تفاقم الأزمة هو: الطريقة التي جرى الكلام بها عنها. فالخطاب السياسي–الدعائي الاستقطابي الذي تشكّل منذ الأيام الأولى، لم يعكس تعقيد الواقع السوري، بل أعاد تشكيله قسرياً عبر عملية فرز دعائي مشوّه للحقل الاجتماعي، اختزل المجتمع إلى ثنائيات حادة، وساهم في تحويل حركة احتجاجية مشروعة إلى أزمة وطنية عامة، وضعت الجميع في مأزق تاريخي.

فرز مشوّه واستقطاب صفري

مع بدايات الاحتجاجات، تبلور خطابان متقابلان ومغلقان:

الأول: اعتبر ما يجري مؤامرة خارجية مكتملة العناصر.

الثاني: رآه ثورة مكتملة المعنى والشرعية.

كلا الخطابين قدَّما توصيفا نهائيا لا يترك مساحة للتدرج، وإعادة فرز القوى. ونتيجة لذلك، جرى اختزال المجتمع إلى معسكرين متقابلين، وطمس التعدد داخل كل معسكر، وإقصاء المصالح الاجتماعية الفعلية خلف عناوين استعراضية كبرى.

لم يعد الانقسام سياسيا فحسب، بل تحوّل إلى فرز رمزي وأخلاقي: خيانة/وطنية، إرهاب/مقاومة، ثورة/مؤامرة. ومع هذا التحول، انتقل الصراع من مستوى سياسي قابل للتفاوض إلى مستوى وجودي صفري، حيث لا مكان للتسوية، بل فقط للغلبة أو الإلغاء.

هذا الفرز لم يكن انعكاسا دقيقا للبنية الاجتماعية السورية، بل ساهم في إعادة تشكيلها على أسس انقسامية مشوهة.

مأزق السلطة: من الحل إلى إدارة الأزمة

تعاملت السلطة في البداية مع الاحتجاجات بوصفها اضطرابا أمنيا يمكن احتواؤه عبر القمع، أو التشويه، أو بعض الإصلاحات الجزئية. وعندما تبين أن هذه الأدوات غير كافية، جرى الانتقال إلى استراتيجية "إدارة الأزمة" بدل حلّها.

الهدف الضمني ظل ثابتاً:

إعادة الأوضاع إلى ما قبل آذار 2011. غير أن ما حدث لم يكن حادثا عابرا، بل لحظة تاريخية كشفت أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام السياسي وأزمته. وكل مسار التطور التاريخي خلال العقود الأخيرة، لذلك لم تكن محاولة العودة إلى الوراء، ومنع التغيير المستحق حلاً، بل تغيير إحداثيات الصراع ضمن شروط أكثر تعقيدا، وهو ما تبين لاحقا بالملموس.

مأزق المعارضة التقليدية الائتلاف نموذجاً

في المقابل، تعاملت قوى معارضة تقليدية مع اللحظة بوصفها فرصة انتقال سلطوي، لا بوصفها تحوّلا تاريخيا عميقا. جرى النظر إلى الحراك كمجرد سُلّم للصعود إلى السلطة، لا كفضاء سياسي جديد يتشكل. هنا تكررت المشكلة ذاتها، ولكن من الجهة المقابلة:

اختزال الظاهرة في بعدها السلطوي– تجاهل الأسئلة البنيوية– الارتهان للخارج، وإنتاج خطاب تعبوي أكثر منه برنامجا سياسيا.

في الحالتين، غابت السياسة بوصفها إدارة عقلانية للمصالح العامة، وحضرت بوصفها صراعاً شكلياً على المواقع.

وضع ثوري أم ثورة مكتملة؟

من الضروري ضبط المصطلحات. كل ثورة حقيقية هي نقلة نوعية في التاريخ، تهدف إلى تطوير القوى المنتجة، وتوسيع شرط الحرية، وتحقيق ارتقاء في التقدم الاجتماعي. ما دون ذلك يبقى في إطار الحركة الاحتجاجية، أو الوضع الثوري.

ما شهدته سورية، كانت حركة احتجاجية مشروعة بالمعنى التاريخي، وخلقت وضعا ثوريا، كان يمكن أن يتطور في اتجاه ثورة اجتماعية–سياسية حقيقية، أو ينقلب إلى ثورة مضادة، أو ينزلق إلى صراع مفتوح. غياب القيادة الثورية، والبرنامج الذي يجيب عن الأسئلة الملحة والمهام الواقعية، الوطنية والاجتماعية–الاقتصادية وبالديمقراطية، جعل هذا الوضع ينحرف نحو مسارات مأزومة.

المطلوب اليوم ليس إعادة إنتاج خطاب الأزمة بصيغة معدّلة بل الخروج منه جذرياً نحو سياسة تعترف بالتعدد وتربط الديمقراطية بالعدالة الاجتماعية وتعيد بناء المسألة الوطنية على أساس المشاركة والمساءلة

خصائص خطاب الأزمة

يمكن رصد أربع سمات أساسية لخطاب الأزمة:

أولاً: خطاب توصيفي لا تحليلي

غلب عليه الوصف والشعار: مؤامرة، ثورة، إرهاب، تطرف. لكنه نادرا ما سعى إلى تحليل البنية الاقتصادية، طبيعة النظام الحاكم، تحولات المجتمع، أثر العولمة، أو موقع سورية الإقليمي. حلّ الشعار محل البرنامج، والوصف محل التفسير.

ثانيا: خطاب شعبوي.

انجرف خلف الحركة العفوية للجماهير، وخضع لسلطة الرأي العام، بدل أن يسهم في تشكيله نقديا. سعى إلى التصفيق أكثر من سعيه إلى بناء رؤية طويلة الأمد.

ثالثا: خطاب متخادم.

رغم التناقض الظاهري، قدّم كل طرف مادة دعائية للآخر. التطرف والعلاقة المفضوحة مع الخارج، عززا سردية المؤامرة، والقمع عزز سردية الثورة، وبرر رفع السلاح، والانتهاكات المتبادلة عمّقت الانقسام. هكذا نشأ تخادم موضوعي بين السرديات المتصارعة.

رابعا: خطاب ردّ الفعل.

حتى في القضايا المتفق عليها شكليا– كوحدة سورية أو سيادة الدولة– تحوّل النقاش إلى مزايدات إعلامية وتسجيل نقاط، لا إلى بحث جدّي في الوقائع والمضمون.

جذر الاستقطاب

يعود جذر هذا الخطاب إلى الثنائية التي جرى تكريسها في الإقليم منذ احتلال العراق عام 2003: إما أن تكون مع السلطة القائمة، أو مع التدخل الأجنبي. لا خيار ثالث، ولا طريق وطني مستقل.

هذه الثنائية شكّلت نوعا من الاستقالة عن الدور الوظيفي للسياسة، أي طرح البدائل الواقعية. فبدلا من بناء مشروع وطني جامع، جرى الانزلاق إلى اصطفاف قسري بين قطبين، كلاهما يعمّق التبعية ويضعف المجال الوطني من حيث النتيجة على الأقل.

بين الشكل والمحتوى: مأزق الجميع.

يحاول كل طرف في الاستقطاب أن يتمظهر بوصفه مدافعا عن جماعته. لكن النتيجة الفعلية كانت قيادة هذه الجماعات من مأزق إلى مأزق، حتى بات الجميع في مأزق شامل. هنا يظهر التناقض بين الشكل والمحتوى: خطاب الحماية أنتج مزيدا من الهشاشة، وخطاب الخلاص قاد إلى انسداد.

من تفكيك الخطاب إلى إعادة بناء السياسة

تفكيك خطاب الأزمة لا يعني تبرئة طرف أو إدانة آخر، ولا يعني إعادة كتابة سردية أحادية جديدة. إنه يعني كشف آليات إنتاج المحتوى، وتحرير السياسة من أسر شعارات مغلقة، وإعادة تعريف الصراع بوصفه صراع برامج لا صراع وجود، ومن هنا كانت أهمية الحوار، الحوار هنا ليس شعارا، بل أفقا تاريخيا. لأن البديل ليس انتصار أحد الأطراف، بل تآكل المجال الوطني نفسه.

المطلوب اليوم، ليس إعادة إنتاج خطاب الأزمة بصيغة معدّلة، بل الخروج منه جذريا: نحو سياسة تعترف بالتعدد، وتربط الديمقراطية بالعدالة الاجتماعية، وتعيد بناء المسألة الوطنية على أساس المشاركة والمساءلة.

دون ذلك، سنبقى ندور في حلقة مفرغة: أزمة تنتج خطابا مأزوما، وخطاب يعيد إنتاج الأزمة.

السكن الشبابي... كارثةٌ على طريق حرمان المكتتبين من حقهم في السكن!

أثار استبيان معمم من المؤسسة العامة للإسكان بتاريخ 12 شباط 2026 على المكتتبين والمخصصين والمتعاقدين في مشروع مدينة الديماس الجديدة / ريف دمشق، غضباً عارماً في صفوف هؤلاء، والذي تروّج عبره المؤسسة ومِن ورائها وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى زيادة القيمة الإجمالية للمسكن ورفع القسط الشهري إلى 230 دولاراً، عوضاً عن 25,000 ليرة.

■ فرح شرف

والسبب من وراء ذلك، بحسب المؤسسة، هو «التحديات المالية الكبيرة التي تواجه المؤسسة نتيجة عدم تناسب الأقساط الشهرية الحالية مع تكاليف التنفيذ الفعلية».

ولكن المشكلة هنا ليست في ذريعة «استكمال المشروع بكامل مكوناته وخدماته وتسليم المساكن لأصحابها» فقط، بل في استمرار نهج السلطة الساقطة بتحميل المكتتبين أوزار تراخي المؤسسة وعدم التزامها بتعهداتها، من جيبهم وعلى حساب أعمارهم، بدلاً من محاسبتها على هذا التقصير.

أما الأدهى فهو التعامل غير العادل من المؤسسة مع تسديدات المكتتبين طيلة العقود والسنين الماضية حيث لم تضمن حفظ قيمتها، بل تركتها لتتآكل بعوامل التضخم بسبب عدم التقيد بمواعيد التنفيذ التي لا ذنب للمكتتبين بها.

فعندما بدأ المكتتب بالدفع عام 2004، دفع مدخرات على دولار يساوي في ذلك الوقت 45 دولارا، وبقسط يعادل ذلك شهريا. وعلى مدار أكثر من 20 عاما، كانت أقساطه تغذي «المشروع المفترض»، لكن المؤسسة في أيام السلطة الساقطة تعاملت مع هذه الأموال بانعدام مسؤولية بالتنفيذ بالإضافة إلى عوامل الفساد والنهب المعهودين.

وكانت النتيجة الكارثية أن الأموال التي دفعها المواطن فقدت قيمتها بالليرة السورية بسبب التضخم وتراجع سعر الصرف. وعندما تقول المؤسسة «نحتاج 230 دولارا شهريا» الآن، فهي تترجم التكلفة الفعلية للبناء بسعر اليوم، متجاهلة أن المواطن قد دفع بالفعل جزءاً كبيراً من تكلفة هذا البناء.

عبء الفشل المزدوج على المواطن

يبدو وكأن المكتتبين وقعوا في فخ المسؤولية؛ فقد فشلت المؤسسة زمن السلطة الساقطة بتنفيذ المشروع، نتيجة مزيج من الاستهتار وسوء الإدارة والفساد، والأهم انعدام الرقابة والمحاسبة طيلة العقود الماضية وخاصة خلال أعوام الأزمة.

واليوم تحاول المؤسسة مجددا حل الأزمة بتحميل المواطن فارق التكلفة نتيجة التضخم، مع تقييم مدفوعاته السابقة بالعملة المنهارة، بينما يطلب منه الدفع بتقييم مجدد للتكلفة وبالعملة الصعبة!

فإذا انسحب المكتتب، بسبب عجزه عن تحمل الأقساط الدولارية الجديدة تُرد أمواله بالليرة، وإذا استمر تُحتسب عليه تكاليف الإنجاز بالدولار. وهذه المعادلة غير أخلاقية بالمطلق؛ والمنطق السليم يقول إن على المؤسسة تحمل مسؤوليتها بعدم التنفيذ وعدم تحميل المكتتبين أوزار تقصيرها، أما الحد الأدنى اقتصاديا فيقضي بضرورة إعادة ضبط المدفوعات السابقة بما كانت تعادله دولاريا قبل إعادة احتساب زيادة التكلفة بسبب التقصير بالتنفيذ وليس بسبب المكتتبين الملتزمين بالتسديد طيلة السنين الماضية.

التخارج أم التمليك؟

الانطباع الذي خرج به المكتتبون هو أن الآلية الجديدة، المبوبة من خلال الاستبيان، ليست مصممة لتمليكهم بيوت العمر بقدر ما هي مصممة لتصفية مشكلتها، والدفع بالعاجزين عن تحمل الأقساط الدولارية المرتفعة إلى حيتان سماسرة العقارات، وبذلك تخفف المؤسسة من التزاماتها.

فمن يمتلك فائضا شهريا بمبلغ 230 دولارا في سورية اليوم من هؤلاء المكتتبين؟ ومن القادر على تحمل مثل هذا المبلغ الشهري إلا سماسرة العقارات الذين سيستغلون فرصة عجز المكتتبين؟!

هل هناك مخرج؟

من وجهة نظر المتضررين فالحل العادل والمنطقي يشمل:

تحميل المؤسسة مسؤوليتها باستكمال تنفيذ المشروع، ومحاسبة المقصرين والفاسدين.

بحال لا بد من إعادة احتساب التكاليف لهذا المشروع فمن المفترض عدم فصله عن غيره من المشاريع المنجزة، وبالحد الأدنى إعادة التدقيق المالي للتكلفة، بما هو منجز وما لم ينجز بعد، وصولا إلى سعر عادل للشقة المنتظرة.

حصر المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين وتحويلها بقيمتها الدولارية عند سدادها.

خصم إجمالي المدفوعات بالدولار من السعر العادل؛ وحساب المتبقي من الأقساط بسعر صرف تفضيلي وتقسيطه على فترة تتناسب مع دخل المكتتبين.

وهذا ينطبق على جميع مشاريع الإسكان، الشبابية وغيرها، في عموم سورية، لا تعميم ما تقوم به الوزارة والمؤسسة في الديماس على بقية المشاريع، بذريعة العجز عن التنفيذ وتحميل المواطن تبعات فشل إدارتها الحالية وفشل من سبقها من الإدارات بعهد السلطة الساقطة.

غضبٌ مشروع

غضب المكتتبين ليس موجها ضد الآلية المالية فقط، بل ضد غياب العدالة في الملفات الاقتصادية. وهناك شعور مشروع بأن ثمن الفساد وسوء إدارة السلطة الساقطة يدفعه المواطن العادي مرة أخرى!

كما أن الخطاب الحكومي الحالي الذي يلقي باللوم على السلطة الساقطة لم يعد مجدياً في إقناع مواطن دفع دمه وعرقه ومدخراته على مدار أكثر من 20 عاما، ليرى حلمه يتبخر بين فروقات العملة واللا مسؤولية والفساد والفشل التاريخي!

رمضان الوفرة وموائد الفقر... في دمشق أسواق مكتظة وجيوب خاوية

مع بداية شهر رمضان، تتبدّل ملامح دمشق كما في كل عام. أضواء المحال تزداد سطوعاً، والواجهات تتزيّن، والروائح تختلط بين بهارات وقهوة وحلويات تقطر سكراً. الأسواق تعج بكل شيء: لحوم حمراء وبيضاء، أسماك، خضار وفواكه، ألبان وأجبان، بقوليات، معلبات، مكسرات، شوكولا وسكاكر... من المحلي إلى المستورد، وحتى المهرب. وفرة تفيض عن الحاجة، وتنوع يكاد يربك العين.

لكن خلف هذا المشهد الباذخ، تكمن حقيقة أكثر قسوة. ازدحام في الممرات، نعم، غير أن حركة البيع والشراء باهتة، محدودة، أقرب إلى الضرورة منها إلى الرغبة. العربات لا تمتلئ إلا بالحد الأدنى، والجيوب تفرض وصايتها على القلوب. الناس يشتهون أكثر مما يشترون، يقارنون الأسعار طويلاً، ثم يعيدون ما لا تسمح به القدرة الشرائية إلى الرفوف. أطفال يطلبون، وآباء يعتذرون، ووجوه يعلوها مزيج من الحرج والحسرة.

المفارقة المؤلمة أن السوق ممتلئ بالبضائع، لكنه فارغ من القدرة على اقتنائها. الأسعار تحلق بلا رقيب فعلي، تحت عناوين «تحرير الأسعار» و«التنافسية»، فيما الدخول ثابتة أو متآكلة. العرض في ذروته، والطلب في أدناه. كأننا أمام مسرحية عبثية: كل شيء موجود... إلا القدرة على الشراء.

وفي مواجهة هذا الواقع، تبدو الحكومة كأنها غير معنية بما يجري، أو لعلها أشد ظلما حين تتفرّج على اتساع الفجوة. ليس بسبب انفلات السوق فقط، بل بسبب تكريس إنهاء دور الدولة نفسه.

أين الأجور العادلة التي تصون الكرامة؟

أين الإنتاج الذي يخلق دورة اقتصادية حقيقية؟

أين فرص العمل التي تفتح باب الأمل؟

أين شبكات الحماية الاجتماعية التي تحمي الأضعف في موسم يُفترض أن يكون شهر التكافل؟

حين تتراجع الدولة عن مسؤولياتها الأساسية، لا يبقى في الميدان سوى سوق بلا ضوابط، وأفراد يواجهون مصيرهم وحدهم. يصبح الفقر قدراً يومياً، لا حالة طارئة. وتتحول موائد رمضان إلى معادلات حسابية دقيقة، تُحذف منها الكماليات أولاً، ثم يُقتطع منها ما يمكن الاستغناء عنه، حتى تكاد تفقد روحها.

رمضان في دمشق اليوم صورتان متناقضتان: صورة وفرة صاخبة تملأ الواجهات، وصورة عجز صامت يسكن البيوت. وبينهما غضب مكبوت واستياء يتراكم في الصدور. فليس أشد قسوة من أن ترى الخير معروضاً أمامك بكثرة، وأن يُقال لك إن السوق حر، بينما أنت أسير دخل لا يكفي، ودولة قررت أن تتحرر من دورها قبل أن يتحرر مواطنوها من الفقر.

التمريض، قطاع حيويٌ يحتضر بمنهجيةٍ مُتعمدة...!

على ما يبدو أن الحكومة في سورية تتعمد إهمال القطاع الصحي، الذي بات على مشارف الانهيار العام والتام، يتأرجح من بقي فيه على شفير الموت، تعباً، أو جوعاً، دون أدنى حسّ بالرحمة، أو الإنسانية، قبل القول حسّ بالمسؤولية!

■ رهف ونوس

فقطاع التمريض الهام الذي يعد عصب المنظومة الصحية، بات منهكاً وذليلاً ومن منسيات الحكومة، حاله كحال العديد من القطاعات العامة.

والسؤال: لماذا تستمر الحكومة بسياساتها التطفيشية المتعمدة المفقرة؟!

واقع المهنة

تشهد مهنة التمريض تحديات تهدد بتدمير ما تبقى من قدرات النظام الصحّي، في وقت تكاد تخلو فيه المشافي والمراكز الصحية من هذه الشريحة، أمام تراجع معدل رفد الكوادر الجديدة والهجرة المستنزفة للقوى العاملة.

فتعاني مهنة التمريض في سورية من تحديات ممنهجة، تقف عائقاً أمام أي محاولة للتعافي والنهوض بخدمات الرعاية الصحية، ولعل أبرز التحديات بعد انهيار البنية التحتية بشكل شبه كامل، ما يلي:

نقص الكوادر التمريضية، فسورية تواجه عجزاً في أعداد الممرضين، خاصة في المناطق الريفية والنائية، وبعد قرارات الفصل التعسفي، مع ضعف الإقبال على دراسة التمريض بسبب النظرة المجتمعية «الدونية» وتراجع ترتيبها الاجتماعي، مقارنة بغيرها من المهن ذات القيمة الاجتماعية الأعلى، بالإضافة إلى سياسة الأجور التطفيشية التي تسببت بهجرة الكفاءات بحثاً عن الأفضل أو الاستقالة، ويتفاقم أثرها مع تراجع معدل التجديد للكوادر، حيث لم يتجاوز 4% سنويا وفق منظمة الصحة العالمية.

أجور متدنية لا تسد الرمق، حالهم كحال كل رواتب القطاع العام التي لا تغطي حاجات المواطن الأساسية، بالإضافة إلى طبيعة عمل خجولة لا تتعدى نسبة 4% في حين فئات أخرى من العاملين في قطاع الصحة كالأطباء وفنيي الأشعة والتخدير والصيادلة تصل طبيعة عملهم إلى 100% شهريا!

فهذا التمييز بين مكونات العمل الواحد أدى إلى ظاهرة الملوث النفسي في بيئة العمل.

لا حوافز ولا تعويضات للأخطار المهنية، مثل: بدل العدوى والسهر، وبدل الاختصاص والأعياد والعطل، رغم قيامهم بأعمال مجهدة، وهم على احتكاك مباشر بالمرضى، وفي مواجهة مباشرة ومتواصلة مع الأمراض المعدية والفتاكة!

فأمام هذا الكم الهائل من العمل المُلقى على عاتقهم، لا بد من إنصافهم، وهذا للأسف بات من منسيات الجهات المعنية، التي تعتبر مهنة التمريض خارج سلم أولوياتها!

لا يوجد توصيف وظيفي للمهنةيحدد المهام وعدد ساعات الدوام التي وصلت إلى 48 ساعة أسبوعيا، حسب شكاوى الغالبية من الممرضين والممرضات، وهذا يعد مُخالفاً للمعايير العالمية المحددة بـ 40 ساعة أسبوعيا كحد أقصى، خاصة أن لديهم نظام مناوبات قاس.

نقصَ المعدات الطبية والأدوية.

ضعف النظام التعليمي والتدريب في المناهج في بعض كليات ومعاهد التمريض التي تحتاج إلى تحديث.

قلة برامج التدريب المستمر والتطوير المهني.

الاعتداءات اللفظية أو الجسدية التي يتعرض لها الممرض/ة من بعض المرضى أو ذويهم دون رادع قانوني لحمايتهم!

عدم تفعيل دور نقابة التمريض الفاعل والمؤثر في إنصاف الكادر التمريضي وعدم إقرار النظام الداخلي والمالي للنقابة.

أرقام تكشف حجم الكارثة

خلفت سنوات الحرب تشوهات جسيمة، تسببت بتفكك هيكلي عميق في جسد النظام الصحي وتراجع الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية، حسب دراسة حديثة صدرت عام 2025 بعنوان «النظام الصحي في سورية «2000–2024» تجميع قطع نظام مفتت».

وبالعودة لعام 2012 تبين انخفاض الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي من الناتج الإجمالي المحلي ليصل إلىً 3,05% مقارنة بـ 12% عام 2003، ما يعني أن الحرب ساهمت في هذا التراجع حسب بيانات البنك الدولي، وبفضل السياسات الحكومية الماضية دون رادع، ولا مانع، وانعكاساتها بكم الاستقالات الكبير، والتسرب الواضح الذي عانى ويعاني منه هذا القطاع.

وتكمن المشكلة في هذا القطاع المنكوب أيضا بسوء توزيع الكوادر الموجودة، بسبب سوء التخطيط الحكومي، وتداعيات كل ما سبق بشكل سلبي بدءاً بانخفاض العناية التمريضية، بسبب ضغط العمل الناتج عن نقص اليد العاملة، مروراً بالخطر على حياة المرضى، وانخفاض حالات الإنقاذ، وبالتالي ارتفاع معدل الوفيات وانتهاءً بزيادة تردي وتراجع الخدمات الصحية والقطاع الصحي عموما.

المطالب المُحِقة

العاملون في هذا القطاع «ممرض أو ممرضة» ليسوا فقط الساعد الأيمن للطبيب، سواء في المستشفيات، أو المراكز الصحية، بل هم العمود الفقري للنظام الصحي دون مبالغة، بما يُفرض عليهم من واقع عمل مجهد من العمليات، إلى متابعة المرضى والتحاليل والضمادات والمراقبة والأدوية.

فالمطلوب اليوم، تحسين الرواتب بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، وإعادة النظر في الحوافز وزيادتها للعاملين في المناطق النائية، أو التخصصات الحرجة، كما طبيعة العمل شأنهم شأن الأطباء بما يحقق المساواة في هذه النسبة «مع غياب العدالة الأجرية» كونها ترتبط بالعمل المجهد، بالإضافة إلى تعويض الأخطار المهنية، بما يتناسب مع حجم المسؤولية التمريضية، وعدد ساعات العمل «وفق النظام التجميعي» بما يحقق حياة كريمة للممرض، كذلك إقرار التوصيف الوظيفي، وتحديد المهام بشكل واضح، والأهم، تفعيل دور نقابة التمريض والمهن الصحية بالمساعدة المركزية، وإقرار النظام الداخلي والمالي للنقابة، مع إحداث صندوق للمتقاعدين وتأمين صحي لهم بالإضافة إلى صندوق مخاطر المهنة، بإجراء انتخابات لتعيين أصحاب الخبرات ليكونوا صوت الممرضين ويعملون للدفاع عن حقوقهم.

ناهيك عن تأمين الحماية القانونية لهم من خلال قانون خاص يحرّم الاعتداء على الكادر الطبي مع عقوبات رادعة لضمان سلامته وكرامته.

فهل يعقل أمام هذا الجهد الإنساني العظيم والسهر الطويل، مع ضغط نفسي وجسدي مستمر، أن يحرموا من أبسط حقوقهم وكأنهم آلات لا بشر؟!

«الباركود...» وهم الشفافية في زمن العتمة الاقتصادية!

تعيش الأسواق السورية حالة من «الفلتان» تحت وطأة ارتفاع جنوني للأسعار، جعل من رحلة المواطن اليومية لشراء كيلو بندورة أشبه بمغامرة غير مضمونة النتائج، ومبادرات مثل «الترميز» للمحال التجارية هي محاولة لستر عورة الواقع المؤلم بغطاء رقمي، وكأن التحديث التقني يخفي الحقيقة المرّة.

■ سارة جمال

في هذا المشهد اليومي البائس، حيث تتفكك القدرة الشرائية كما ينفكّ عقد الخرز، يجد المواطن نفسه وحيداً تماماً في مواجهة جحيم السوق.

حرية التاجر... موت المستهلك!

في ظل غياب رقابة حقيقية، تحولت الأسواق إلى غابة مفتوحة، يتعامل فيها التاجر مع أسعاره حسب «المزاج». فالتفاوت الصارخ في السعر بين محل ومجاوره لم يعد يحتمل تفسيرات منطقية، بل أصبح دليلاً على انهيار رقابي، وانسحاب كامل للتموين والدولة معاً.

حيث أصبح الاستغلال هو القاعدة، والبحث عن سعر «أقل ظلما» هو الرياضة اليومية للمواطنين.

وفي محاولة تبدو يائسة لمواكبة العصر، أو لخلق انطباع بوجود حراك مؤسسي، أطلقت مديرية التجارة الداخلية «وحماية» المستهلك مبادرة «ترميز المحال التجارية». وللوهلة الأولى قد تبدو الفكرة تقنية ومتطورة: شفافية، تقييم، شكاوى إلكترونية.

لكن ما يقوله القرار: إننا يا مواطن غير قادرين على ضبط السعر ولا حماية قوتك، لكننا نقدم لك «لاصقة باركود «رمز»» على باب المحل. ومن الآن فصاعداً، أنت لست مجرد زبون، أنت مراقب وعنصر ضبط وشرطي تموين. أما جوعك وقوت يومك فهذه مشكلتك!

توكيل المواطن بالرقابة!

إن تحميل المواطن الذي يعاني لتأمين لقمة العيش مسؤولية الرقابة على السوق، أقرب إلى مأساة حقيقية تتوشح بقناع شعبوي برّاق.

بل إن نقل عمل الدولة إلى المواطن هو بمثابة اعتراف ضمني بالعجز؛ فالرقابة لا تستطيع ضبط الجشع، لكن المواطن يستطيع أن يرسل للتاجر تقييما بنجمة أو اثنتين!

كما أنه تهرب من المسؤولية؛ فالدولة تتنحى عن دورها الحيوي على أرض الواقع وتتحول إلى منصّة تكنولوجية.

فيما المواطن السوري اليوم لا يحتاج إلى «تقييم» المحل عبر الباركود، بل يحتاج أن يدخل المحل ويشتري بأسعار لا تستفز موتاه قبل أحيائه. فمشكلته الحقيقية ليست في معرفة بيانات صاحب المحل، بل في أن بضاعة المحل أصبحت خارج متناول يده.

باركود على جبين السوق، ودمعة في عين المواطن

هذه ليست مجرد أزمة أسعار؛ فما تشهده الأسواق هو انهيار شامل للعلاقة بين الدولة والمواطن في أبسط حقوقه، أي الحق في سلعة متاحة بسعر عادل.

فتحول أدوات التكنولوجيا إلى «مسكنات وهمية» لجراح الغلاء العميقة، بينما تظل الأسواق ساحة صراع مفتوحة بين جوع المواطن وطمع التاجر وتخلّف الرقيب عن دوره، هو بصراحة مفارقة ساخرة تثير أقصى درجات الغضب!

جوع باسم السوق وخراب باسم الإصلاح.. «الانتقال» يتحوّل إلى عقوبة جماعية في سورية

بعد سقوط سلطة الأسد، كان السوريون ينتظرون ما هو أكثر من تغيير الأسماء والوجوه. كانوا ينتظرون رؤية اقتصادية واضحة تُنقذ ما تبقى من مجتمع منهك، وتعيد تعريف العدالة بعد سنوات طويلة من الاحتكار والفساد والتفقير المنهجي. لكن ما قُدِّم حتى الآن ليس برنامجاً، بل عنواناً فضفاضاً: «السوق الحر التنافسي». عنوان بلا خريطة، بلا مؤسسات، بلا ضمانات. والأسوأ: بلا عدالة.

السوق الحر، ليس تعويذة سحرية تُتلى فوق أنقاض اقتصاد مدمر فيقوم معافى.

السوق الحر، يُفترض أنه منظومة قانونية ومؤسساتية قبل أن يكون شعاراً أيديولوجيا. يحتاج إلى قضاء مستقل، وهيئات ضبط ومنافسة، ونظام ضريبي عادل وتصاعدي، وشبكات أمان اجتماعي تحمي الأضعف. أما حين يُختزل في رفع الدعم، وتحرير الأسعار، وتقليص الإنفاق العام، فهو لا يصبح سوقاً حرة، بل ساحة مفتوحة للأقوى والأكثر نفوذاً.

ما يمارس اليوم، بحكم الأمر الواقع، هو تقشف قاس في اقتصاد منهك أصلاً. تقشف لا يطال شبكات المصالح واقتصاد الظل، بل يهبط بثقله على كتف الموظف، والعامل، وصاحب الدخل المحدود، والنازح، والمتقاعد. تُرفع الأسعار باسم «التصحيح»، وتُخفض الخدمات باسم «الإصلاح»، ويُطلب من الفقير أن يتحمل عبء «الانتقال» وكأن الانتقال قدر لا يحاسب عليه أحد.

أي منطق اقتصادي هذا الذي يضغط على الاستهلاك في مجتمع بالكاد يستهلك؟

أي عقل إصلاحي يرى أن تقليص الإنفاق الاجتماعي في لحظة انهيار هو الطريق إلى التعافي؟

الاقتصاد ليس أرقاما في جداول، بل حياة يومية: خبز، دواء، تعليم، نقل، كهرباء. وعندما تترك هذه الحاجات لرحمة سوق غير منظم، فإن النتيجة ليست منافسة، بل احتكار مقنع. في غياب خطة معلنة بشفافية، تتضخم الشكوك. لا أحد يعرف الأولويات الزمنية، ولا مصادر التمويل، ولا آليات الحماية الاجتماعية، ولا كيف ستوزع الأعباء.

فالغموض ليس سياسة. والصمت ليس إصلاحا.

وحين تُدار المرحلة الانتقالية بلا وضوح، فإن الرسالة الضمنية، هي أن القرارات تُتخذ في غرف مغلقة، وأن المجتمع مجرد متلق للنتائج. الأخطر من ذلك، أن اقتصاد الظل، الذي نما في سنوات الحرب والأزمة، يجد في هذه الفوضى بيئة مثالية.

فحين تضعف الرقابة، وتتآكل الخدمات العامة، ويرفع الدعم بلا بدائل، تتوسع المساحات غير الرسمية.

ومن يدفع الثمن؟ العامل النظامي، وصاحب المشروع الصغير الملتزم، والموظف الذي لا يستطيع الهروب من الاستقطاعات. أما من اعتاد العمل خارج القانون، فيزدهر.

ليست المشكلة في فكرة السوق بحد ذاتها، رغم كل ما يمكن إيراده من ملاحظات هنا، ولا في ضرورة الإصلاح المالي. المشكلة في ترتيب الأولويات.

فلا يُبنى اقتصاد منتج عبر تجفيف القدرة الشرائية للناس.

ولا تُستعاد الثقة عبر تحميل الفقراء كلفة «التوازنات».

فالعدالة الانتقالية ليست سياسية فقط، إنها أيضا اقتصادية. وإذا لم يشعر الناس بأن المرحلة الجديدة توزع الأعباء بعدل، فإن الشرعية نفسها تصبح موضع سؤال.

كان يمكن للسلطة الانتقالية أن تبدأ بخطوات مختلفة:

برنامج إنعاش قصير الأمد يركز على التشغيل السريع.

دعم مباشر للأسر الأشد فقرا.

حماية للقطاعات الإنتاجية «الزراعة، والصناعة- عام، وخاص»، الصغيرة والمتوسطة، ومتناهية الصغر.

إصلاح ضريبي يوسّع الوعاء بعدالة بدل زيادة العبء على الملتزمين.

إعلان موازنة شفافة تُناقش علنا.

وإشراك خبراء مستقلين في صياغة السياسات.

كان يمكن أن تقول للناس ببساطة: هذه خطتنا، وهذه تضحياتها، وهذه ضماناتها. لكنها لم تفعل!

الانتقال ليس اختبار قدرة الناس على الاحتمال. إنه اختبار قدرة السلطة على الإنصاف. والسوق الحرة، إن لم تُحط بسياج العدالة والمؤسسات، تتحول إلى حرية للقوي في أن يبتلع الضعيف.

لقد دفع السوريون أثمانا باهظة خلال سنوات الاستبداد والحرب والانهيار. ولا يجوز أن يطلب منهم اليوم أن يدفعوا ثمن الغموض أيضا.

المطلوب ليس خطابا اقتصاديا منمقا، بل برنامجا واضحا، معلنا، وقابلا للتنفيذ والمساءلة.

المطلوب ليس تقشفا أعمى، بل إصلاحا عادلا. والمطلوب قبل كل شيء الاعتراف بأن الكرامة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من أي تحول سياسي حقيقي.

فإما أن تكون المرحلة الانتقالية بداية عقد اجتماعي جديد، أو تتحول إلى إعادة إنتاج للأزمة نفسها، لكن بشعارات مختلفة. والناس لم تضح بكل شيء كي تحصل على شعارات.

المواعظ الوزارية... هل تُدار الأسواق بخطبة رمضانية؟

في اليوم الأول من رمضان، اختار وزير الاقتصاد والصناعة أن يطلّ على السوريين بمنشور فيسبوكي أقرب إلى خطبة جمعة منه إلى بيان حكومي. لغة روحانية، استدعاء للشهداء، مناشدة للضمائر، وتذكير بأن «قوت الناس أمانة». كلام جميل، مؤثر، ومشحون بالعاطفة... لكن السؤال البسيط الذي يفرض نفسه: هل هكذا تُدار الأسواق؟

نحن لا نقلل من قيمة الوعظ. الأخلاق مطلوبة، والتكافل فضيلة، والتاجر الصالح مكسب للوطن. لكن وزارة الاقتصاد ليست جمعية دعوية، ولا مؤسسة إرشاد روحي. وظيفتها ليست تليين القلوب، بل تقويم السلوك عبر القانون.

فالسوق لا ينضبط بالمواعظ، بل بالرقابة. والأسعار لا تنخفض بالدموع، بل بقرارات واضحة وآليات تنفيذ صارمة.

حين يناشد الوزير التجار أن «يحكّموا وجدانهم في التسعير»، فهو يفترض أن المشكلة أخلاقية فقط.

وكأن التضخم سببه قسوة القلب لا خلل البنية!

وكأن الاحتكار نتيجة غياب التأثر بالشهر الفضيل لا غياب الردع!

والحقيقة المؤلمة أن من يرفع الأسعار بلا مبرر لن يردعه منشور، مهما كان بليغا. والذي تحكمه حسابات الربح والخسارة لا يغير سلوكه إلا إذا تغيّرت معادلة الكلفة والعقوبة.

الأدهى من ذلك أن الخطاب ينقل العبء ضمنيا من الدولة إلى التاجر: «ضميركم هو الشريك الحقيقي». جميل. لكن:

أين أدوات الوزارة؟

أين خطط ضبط الأسواق؟

أين نشر بيانات التكلفة وهوامش الربح؟

أين العقوبات المعلنة بحق المحتكرين؟

أين نتائج الجولات الرقابية بالأرقام لا بالنيات؟

الاقتصاد الحر الذي تحدث عنه الوزير ليس اقتصاد «الرجاء». هو اقتصاد يفترض أن تحكمه قواعد واضحة للمنافسة، وتشرف عليه مؤسسات قوية، وتطبق فيه القوانين بلا تردد.

فالحرية الاقتصادية مسؤولية، نعم، لكنها مسؤولية الدولة أولا في حماية الإطار الناظم. أما ترك السوق ليُدار بالتذكير الأخلاقي، فهو أقرب إلى التمني منه إلى السياسة العامة.

ثم إن ربط العدالة في التسعير بذكرى الشهداء، رغم رمزيته المؤثرة، يطرح إشكالية أخرى: هل نحتاج إلى استحضار الأرواح كي نحصل على سعر عادل؟

أليس من المفترض أن العدالة في السوق واجب قانوني يومي، لا مبادرة موسمية في رمضان؟

فالعدالة لا تُستجدى باسم التضحيات، بل تُفرض باسم الدستور والقانون.

الناس لا تنتظر من وزارة الاقتصاد خطاباً مؤثراً، بل إجراءات ملموسة. ولا تريد استعطافا، بل حماية. ولا تريد أن يُقال للتاجر «اتق الله»، بل أن يُقال له «هذا هو السقف، وهذه هي العقوبة».

فحماية المستهلك لا تتحقق بالتوسل إلى الضمير، بل ببناء منظومة رقابة فعالة، شفافة، ومعلنة النتائج.

رمضان شهر رحمة، نعم. لكن السوق ليس زاوية وعظ. والدولة ليست واعظاً عاماً. إن كان الوزير يريد أن يخاطب القيم، فليخاطبها مقرونة بقرارات تنفيذية واضحة، وجداول زمنية، ومؤشرات أداء. أما الاكتفاء بخطاب وجداني في أول يوم من الشهر، فذلك يمنحنا مشهداً بلاغياً جميلاً... وسوقاً على حاله.

باختصار، الموعظة قد تحرّك المشاعر، لحظياً، لكن السياسة من واجبها أن تحرّك الواقع وتضبطه بشكل مستدام. والسوريون اليوم بحاجة إلى الثانية أكثر من الأولى.

«يوتوبيا» المدينة الجامعية أشبه بمأوى من العصر الحجري أمام واقع الخدمات المتردي!

من اللافت عند دخول السكن الجامعي في منطقة المزة في دمشق، الجهود المبذولة والتكلفة الباهظة لتجميل الحدائق والممرات الخارجية والإنارة لتشعر لوهلة أنك تقف في مكان سياحي خارج الخارطة المحلية، لكن كما عودتنا الحكومات المتلاحقة «ألا نحلم كثيراً... فما خفي أعظم»!

■ منية سليمان

فهذه الخدعة البصرية قد تشتت الانتباه عن الأبنية المتهالكة من الخارج لكنها لا يمكن أن تغطي الإهمال الكبير داخل الوحدات السكنية التي قدمت على أنها الملاذ الآمن لآلاف الطلاب الوافدين إليها من مختلف المحافظات السورية.

فما يتم تداوله عن حال السكن في بعض الوحدات السكنية في دمشق وواقع الخدمات شبه المعدومة فيها ليس سوى نموذج مصغر يمكن تعميمه على وافع المدن الجامعية فيً دمشق وغيرها من المحافظات مع فروقات طفيفة، لن تترك أثرا إيجابيا بالطبع!

الواقع الخدمي

يعاني طلبة السكن الجامعي في دمشق وفي المحافظات الأخرى على حد سواء من منظومة خدمات متردية، فلا المياه نظيفة «من الخزانات الملوثة» ولا الحمامات صالحة للاستخدام كما المياه الساخنة محدودة. فالنظافة، تلك المفردة التي لم يلمسها الطالب أمام تراكم القمامة والأوساخ وما ينتج عنه من انتشار للأمراض والحشرات «كالجرب وبق الفراش».

ناهيك عن التمديد الكارثي لشبكات المياه، حيث إنه في جميع الوحدات والمطابخ تقريبا هناك صنابير خارجة عن الخدمة، وتتسرب المياه منها.

أما شبكات الصرف الصحي، فهي تشبه أي شيء إلا كونها شبكات، فلا نظافة ولا صيانة، حيث إن مياه الصرف الصحي تجري في الحمامات عدا عن الروائح الكريهة التي تفوح على بعد عشرات الأمتار، مما جعلها ملعبا للفئران والجرذان!

بينما التمديدات الكهربائية في الغرف المخصصة للطلاب سيئة جدا وهذا الأمر ليس جديدا بل قديم جدا ويشهد الطلاب بين الحين والآخر احتراق الغرف بسبب الماس الكهربائي فيها وليس عن إهمال من قبل الطلاب، أما التدفئة فباتت من الرفاهيات، علما أن واقع الكهرباء تحسن بشكل كبير جدا لكن الوعود بالصيانة والإصلاح لا تتجاوز إطار الوعد!

وعليه، فكيف للطالب الذي يشعر بالبرد بل ويمرض من البرد وقلة النظافة في ظل استمرار الظلم في توفير أبسط مقومات الحياة، أن يدرس وينجح كي يبني مستقبله؟!

غرف مكتظة والمحسوبيات لم تمت بعد!

يتم توزيع الطلاب على الغرف وفق مبدأ «الدور» الذي تُقلب فيه الأولويات رأسا على عقب ويصبح الأخير في الأول وهكذا دواليك، وعندها تبدأ المفاهيم الأخرى المتعارف عليها بالظهور «الوساطات، المحسوبيات والرشوة» على مبدأ «معك قرش بتسوى قرش» ومنافذ النهب والفساد يبدو أنها لا تموت بتبدل السلطات على مر السنوات!

ومن يملك «مالاً أو ظهراً مسنوداً» يكون له الأولوية والأحقية، وعليه يكون التوزيع بشكل غير عادل وغير منطقي ويظهر صنف غرف الـ VIP من حيث العدد والخدمات «خمس نجوم» مقابل غرف أخرى مهمشة يكون فيها ما لا يقل عن 6 أو 8 طلاب.

إنها معادلة عكسية للعدالة الاجتماعية، فالطالب المفقر الذي استحدث السكن الجامعي من أجله يدفع ثمنا مضاعفا مرة بالاكتظاظ والإهمال ومرة عبر غياب مبدأ تكافؤ الفرص وسيادة «البقاء للأقوى وله أن يتنعم بالخدمات»!

هيئة مستقلة لخدمة من؟!

وفق القانون 29 لتنظيم المدن الجامعية، تعتبر هيئات مستقلة ماليا وإداريا تحصل على اعتماداتها المالية من موارد ذاتية كبدل السكن الجامعي «240 ألف سنويا وعمليا 8 أشهر فقط» فهو لم يعد رمزيا أمام أعباء لا تعد ولا تحصى تثقل كاهل الطالب المفقر أساسا، ومن الاستثمارات «متاجر، كافيتريات، مكتبات، أكشاك وغيرها» الموجودة داخل حرم المدينة الجامعية والتي ما زالت قائمة وبرز الجديد منها حسب ما أكده الطلاب.

وهذا يطرح السؤال الأكثر إلحاحا: أين تذهب العائدات أمام واقع الخدمات السيئ الذي يفترض أن ينعكس تحسنا على الطالب؟!

علما أن أسعار الطعام والشراب وغيرها من الخدمات الأساسية من هذه المحال مرتفعة، أي استغلالا واضحا للطالب في ظل غياب شبه تام لدور الرقابة لتبقى الساحة مفتوحة لعملية النهب والفساد المهيمنة، يتنافس فيها المستغلون على تقديم الخدمات الأسوأ للطالب المجبر على التأقلم معها وتحمل رداءة الوضع أو التخلي عن الدراسة والعزوف عن التحصيل العلمي!

المادة الثالثة

تنص المادة الثالثة من قانون تنظيم المدن الجامعية على الهدف من إقامة السكن الجامعي «تأمين سكن لائق وآمن بكفاءة عالية وفاعلية لطلاب الجامعات وذلك وفق الأسس والمعايير التي يضعها مجلس الإدارة» لكن واقع الحال أفقد النص القانوني شرعيته وموثوقيته أمام آلية التنفيذ، فالسكن الجامعي تحول إلى مكان غير صالح للسكن البشري، فإننا لا نواجه أزمة خدمات فحسب، بل فلسفة أعمق في كيفية النظرة الرسمية للإنسان، فهي حولت جوهر المادة أعلاه لحبر على ورق علما أنها اعتراف واضح بأن التعليم لا يكتمل بلا عيش كريم والعقل لا يمكنه أن يبدع والجسد يعاني.

فهذا المشروع الخدمي الاجتماعي الذي أحدث من أجل الغالبية المفقرة من الطلاب الجامعيين فقد جوهره الأساسي في ظل استمرار توحش السياسات الليبرالية يوما بعد أخر والتي بسببها لن يكون للمفقرين أية حقوق، فالمطلوب ليس مجرد جولات ميدانية للاطلاع على واقع الحال في المدن الجامعية رغم العلم التام من الجهات المعنية «إدارات السكن ووزارة التعليم العالي والحكومة» بتردي الواقع الخدمي فيها والذي يتطلب خطة وطنية شاملة لا ترقيعا وتجميلا وعيادة نفسية ومكتب شكاوى بل حلولاً مستدامة لا وعودا خلبية بل نهوضا بواقع الخدمات في السكن الجامعي من جذوره.

عناوين أطروحاتكم ليست لكم.. أين ميثاق الشرف الأكاديمي؟!

عادوا بعد انقطاع دام سنوات، حاملين معهم أحلامهم ورغبتهم في استكمال مسيرتهم العلمية، ليتفاجأ طلبة الماجستير والدكتوراه- كانوا قد فصلوا في مرحلة الأطروحة- بأن طلبة آخرين حصلوا على مواضيع أبحاثهم العلمية، بل وتمت مناقشتها أمام لجان تحكيم معتمدة.

■ رشا عيد

فهل تجاوز الأمر كونه خطأً إدارياً، أو هفوة تنظيمية، ليكشف وجهاً آخر لفساد متأصل منذ عهد سلطة النظام البائد، «البعيد كل البعد» عن العفوية والمصادفة البحتة؟!

أكد الطلاب: أن المرسوم 98 الصادر في حزيران من العام الماضي أعادهم إلى الجامعة، وبالتالي أصبح بإمكانهم مناقشة أطروحاتهم السابقة. لكن عند مراجعتهم الكليات المعنية للاستفسار عن وضعهم الدراسي والاطلاع عليه، أبلغوا بأن أبحاثهم مُنحت لطلبة آخرين.

وطالبوا بضرورة إنصافهم، خاصة أن المرسوم منحهم سنة واحدة فقط، اعتبروها غير كافية لإنجاز بحث جديد، وذلك بحسب صحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/2/10.

هذه المشكلة، وإن بدت محدودة حالياً، إلا أنها تحمل في طياتها دلالات خطيرة. ففي عهد سلطة النظام البائد، كانت الأمور تبدو أكثر انضباطاً، ليس لأن الفساد لم يكن موجوداً- لا سمح الله- بل لأنه كان منضبطاً بضوابط السلطة الاستبدادية نفسها، كي لا يظهر إلى العلن.

اليوم، ومع تغيّر الإدارات واحتمالية فقدان جزء من البيانات، والفوضى المصاحبة لأي تحوّل، خرجت أشباح الفساد من جحورها، وظهرت نتائج ما اقترفته من بشاعة.

وعليه، لا يمكن اختزال الأمر بخلل تقني في حفظ البيانات أو تقصير إداري «كخطأ بشري»، لأن ما جرى يفتح الباب أمام احتمال وجود شبكة فساد منظمة وواسعة تتاجر بالعناوين، كما لو كانت بضاعة في سوق نخاسة أكاديمية، من دون

حماية لحقوق الملكية الفكرية. وهذا يخلق بيئة خصبة لاستباحة جهود الباحثين، ليأتي أي موضوع على طبق من ذهب، من دون بذل جهد، فتُسرق- بالتعاون مع بعض الأساتذة، إما محاباةً أو بصفقات تجارية- إنتاجات الطلاب القدامى الفكرية، وهو ما يفترض أن يحميه القانون.

وهنا يبرز سؤال مُلح: هل تحمي القوانين في سورية، مثل: هذه الملكيات؟

وما مصير المعتدين على الملكية الفكرية داخل الجامعات؟

إن نسبة العفوية في هذا الواقع تبدو ضئيلة، مقابل احتمالية وجود شبكة منظمة للنهب والفساد ما زالت تتاجر بأحلام الشباب السوري وطموحاتهم.

لذا، على الجهات المعنية أن تتحمل مسؤولياتها، من الكليات إلى الجامعات، وصولاً إلى وزارة التعليم العالي، عبر تنسيق فعليّ فيما بينها. فالمطلوب ليس معالجة آنية، أو ترميم ثقوب المشكلة الظاهرة حالياً فحسب، بل وضع خطة شاملة تمنع تكرار هذا السيناريو مستقبلاً، لما له من انعكاسات خطيرة على مصداقية الجامعات السورية وسمعتها الأكاديمية التي بُنيت عبر عقود من العمل.

إن سرقة عنوان رسالة علمية ليست مجرد اعتداء على جهد فردي، بل هي اعتداء على الفكر الإنساني ذاته، وتفريغ للبحث العلمي من قيمته الأخلاقية قبل العلمية. فهذه اللحظة التاريخية تتطلب إعادة النظر في آليات تسجيل العناوين- خاصة أن المشكلة ظهرت رغم محدودية عدد الطلاب والرسائل المُقرّة- وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وبناء نظام معلوماتي متكامل، يجعل تكرار العناوين أمراً مستحيلاً، ويحوّل بيعها إلى جريمة موثّقة لا يمكن إنكارها.

فإما حماية المسار الأكاديمي للطالب، وإما تركه فريسة لحيتان الفساد التي تسرق الأحلام قبل أن تتحقق.

حفلة جنون اسمها «السوق الحر»:

يقف السوريون اليوم أمام مشهد اقتصادي سريالي، حيث يجري قلب الحقائق وتزييف أبسط المبادئ العلمية لخدمة أجندات ضيقة. ففي الوقت الذي تئن فيه البيوت السورية من وطأة الفقر وتآكل المداخيل، تطل علينا نخبة من المسؤولين الحكوميين بفكرة مضللة وكاذبة مفادها أن فتح باب الاستيراد على مصراعيه هو فعل يستهدف رفع القدرة الشرائية للمواطن! ويدعي هؤلاء أن البضاعة الوطنية باتت عبئاً لارتفاع ثمنها، وأن الحل يكمن في إغراق الأسواق بمنتجات أجنبية رخيصة. بطبيعة الحال، فإنه لا يجب النظر إلى هذا الخطاب بوصفه سوء تقدير اقتصادي فحسب، بل الأهم من ذلك أنه يمثل طعنة في خاصرة ما تبقى من سيادة إنتاجية سورية، ومحاولة لشرعنة الجشع الذي يمارسه كبار المستوردين السابقين والحاليين، الذين يجدون في الاستيراد وسيلة للربح السريع على أنقاض الورش والمصانع السورية. وفي الواقع، ليس من الصعب كشف هذا الزيف، فالمستهلك الذي يشتري اليوم سلعة مستوردة رخيصة الثمن، سيدفع ثمنها غداً من أمنه الغذائي، واستقرار عملته، وفرص عمل أبنائه التي تتبخر مع كل حاوية تدخل الحدود والموانئ لتقتل معملاً وطنياً.

■ أحمد الرز

الترويج لفكرة أن الاستيراد المنفلت هو «الدواء المر» لتحسين معيشة السوريين هو أكذوبة محضة يفضحها الواقع قبل أن تفضحها الأرقام. حيث تحاول الماكينة الإعلامية للنخب الفاسدة إقناعنا بأن الصناعة السورية «مدللة» وتحتاج للمنافسة العالمية لتتطور، متجاهلة بوقاحة أن هذه الصناعة تعمل في بيئة مدمرة، بلا كهرباء مستقرة، وبوقود يفوق سعره العالمي، ومعوقات لوجستية لا تخطر على بال مستثمر في العالم.

وعليه، فإن إجبار المنتج المحلي على المنافسة في ظل هذه الظروف يشبه إلقاء إنسان مقيد اليدين في المحيط وطلب السباحة منه بكفاءة. وعليه، فإنه ليس من الصعب الاستنتاج بأن الهدف الحقيقي من هذا الخطاب هو إخلاء الساحة تماماً لكبار المستوردين الذين يعملون على ترسيخ سورية بوصفها مجرد سوق استهلاكي تابع، لا يملك من أمره شيئاً. وبالتالي، فإن «المنافسة» التي يتحدثون عنها هي في الحقيقة تصفية فعلية للقطاع الإنتاجي، وهي سياسة متعمدة تخدم كبار اللاعبين في السوق الذين يفضلون الربح السريع على عناء الاستثمار في الأرض والآلة والبشر.

كيف يقتل الاستيراد القدرة الشرائية كل يوم؟

عندما يخرج مسؤول حكومي ليعلن بزهو أن المواطن السوري استفاد من الاستيراد لأن السلعة الأجنبية أرخص من المحلية، فإنه يرتكب مغالطة اقتصادية كبرى تتجاهل مفهوم الدورة الاقتصادية المغلقة. حيث القدرة الشرائية لأي شعب لا تقاس فقط بسعر السلعة على الرف، بل بالدخل المتاح في جيب المواطن وبما يغطيه هذا الدخل. وهنا تكمن الخدعة، ففتح باب الاستيراد العشوائي يؤدي مباشرة إلى إغلاق الورش الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبرى التي تعد المشغل الأكبر لليد العاملة السورية.

وعندما يتوقف مصنع سوري لأن السوق غرق بمنتجات مهربة أو مستوردة بأسعار إغراقية، فإن المئات من العمال يفقدون رواتبهم. وهؤلاء العمال هم أنفسهم المستهلكون الذين نتباكى على قدرتهم الشرائية. وبسقوط المنتج المحلي، تسقط القوة الشرائية لهؤلاء العمال لتصل إلى الصفر. فما نفع أن يكون القميص المستورد أرخص بألف ليرة، إذا كان المواطن قد فقد وظيفته التي تؤمن له ثمن هذا القميص أصلاً؟

فوق ذلك، فإن الاستيراد المنفلت يستنزف القطع الأجنبي المحدود لدى الدولة والمجتمع. وبدلاً من توجيه هذا القطع لاستيراد الآلات والمواد الأولية التي تخلق قيمة مضافة، يهدر القطع على سلع استهلاكية نهائية يمكن إنتاجها محلياً. وسيؤدي هذا الطلب المتزايد على العملة الصعبة لتمويل شهوة المستوردين حتماً إلى تدهور قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية. وبمجرد انخفاض قيمة العملة، يرتفع التضخم أكثر، فتشتعل أسعار كل شيء، بما في ذلك تلك السلع المستوردة التي زعموا أنها رخيصة. بكلام آخر، إنها حلقة مفرغة حيث الاستيراد يقتل الإنتاج، وتزداد البطالة، وتنهار العملة الوطنية، ثم زيادة الفقر المدقع الذي يلتهم ما تبقى من قدرة لدى السوريين على الحياة.

بدلاً من توجيه هذا القطع لاستيراد الآلات والمواد الأولية التي تخلق قيمة مضافة يهدر القطع على سلع استهلاكية نهائية يمكن إنتاجها محلياً

لهذا، فإن الادعاء بأن المنتج السوري غالي الثمن هو نصف حقيقة ويراد به باطل. فالمنتج السوري غالي لأن تكاليف الإنتاج، من طاقة وضرائب وصعوبة تمويل، هي الأعلى إقليمياً بفعل السياسات الحكومية الفاشلة. وبدلاً من أن تعالج الحكومة هذه التكاليف لدعم المواطن، ذهبت للحل الأسهل وهو الاستيراد، محولة الدولة من حام للإنتاج إلى سمسار للمنتجات الأجنبية. وهذه بطبيعة الحال ليست سياسة لرفع القدرة الشرائية، بل لخلق فقر بنيوي طويل الأمد، حيث يتحول المجتمع من مجتمع لا يزال يتمتع ببعض قدرات الإنتاج إلى مجتمع متسول ينتظر فضلات الأسواق العالمية التي يتحكم بأسعارها بضعة تجار كبار مرتبطين بمراكز القرار.

تحالف البيروقراطية والنهب لاغتيال الصناعة بدم بارد

لا يمكن فهم الإصرار الحكومي على تبرير الاستيراد إلا من خلال عدسة تقاطع المصالح، حيث النخبة التي تضع القوانين الاقتصادية اليوم هي ذاتها، أو هي شريكة، نخبة كبار المستوردين. وبالنسبة لهؤلاء، فإن التصنيع «وجع راس» حيث يتطلب بناء مصانع، وإدارة عمال، ومواجهة مشاكل الكهرباء، وانتظار سنوات لجني الأرباح. أما الاستيراد، فهو ربح سريع ونظيف، ومجرد حاويات تمر عبر الموانئ وتتحول إلى مليارات في أيام معدودة.

تستخدم هذه النخب مصطلحات مثل «اقتصاد السوق» و«الحداثة الاقتصادية» لتغطية عملية نهب منظم. وتتحدث عن

المسؤولون يمنون علينا بالاستيراد!

عدم كفاءة المنتج السوري، لكنها تتناسى عمداً أن أكبر اقتصاديات العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي، تفرض قوانين حماية صارمة وصناديق دعم بمليارات الدولارات لحماية صناعاتها. فهل الفلاح الفرنسي أو الصناعي الألماني اتكالي عندما يحصل على دعم للطاقة؟ طبعاً لا، بل هو جزء من أمن قومي. أما في سورية، فقد تم تصوير دعم الإنتاج كأنه خطيئة أو هدر للمال العام، بينما يعتبر تسهيل الاستيراد «انفتاحاً».

ما يحدث اليوم هو عملية تهجير اقتصادي ممنهجة. فعندما يجد الصناعي السوري نفسه محاصراً بين التكاليف المحلية المرتفعة والبضائع المستوردة المدعومة في بلدان منشئها، فإنه يضطر لإغلاق منشأته والهجرة برأس ماله إلى دول الجوار التي تفرش له السجاد الأحمر حرفياً. والخسارة هنا ليست مادية فقط، بل إننا نفقد تراكم خبرات صناعية عمرها عقود، ونفقد بنى تحتية لن نتمكن من تعويضها بسهولة أبداً. أما المستفيد الوحيد فهو التاجر الذي يملأ الرفوف ببضاعة رديئة الصنع، غالباً ما تكون «ستوكات» أو مخالفة للمواصفات، تباع للسوريين المنهكين تحت إغراء السعر المنخفض.

لهذا كله، يمكن القول إن شعار المنافسة تحول إلى شيفرة لضرب ما تبقى من الصناعة الوطنية. فالمنافسة العادلة تتطلب تكافؤ فرص، ولكن كيف ينافس منتج سوري يدفع ثمن الطاقة أضعاف ما يدفعه منافسوه؟ تعترف الحكومة، بتبنيها خطاب «الاستيراد هو الحل»، بفشلها في تأمين بيئة عمل للمنتج المحلي، وبدلاً من إصلاح الفشل، قررت معاقبة الضحية ومكافأة الجاني.

السيادة الإنتاجية المفقودة: لقمة السوريين في عهدة الناهبين

النتائج الكارثية لسياسة الاستيراد المنفلت بدأت تظهر جلياً في بنية المجتمع السوري. نحن أمام تحول خطير من دولة تملك قدرات إنتاجية إلى دولة ريع تجاري. وهذا التحول يعني أن قرارنا الوطني سيبقى مرهوناً – عملياً وفي نهاية المطاف – لمن يملك مفاتيح المستودعات. فعندما تختفي الصناعة الوطنية، سنصبح أردنا ذلك أم لا تحت رحمة محتكري الاستيراد الذين قد يبدأون بأسعار منخفضة لإخراج المنتج المحلي من السوق «وهذا صلب سياسة الإغراق»، ولكن بمجرد أن الانفراد بالسوق، سيرفعون الأسعار إلى مستويات قياسية لا يستطيع المواطن تحملها، ولا تجد الدولة حينها أي قدرة للضغط على هؤلاء المحتكرين.

كانت التوصيات الـ13 لغرفة صناعة دمشق وريفها التي تم تجاهلها أو تمييعها «راجع مادة غابة استيراد أم دولة إنتاج؟ قاسيون – العدد 1264» واضحة في تشخيص الداء: نحتاج إلى مجلس أعلى للصناعة يشرك المنتجين في القرار، ونحتاج لحماية جمركية صارمة، وضبط حقيقي للحدود. لكن لماذا لا تنفذ هذه المطالب؟ لأنها تضرب في صميم مصالح النخب الفاسدة التي تغتني من التهريب ومن فوضى التعرفات الجمركية. وكما قلنا سابقاً، فإن كل ليرة تدفع لسلعة أجنبية ولها بديل محلي هي طعنة في ظهر الاقتصاد، وكل قرار يسهل الاستيراد الاستهلاكي هو مساهمة مباشرة في إفقار الشعب.

السيادة الوطنية، ورغم أن هذا الشعار قد جرى استهلاكه بطرق عدة، تعني أن الإنتاج الوطني أولاً. والاعتماد على الاستيراد في ظل ظروف عدم الاستقرار العالمي هو انتحار اقتصادي. إذا ما حدثت أي أزمة شحن أو توتر سياسي، سيجد السوريون أنفسهم أمام رفوف خاوية وأسعار فلكية، لأن المسؤولين دمروا بأيديهم المصانع التي كانت تؤمن العديد من احتياجات البلاد.

المطلوب اليوم ليس تغيير عقلية المنتج الذي يقاتل وحيداً في معمله، بل تغيير عقلية صانع القرار الذي يرى في سورية «مولاً كبيراً» للاستيراد بدلاً من ورشة كبرى للإنتاج. واستعادة القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن تبدأ من دعم الإنتاج لخفض تكلفة المنتج المحلي وزيادة الدخل الوطني. وأي كلام آخر عن فوائد الاستيراد هو محض تضليل يخدم جيوب القلة على حساب جوع الكثرة.

هل الفلاح الفرنسي أو الصناعي الألماني اتكالي عندما يحصل على دعم للطاقة؟ طبعاً لا.. بل هو جزء من أمن قومي

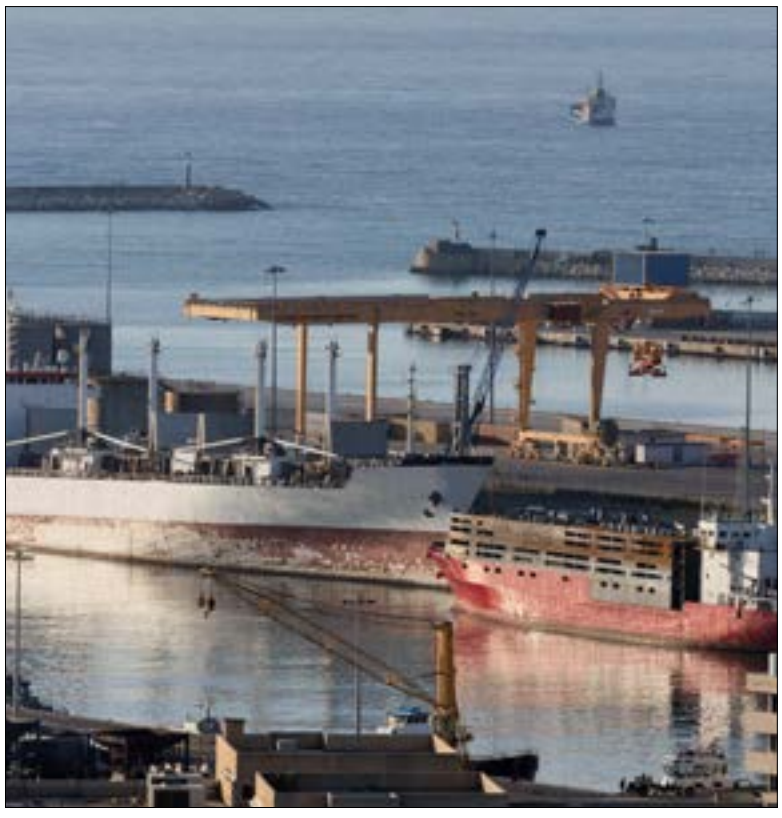

الانفصال الكبير: لماذا لم تعد الإحصاءات تشبه حياتنا؟

لا يمكنك التفكير في السياسة والسياسات العامة من دون كلمات، لأنه لا توجد مطلقات، بل توجد اختيارات. الكلمات التي تستخدمها في التفكير في السياسة ستشكل مسار هذا التفكير. من يرى أن حرائق الغابات مسألة «إدارة غابات» سيتصرف بطريقة مختلفة عمّن يراها نتيجة «مخيّمين طائشين». الكلمات تشكّل فهمنا لكل شيء.

■ روبين ماكالبين

فماذا يحدث عندما تختفي كلمة؟ أو في هذه الحالة عبارة؟ كانت عبارة تستخدم طوال الوقت. كانت من أكثر التعبيرات تداولاً في السياسة، وكانت ساحة معركة أساسية في انتخابات بعد أخرى– ثم اختفت. ومنذ ذلك الحين ونحن نفكر من دونها، ويبدو ذلك واضحاً.

العبارة التي أقصدها هي «**مستوى المعيشة**» واختفاؤها جعل السياسيين مرتبكين جداً بشأن الجمهور. إصلاح هذا يبدأ بالنظر في كيفية فقداننا لهذه العبارة، ولماذا لا يعمل ما حلّ محلها على نحو صحيح؟

فكيف فقدناها؟ هذا، كما هو الحال في أمور كثيرة، كان دينامية أطلقتها تاتشر ونفذها بلير. المشكلة بالنسبة للرأسمالية النيوليبرالية أن ما هو جيد لرأسماليي السوق الحرة ليس جيداً للجميع. أي إن عمل الرأسمالية المعولمة القائمة على السوق الحرة يضر بمستوى معيشة الناس. ولذلك، وبدفع من كهنة اقتصاد السوق الحرة، استُبدل هذا المفهوم بمؤشرات بديلة.

تلك المؤشرات كان لها قاسم مشترك– كانت جميعها أرقاماً لا كلمات ذات معنى. جزّأت المفهوم المتماسك والموحّد لسؤال: «أي مستوى من الحياة أعيش؟» إلى مفاهيم مُجزأة، مثل: الدخل، والتضخم، والرفاه، والقدرة الشرائية، والتكاليف القابلة للتجنّب وغير القابلة للتجنّب، وأسعار الفائدة، وما إلى ذلك. كانت هذه المفاهيم موجودة دائماً، لكن ليس على حساب أثرها التراكمي.

ثم جرى التعامل معها عبر مؤشرات أخرى. على سبيل المثال: لم نُضع وقتاً كبيراً في قياس الدخل أو الحديثَ عنه. بل اعتبرنا الدخل دالة في «النمو الاقتصادي» وهو ليس كذلك. واعتبرنا تكلفة المعيشة مجرد دالة في التضخم، وهي ليست كذلك أيضاً.

بصياغة مبسطة للغاية، استبدل مفهوم سياسة تركز على طبيعة وتجربة الحياة التي نعيشها بسياسة ترى أن مستوى المعيشة هو دالة مباشرة لإحصاءات اقتصادية كلية قائمة على مقدار ما يمكننا استهلاكه. أو بعبارة أخرى، استبدلت جودة حياتك بجودة حياة الشركات كمقياس لنجاحنا الوطني.

كان ذلك جزءاً من هجوم النخبة على اللغة. أتذكر أنه جرى استدعائي جانباً عام 1997 وإخباري بأنه لم تعد هناك «مشكلات Problems»، بل «تحديات Challenges» فقط. ضحكت لعشر دقائق تقريباً، ثم أدركت ما يعنيه الأمر. تلتها كلمة «فقر» التي كانت تتعلق بالمال، واستُبدلت بـ«الاندماج الاجتماعي» الذي كان يتعلق بكل شيء ما عدا المال.

لم يُقتل «مستوى المعيشة» رسمياً. النخبة قرروا فقط أننا «جميعاً مستهلكون الآن»، وبالتالي قاسوا جودة الحياة بمدى استهلاكنا. وقد قاد ذلك السياسة إلى طرق مسدودة كثيرة. لأن نظرية «الأرقام تصعد» تعني أنه عندما ترتفع كل الأرقام التي يختارها اقتصاديو السوق الحرة، يعتقد السياسيون أن الأمر قد حُل.

لكن أموراً غريبة بدأت تحدث. قبل نهاية عقد بلير في السلطة، بدأ النظام المصرفي يهتز ثم انهار. غيّر ذلك كل شيء. توقفت المقاييس القديمة عن قياس ما كان يُفترض أن تقيسه. أو بعبارة أخرى، حدث «انفصال كبير» بين الإحصاءات والطريقة التي كان يُفترض أن ترتبط بها ببعضها وبنا. حدث ذلك ببطء بعد الأزمة المالية– ثم بسرعة كبيرة بعد الجائحة.

فعلى سبيل المثال: أصبح ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الآن يزيد البطالة. هذا معكوس تماماً– المفترض أن يحدث العكس. لكن بعد عقد ونصف من «اشتراكية للأغنياء» غير مسبوقة حصلوا فيها على عمليات إنقاذ حكومية ضخمة مرتين، واستخدموها لتضخيم قيم الأصول، حيث يتركز معظم ثرائهم، لم يعد الاقتصاد يعمل كما كان.

مثال آخر: ارتفاع إنفاق المستهلكين، يعني أشياء مختلفة تماماً في زمن يكون فيه 50% من الإنفاق بيد أغنى 10% يعيشون في أمريكا. كذلك، إذا لم تُحتسب أسعار الفائدة ضمن التضخم فأنت تقلل فعلياً من تقدير أزمة تكلفة المعيشة. ومثال آخر: هو إعطاء الوزن نفسه للإنفاق التقديري وغير التقديري. انخفاض أسعار أجراس الأبواب الذكية لا يعوض ارتفاع الإيجارات...

هذا كله كثيف ومعقد. هناك عالم من «الريع الاقتصادي» و«الرسوم الخفية التي تعمل كضرائب» وأكثر من ذلك، تستخدمه الشركات الآن بصورة روتينية، وهو غير مرئي في الإحصاءات، لكنه يضغط بشدة على المواطنين.

ولا يتعلق الأمر بالتكاليف فقط، بل بأكثر من ذلك. السكن قضية ضخمة، ومنازلنا تصبح أصغر فأصغر وغير متاحة لجيل كامل. الإيجار أغلى من الرهن العقاري، وإذا دُفع الناس إلى الإيجار فهذا تضخم خفي إضافي. تصف إحدى المقالات هذه المرحلة بأنها «ازدهار– ركود»، فترة تبدو فيها الإحصاءات جيدة جداً، بينما لا يوافق الجمهور لأنه لا يشعر بذلك. الأرقام تصعد، لكن تجربتنا لمستوى معيشتنا تتراجع. ولسنا راضين.

«التحول المهووس بالأرقام الذي اتخذته السياسة ليس سوى مجموعة محدودة من السياسيين يتظاهرون ببأس بأنهم قادرون على إدارة التعقيد، إذا تجاهلوه وأداروا شيئاً آخر بدلاً منه».

الخطوة الأولى للعكس بسيطة نسبياً. نحتاج إلى إحياء فكرة مستوى المعيشة. لا مؤشرات بديلة له، لا «تكلفة معيشة»، لا ناتج محلي إجمالي– بل نقاش حول ما إذا كانت حياتنا تتحسن ولماذا. يغيّر ذلك المنظور فوراً. إذا أصبحت المنازل أصغر فهذا إيجابي في حسابات الناتج المحلي، لكنه سيئ لمستوى المعيشة.

إذا بُنيت منازل جديدة في ضواحٍ بعيدة، لا يستطيع الناس التنقل من دون سيارة. الناتج المحلي لا يهتم، لكنك أنت تهتم. أقل من واحد من كل خمسة في بريطانيا يرغب في العيش في تلك «الصناديق البيضاء في حقل» التي يبدو أن مسؤولي التخطيط يحبونها.

مستوى الحياة معقد وسردي. لا يمكن وضع قيمة رقمية لكل شيء مهما طالبت الجداول بذلك. أين المقياس لعبارة «منزلي علبة صغيرة وأشعر أنني محاصر»؟ أين المقياس لعبارة «ساعتان مع روبوت دردشة يعمل بالذكاء الاصطناعي ولم أتقدم خطوة»؟

كيف يظهر الاحتيال في أرقام التضخم؟ متابعة نصائح الاحتيال باتت تشبه درجة جامعية. ماذا عن الخدمات العامة؟ لماذا يُقال: إن النمو سيصلحها؟ نمو إلى ماذا؟ مجرد أكبر؟ كم أكبر؟ ومتى نصل؟

مثال آخر: أصبح الطعام أرخص. لكنه أصبح أرخص لأنه لم يعد طعاماً حقاً. إنه يمرضنا ويجعلنا بائسين، لكن الإحصاءات تقول غير ذلك. هل المقامرة جيدة أم سيئة؟ نقيسها تقريباً باعتبارها جيدة بالكامل. هذا بحد ذاته غريب، فالمنطق الاقتصادي نفسه يمكن أن ينطبق على الهيروين. تجار المخدرات فقط أقل مهارة في الضغط السياسي...

يشبه الأمر حكاية أربعة عميان يحاولون وصف فيل بلمس أجزاء مختلفة منه. كل جزء يبدو منطقياً– أفعى كبيرة على شجرتين متصلة ببقرة طويلة.

إحصاءات جديدة؟ نعم – ولا. كثيراً ما أقول: إننا نعدّ الأشياء الخطأ، لكن ذلك قد يوحي بأنه إذا عددنا الأشياء الصحيحة تختفي المشكلات. هذا سوء فهم آخر. صف لي اللون الأصفر باستخدام أرقام فقط بطريقة ذات معنى بالنسبة إليّ.

بعض الأمر ثنائي– إما تستطيع إطعام الأطفال وتدفئة المنزل أو لا. بعضه غير ملموس– إما تشعر أن لك قيمة لدى السياسيين أو لا. بعضه معقّد للغاية– حاول أن تصف لماذا بعض الأحياء مرغوبة وأخرى لا، وستجد أرقاماً كثيرة لا تجتمع في إجابة.

إلى أن نتوقف عن استخدام المؤشرات البديلة لتجربة الناس، ونجد طريقة أخرى للتفكير، سنستمر في الدوران في الحلقة نفسها. لهذا يُعدُّ مفهوم مستوى المعيشة مفيداً جداً، لأنه لا يمكن تعريفه إلا من قبل المواطنين أنفسهم.

قد تظن أنني سعيد بانخفاض فاتورة التدفئة بينما أعرف أنني أطفئ التدفئة لأنني مفلس والآن أنا أتجمّد

الموارد المائية ومشروع تحلية مياه البحر... الضروري والاستراتيجي

هل فكرت الحكومة الانتقالية بالاستفادة من أكثر من مليار متر مكعب من المياه التي تذهب هدراً إلى البحر في كل عام في المناطق الساحلية بإقامة السدات والسدود ومشاريع الري ومياه الشرب؟

■ سلمى صلاح

هل فكروا في استثمار الينابيع العذبة البحرية، التي حُددت بالمسح الجوي الحراري في الهيئة العامة للاستشعار عن بعد عام 1998؟ وماذا عن إهمال استثمار الينابيع العذبة الغزيرة، مثل السن، والدريكيش، والخوابي؟ هذا جزء من التساؤلات التي طرحها الخبير الجيولوجي د. محمد رقية عام 2021، ونشرتها قاسيون في 11 آب 2024.

ولا يعاد طرح هذه التساؤلات وغيرها اليوم على ضوء الاتفاق الجديد مع شركة «أكوا باور» السعودية لتحلية مياه البحر، من باب الرفض المطلق للمشروع بحد ذاته. فالمشروع ليس وليد اللحظة، بل هو فكرة قديمة أعيد إحياؤها في سياقات مختلفة وعبر فترات زمنية متباعدة، ويمكن أن يصبح ركيزة أساسية ضمن استراتيجية الأمن المائي.

ولكن ما هي الأولويات؟

فمشروع تحلية مياه البحر يعد من المشاريع العملاقة التي تتطلب استثمارات ضخمة وزمناً تنفيذياً طويلاً، وفي المقابل يتم إهمال أو تأجيل مشاريع إعادة التأهيل والصيانة التي ستحقق نتائج ملموسة في وقت أقصر وبكلفة أقل.

فالمقارنة بين كلفة تقليل الفاقد في شبكات المياه، الذي يصل إلى 40% في بعض المدن، ولا سيما دمشق، وكلفة إنشاء خط أنابيب جديد بطول 300 كيلومتر، تضع المشروع أمام اختبار الجدوى الحقيقية.

فمن البديهي أن يكون التركيز على تقليل الفاقد هو الخيار الأجدى اقتصادياً والأسرع نفعاً، حيث إنه يعالج المشكلة ويضمن الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. ولا سيما وأن مشروع مؤسسة «جايكا» اليابانية على سبيل المثال، والمطروح في عام 2016، لإعادة تأهيل أنفاق جلب المياه، وزيادة عمرها الفني إلى 50 عاما، ورفع مقاومتها للحمل الزلزالي، وتأهيل شبكة مياه الشرب في دمشق، لا يزال حبيس الأدراج.

ساحلٌ غني وعطش مزمن

تمثل الينابيع الغزيرة والعذبة في الساحل ثروة مائية لا يستهان بها، تغذيها الهطولات المطرية. ولكن الواقع يشير إلى إهمال واضح ومزمن في استثمارها، حيث تذهب كميات كبيرة من مياه الأمطار كل عام إلى البحر من دون الاستفادة منها عبر آليات حصاد المياه.

وهذه إشكالية حقيقية في إدارة الموارد المائية، ويثير التساؤلات حول الأسباب وراء التوجه إلى الحلول الأكثر تعقيداً وتكلفة، قبل استنفاد الحلول الأسهل والأكثر استدامة.

خاصة وأن المنطقة المصدّرة للمياه، أي الساحل السوري، تعاني أصلاً من شح وتفاقم مشكلات الجفاف، وتفتقر إلى مشاريع فعالة لاستثمار مواردها المحلية.

ما يعكس أهمية ربط قضية استثمار الموارد المائية برؤية تنموية شاملة ومستدامة؛ فالبديل لا يكمن في حرمان دمشق أو غيرها من المحافظات من المياه، بل في تبني استراتيجية متكاملة، تضمن العدالة في التوزيع، وتحد من الهدر.

السيادة والشفافية والحلول

«**المتواضعة**»

تحمل مشاريع تحلية المياه مع شركات كبرى مثل «أكوا باور» وهجا استثماريا وتقنيا، وتعد بفرص عمل وتنمية. كما أنها تقدم حلاً طويل الأمد لمشكلة هيكلية.

ولكن بشرط ألا يكون على حساب حلول أكثر جدوى وإلحاحا؛ فالأولوية الاقتصادية والاجتماعية تقتضي البدء بإعادة تأهيل البنى التحتية الحالية، واستثمار الموارد المحلية المهملة «ينابيع الساحل، والينابيع البحرية، وبناء السدود»، وترشيد الاستهلاك وإدارة الطلب، بالإضافة إلى المطالبة بالحقوق المائية التاريخية.

وبعد استنفاد هذه الحلول «المتواضعة»، يمكن النظر إلى المشاريع الكبرى كاستكمال ضروري وليس كبديل مكلف ومبهر.

والأهم أن جوهر العقد الاجتماعي والاقتصادي السليم يبدأ بوضع المشاريع الكبرى والاستراتيجية ضمن إطار شروط وطنية صارمة. وهذا يتطلب السيادة على الموارد والمنشآت؛ فالحفاظ على الملكية الكاملة للدولة هو ضرورة قصوى لضمان تحكم الدولة في الإنتاج والتوزيع.

بالإضافة إلى الشفافية المطلقة ووجود رقابة شعبية مستقلة؛ فأي مشروع بهذا الحجم يجب أن يكون تحت المجهر. كما لا يمكن الاكتفاء بدور «المستهلك» بل يجب أن تكون الاتفاقية أداة لبناء قدرات وطنية تدير المنظومة وتستبعد تحول الشراكات الاستراتيجية إلى أداة ضغط أو تبعية تقنية.

مشاهدات في معرض دمشق الدولي للكتاب بدورته الأولى بعد سقوط الأسد

يُمثّل معرض دمشق الدولي للكتاب حدثاً ثقافياً بامتياز، بل وأهم حدث ثقافي سنوي، لكنه في الوقت ذاته كان مرآة عاكسة لواقع المرحلة الانتقالية بكل تناقضاتها: صراع بين تغييب الخبرة ووجودها، وبين الخطاب الرسمي والواقع المعاش، وبين الحلم بالحرية والضبط الذاتي.

حيث يُظهر المشهد الأول تناقضاً صارخاً بين وجود طاقات وخبرات مذهلة، مقابل لجنة منظمة يبدو أنها تفتقر إلى أدنى دراية بتنظيم المعارض. ما يعكس غياب التخطيط التشاركي؛ ويبدو وضوحاً تجاهل الخبرات المتراكمة الموجودة في سوق النشر السوري.

بالإضافة إلى تجاهل اللجنة للشكاوى أو عدم الاستجابة مع بعض المطالب التنظيمية، ما يعيد إنتاج سلوكيات إدارية قديمة، ويشكل عائقاً أمام نجاح أي فعالية رغم تغير السياق السياسي.

أمّا حضور وزارة الثقافة الهزيل بجناحها «شبه الفارغ» فقد كان صادم هو الآخر؛ فالجناح يكاد يخلو تماماً من الإصدارات الغنية والمتنوعة، فيما آثرت الوزارة الاكتفاء بوضع عبارة «طبق الكرامة» داخل جناحها!

والأكثر إيلاما هو غياب جامعة دمشق، أكبر صرح أكاديمي في البلاد، عن المعرض؛ ففي الوقت الذي تتغيب فيه الجامعة وإصداراتها المهمة، يتم استعراض إصدارات كتبها القديمة في خيمة «الحرية» وهي «مشنوقة» بالحبال. في مشهد استفزازي– لا يمت للإبداع في التصميم بصلة– يعكس حالة القطيعة بين المؤسسة الأكاديمية الرسمية والمشهد الثقافي الجديد، ويطرح تساؤلا عن مكانة العقل الأكاديمي في المرحلة القادمة.

صحيح أيضاً أن التغيير أزال الرقيب الرسمي، لكنه لم يبدد مخاوف الناشر الذي مارس «رقابة ذاتية»، فالحرية موجودة لكنها «شكلية» لأن حدودها غير واضحة بعد، وربما كان ذلك سبب تسجيل غياب العديد من دور النشر العريقة عن هذا الحدث.

وفي سياق الإقبال، تبدو الأرقام الرسمية نفسها متضاربة، فمدير المؤسسة السورية للمعارض، محمد حمزة، وثق زيارة أكثر من 900 ألف شخص، أما وزارة الثقافة فتتحدث عن 1,29 مليون زائر. ومهما كان عدد الزوار، فالنجاح الجماهيري لا يعني بالضرورة نجاحا ثقافيا.

فالظروف المعيشية المتدنية حولت عددا لا بأس به من الزوار من «قارئ– مستهلك» إلى «سائح– متفرج». وأصبح المعرض فضاءً عاما للنزهة أكثر منه سوقا للكتاب. ولا سيما في ظل محدودية الدعم الحكومي للمعرض، وبالأخص وزارة الثقافة وجامعة دمشق، واقتصاره على كوبونات وزعت عبر كلٍّ من وزارة الأوقاف ووزارة الثقافة، قبل أن يتم إعفاء الناشرين من أجرة الأجنحة، نتيجة «خطأ تقني».

حيث استلم جميع الناشرين قبل بداية المعرض بريدا يفيد بأنه تم تسديد أجور الأجنحة، وعللت وزارة الثقافة هذا البريد بأنه خطأ إداري، ما دفع بالناشرين للاعتراض بسبب الحسومات الكبيرة التي قدمت بناءً على بريد الوزارة.

يمكن النظر إلى هذا المعرض بكل تناقضاته باعتباره «نتاجا» لمرحلة انتقالية تحمل في أحشائها نقيضها. فهو من ناحية يمثل خطوة إيجابية بتنوع عناوين الكتب النسبي وغياب الرقيب العلني، لكنه من ناحية أخرى يعيد إنتاج ممارسات قديمة في بعض النقاط، منها سوء التنظيم، والمركزية، والفجوة بين الخطاب والواقع، تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة وغياب الرؤية.

باختصار، جاء المعرض مشوشاً كما هو واقع سورية، رغم ما شكله من بداية ضرورية، وربما خطوة أولى على طريق طويل من «التعلم من الأخطاء».

قراءات ماركسية في ثورة الروبوتات الصينية و«الذكاء الاصطناعي المُجَسَّد»

أبهرت الصينَ العالَم من جديد بالعرض الفني-التكنولوجي الذي أقيم في بكين احتفالاً بعيد الربيع الصيني لعام 2026، وبثّ مساء الإثنين الماضي «16 شباط 2026» في ليلة رأس السنة الصينية. وتداولت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي عبر العالَم مقاطع من الحفل تظهر أحدث الروبوتات الصينية وهي تؤدي رقصات وحركات قتالية شعبية بدقة وسرعة ورشاقة غير مسبوقة لدى الآلات، وتتفوق حتى على البشر المحترفين، مما يشهد على قفزة نوعية سريعة في التطور العلمي-التكنولوجي وثورة «الذكاء الاصطناعي المجسّد EmbodiedAI». نستعرض هنا بعض القراءات الماركسية الصينية الحديثة بخصوص التقدم في تكنولوجيا الروبوتات والذكاء الاصطناعي، والتي من بين موضوعاتها الهامة أن «التكنولوجيا الذكية تمهّد الأساس المادي لتحقيق الشيوعية».

■ إعداد: د. أسامة دليقان

شاركت في عروض الحفل المذكور روبوتات من عدة شركات صينية رائدة. وقادت شركة «يونيتري روبوتيكس» عروضا للفنون القتالية إلى جانب أساتذة «كونغ فو» بشريين، حيث نفذت الروبوتات مناورات معقدة مثل الملاكمة والقفزات الخلفية التي تجاوز ارتفاعها 3 أمتار، وسرعات تصل إلى 4 أمتار في الثانية، وقامت الروبوتات التي تحمل سيوفا وعصيّ «منشاكو» بمراقصة أطفال صينيَّين بانسجام مزدوج «بشري-آلي، وآلي-آلي» مؤدِّية حركات مبهرة تحبس الأنفاس، حتى أنّ البعض رآها «خطرة»، ومع ذلك أنجزت بنجاح وسلامة، ممّا يبعث للعالم برسالة حيّة وصريحة تبشر بالمستوى العالي من الأمان والموثوقية والدقّة للجيل الأحدث من الروبوتات الصينية، حتى عندما تشغّل في تطبيقات عملية تنطوي على التفاعل المباشر مع الإنسان.

وظهرت روبوتات من شركات أخرى مثل «ماجيكلاب» في عروض موسيقية، وزودت شركة «غالبوت» روبوتاتها بنموذجها الكبير للذكاء الاصطناعي المتكامل «أسترا برين» لجعلها تؤدي مهام يومية كتكسير الجوز وطي الملابس.

وأشار وانغ شينغشينغ الرئيس التنفيذي لشركة يونيتري روبوتيكس إلى أن هذه الابتكارات عمليّة للغاية وقابلة للتطبيق على نطاق واسع. وقدمت شركة نوتيكس روبوتيكس إنسانا آليا بيونيكيًا «محاكيا للطبيعة» يمتلك 32 محركا في الوجه لتعبيرات الوجه التفصيلية.

من المختبر إلى التسويق والإنتاج الشامل

أعلن قادة الصناعة والمحللون أنّ عام 2026 هو العام الذي تنتقل فيه الروبوتات من المختبر إلى السوق. وتهدف شركة يونيتري روبوتيكس الصينية إلى شحن ما بين 10 إلى 20 ألف وحدة في عام 2026، بارتفاع حاد من 5500 لعام 2025. واستحوذت الشركات الصينية مثل «أجي بوت» و«يونيتري» على نحو 80% من الشحنات العالمية في عام 2025. وضاعفت مورغان ستانلي توقعاتها بأن تبيع الصين في عام 2026 ما يصل إلى 28000 وحدة روبوت. ويتجلى الطَّلب التجاري أيضا في نفاد الروبوتات التي ظهرت في الحفل من على منصة «جيه ديه دوت كوم» في غضون دقائق، بما في ذلك نموذج يبلغ سعره 91 ألف دولار.

وأشارت رويترز إلى أن الحفل كان بمثابة نافذة على السياسة الصناعية الصينية، حيث يتم الآن وضع الروبوتات كجزء أساسي من «الذكاء الاصطناعي + التصنيع» لتعويض نقص العمالة. وسلطت صحيفة الإندبندنت البريطانية الضوء على أن دورة «من العرض المبهر إلى المتجر» قد اكتملت بالنسبة للمصنّعين.

اختراقات روبوتية: من الفضاء إلى الطب

قبل أسابيع قليلة من الحفل، تمكن روبوت صيني من نوع «تيان غونغ بالذكاء المجسَّد» من الاتصال مباشرة بقمر صناعي يدور في مدار أرضي منخفض. ووفقا لمجلة ساينس روبوتيكس، يسمح هذا العرض الأول من نوعه في العالم للروبوتات بالعمل بشكل مستقل في المناطق النائية دون الاعتماد على الشبكات الأرضية، وهو أمر بالغ الأهمية لتطبيقات مثل الإغاثة في الكوارث والعمليات البحرية.

وفي دراسة محكّمة نُشرت في مجلة ساينس روبوتيكس «كانون الثاني 2026»، أسهب باحثون صينيون بشرح تفاصيل اختراق في الجراحة الروبوتية المستقلة داخل العين. حيث صُمِّم النظام لإجراء حُقن موجهة لشبكية العين بدقة تفوق قدرة الأطباء البشرية، بدعم من البرنامج الوطني الصيني للبحث والتطوير الرئيسي.

التقدّم في التأسيس المادّي لتحقيق الشيوعية

على صلة بالحدث ودلالاته المتعلقة بمستوى التطور المنجز، نستعرض هنا بعض التحليلات الأكاديمية الماركسية الصينية الحديثة بخصوص التقدم في مجال الروبوتات.

نشر الأستاذ سون ويبينغ من جامعة شانغهاي، ورقة بحثية العام الماضي «2025» في مجلة «العلوم الاجتماعية الصينية» بعنوان «التناقضات الأساسية وقوى الدفع لتطور المجتمع في العصر الذكي». ويرى ويبينغ أن «التكنولوجيا الذكية تمهد الأساس المادي لتحقيق المُثل الشيوعية». ويمكن تلخيص تحليله الذي ينطبق على طفرة الروبوتات الحالية في خمس نقاط رئيسية:

مع نقل عبء العمل الخطير والمملّ إلى الروبوتات سيتفرغ البشر للعمل الإبداعي الذهني بالدرجة الأولى

أولاً، المبدأ الشيوعي «من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته» صار أقرب في المستقبل: حيث إن تولي الروبوتات مهام الإنتاج المباشر يفتح إمكانية أكثر واقعية لتوزيع مواد المعيشة الأساسية بحرّية ومجّانا. ثانيا، الملكية العامة لوسائل الإنتاج: فالمعلومات والبيانات كمورد رئيسي جديد قابلة للمشاركة بطبيعتها الجوهرية بالذات، على عكس الأرض ورأس المال. ثالثا، الاقتصاد المخطط: فالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يجعلان التخطيط الديناميكي الدقيق ذو إمكانية غير مسبوقة تاريخيا من الناحية التقنية. رابعا، العمل كـ«حاجة أولى» للإنسان: مع نقل عبء العمل الخطير والرتيب والمملّ إلى الروبوتات، يتفرغ البشر للعمل الإبداعي «الذهني بالدرجة الأولى». خامسا، التطور الحرّ لكل فرد: مع تقليل وقت العمل الضروري تتسع مساحة الحرية لتحقيق الذات وتنمية الرفاه لكلّ إنسان.

ولذلك يؤطّر الأستاذ سون ويبينغ هذا التحول صراحة بأنّه انتقال «من الحضارة الصناعية إلى الحضارة الذكية»، حيث تتوافق قوى الإنتاج التي أطلقتها الروبوتات مع مرحلة أعلى من التنظيم الاجتماعي.

هذا يذكّرنا بتنظيرات مشابهة حول «الإدارة الذكية والإنسانية للمجتمع» لدى باحثين معاصرين استرشدوا بالماركسية أيضا، مثل البروفسور الروسي سيرغي بودرونوف، مدير معهد «فيتّه» للتطوير الصناعي الحديث في سان بطرسبورغ، الذي اصطلح على تسميتها «النوونومي Noonomy» – يمكن مراجعة مقالات سابقة في قاسيون 2025: «الإدارة الذكية والإنسانية للمجتمع» بجزئيه الأول والثاني «19 و26 تشرين الأول»، ومقال «من المغزل الآلي إلى الذكاء الاصطناعي: ستة أنماط تكنولوجية» «30 تشرين الثاني».

أما الأستاذ «هو دابي» في جامعة نانجينغ فوضع الأتمتة تحت عدسة ماركسية نقدية، لافتا إلى أن العمل البشري مع الأتمتة الكاملة ورقمنة البيانات، بات عقدة معيارية قابلة للاستبدال بالشكل الذي التصق بالعمل لحقبة تاريخية طويلة. وحذّر من الاستغلال الرأسمالي للأتمتة، حيث تتكثف سيطرة رأس المال بأشكال أكثر خفاءً عبر خوارزميات الأداء وتتبع البيانات السلوكية، مما يخلق «سيطرة بيولوجية-سياسية شاملة» على المجتمع.

ونشرت جامعة نانكاي دراسة في مجلة «الإدارة الاقتصادية المعاصرة» بعنوان «من إحلال الآلة إلى التعايش بين الإنسان والآلة»، تناولت مباشرة موجة «الذكاء الاصطناعي المُجسَّد» التي تشمل الروبوتات البشرية المتقدمة «مثل التي ظهرت في الحفل المشار إليه». وترى الدراسة أن الأنظمة الذكية ذات «المهارات العمّالية» تخلق إمكانيات غير مسبوقة لتحرير العمل. لكنها تحذر في المقابل من أن إحلال الآلة على نطاق واسع يخاطر بتهميش البشر أو حتى خلق «طبقة عديمة الفائدة»، وأنّ التحدي الأساسي هو منع «اغتراب جديد» يتم فيه استغلال التكنولوجيا لتجريد البشر من حقوقهم العمّالية. ولذلك تدعو الدراسة إلى نموذج «للتعايش بين الإنسان والآلة» يرتكز على مبادئ ماركسية «تضع الإنسان في مركز الاهتمام»، من خلال تنمية أنواع جديدة من «العُمّال البشريين المعزّزين بالذكاء الاصطناعي».

وفي مقال نشره موقع تابع لمركز «كونلونس» الصيني للدراسات والاستشارات «18 شباط 2026» يدافع المؤلف «هو ماورين» عن أنّ الذكاء الاصطناعي والروبوتات لا تدحض نظرية ماركس في القيمة المستندة إلى العمل. حيث يرد ماورين بشكل مباشر على الحجج القائلة بأن الروبوتات تجعل نظرية قيمة العمل عتيقة. وتستند حجة المؤلف بأن كلّ الذكاء الموجود في الروبوتات هو بنهاية المطاف نتاج لعمل بشري سابق متجسِّد «من البحث والتطوير إلى التدريب والبرمجة والصيانة...إلخ». وحتى الإنتاج المؤتمت بالكامل ما زال يتطلب إشرافا بشريا واختبارا وصيانة مستمرة. كما أن توسيع مجالات تطبيق جديدة «كالمحيطات والفضاء والمناطق النائية» سيتطلب دوما عملا بشريا مباشرا وإبداعا. وكتب المؤلف أن مبدأ «العمل يخلق القيمة» يبقى «صالحا إلى الأبد»، لأن الروبوتات أدوات وليست خلقة مستقلة للقيمة.

غرب آسيا على صفيحٍ ساخن... والحربُ احتمالٌ جدّي

لا يزال احتمال الحرب على إيران قائماً، ويرافقه كمّ هائل من الضخ الإعلامي، مع نشاط دبلوماسي مستمر بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وبين إيران وأطراف مختلفة أخرى، بعد أن كانت المفاوضات الأمريكية-الإيرانية تشير إلى إمكانية الوصول إلى اتفاق، يبدو أننا لا نزال بعيدين عن ذلك، ما بدأ يتحوّل إلى خطرٍ حقيقي يهدد كامل المنطقة.

■ علاء ابوفرّاج

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مهلة لإيران للوصول إلى اتفاق، وتحدث بالبداية عن 10 أيام ليعدّل هذه المهلة في وقت لاحق لتكون 15 يوما، لكن ما نعرفه عن هذه المفاوضات هو عبر تقارير إعلامية وتصريحات الأطراف المنخرطة فيها، فالولايات المتحدة تتحدث عن وقف كل للتخصيب، مع شروط تشمل وضع شروط على دور إيران الإقليمي وقدراتها الصاروخية البالستية، في الوقت الذي تبدي إيران مرونة في موضوع التخصيب، وتدفع للوصول إلى اتفاق يشبه من حيث الإطار العام، ذلك التي تم التوصل إليه في 2015 قبل أن ينسحب منه الرئيس الأمريكي في ولايته الأولى، ولكن طهران تظهر صرامة واضحة في رفض نقاش المسائل الأخرى بشكل قطعي، بل إن مستشار الأمن القومي الإيرانيّ علي لاريجاني قال: إن هذه المسائل لا تطرح في المفاوضات، بل مادة للاستهلاك الإعلامي.

أزمة الثقة

إن سلوك الولايات المتحدة قبل حرب الـ 12 يوما، ثبّت حالة من عدم الثقة بواشنطن، وخصوصاً أنّها بدأت عملية عسكرية أثناء انعقاد المفاوضات مع طهران، وخلال الأيام الماضية يبدو سلوك الولايات المتحدة مربكا، فمن جهة هناك مفاوضات تجري، ولكن يرافقها تحشيد عسكري هو الأكبر منذ احتلال العراق في 2003، ما يجعل الطرف الإيراني مجبرا للتعامل مع كل الاحتمالات الممكنة، فمن جهة تنخرط إيران في هذه المفاوضات، لكنها في الوقت نفسه تعمل بشكل متواصل على إعداد دفاعاتها، وتحضير خطط لاستهداف المصالح الأمريكية و«الإسرائيلية»، ويجري ذلك مع تزايد التقارير الإخبارية عن تعاون عسكري كبير بين طهران وروسيا والصين. وتزايد واضح بالخطاب «الإسرائيلي» الداعم لعدوان جديد على إيران، بعد أن كانت تل أبيب تحاول ألا تظهر في واجهة التطورات الخطيرة هذه.

ما الذي تقوله الصحافة «الإسرائيلية»

تحاول بعض المقالات في الصحافة «الإسرائيلية» تشخيص المشهد القائم، فمن جهة هناك حاجة للاعتراف بأن حرب الـ 12 يوما لم تحقق أهدافها، بل ذهبت بعض المقالات للقول: إن الرئيس ترامب قدّم تقديراً مبالغا به لنتائج الحرب، ففي حين كان ترامب مصرًّا على أن الضربات أنّهت البرنامج النووي الإيراني، يعترف المحللون «الإسرائيليون» أن ما تم إنجازه لا يتجاوز تأخير البرنامج النووي الإيراني لسنة أو أقل، ويظهر من هذه الآراء أن قدرات إيران الصاروخية شكّلت تهديدا حقيقيا «لإسرائيل» التي اعتادت تبعات أقل لحروبها في المنطقة، المثير للانتباه، هو ما جاء في مقال نشرته يديعوت أحرونوت، يحاول فيه الكاتب مايكل أورن المقاربة بين الظروف التي أحاطت بـ «إسرائيل» سنة 1967، فمن وجهة النظر «الإسرائيلية» كان مشروع «الدولة» واقعا تحت تهديد وجودي، وهو ما فرض الحرب في حينه، بوصفها المخرج الوحيد، ويرى أورن: أن الوضع اليوم مشابه إلى حد كبير لظروف 1967 ويقول: إن «إسرائيل تواجه تهديدات استراتيجية، وربما وجودية لا يمكن إزالتها عبر المفاوضات» وهو ما يجعل الحرب مسألة حتمية بالنسبة له.

إن أفكارا من هذه النمط، ورغم خطورتها، إلا أنّها تعكس الواقع الذي تعيشه «إسرائيل» فمن جهة يلاحظون تقاربا متزايدا بين مجموعة من الدول الأساسية في المنقطة، وتحديدا السعودية وتركيا ومصر، وهو ما يبدو مقلقا، وخصوصا بعد التطورات الأخيرة في اليمن والسودان التي وضعت «حليفهم الأقرب» الإمارات تحت ضغط سعودي شديد، ما قد يؤدي غالبا إلى انخفاض واضح في قدرة أبوظبي على أداء دورها السباق، وإن نشوء مثل هذا النمط من التحالفات، أو التقاربات، وخصوصا كون طهران، أن جزء منها يعني فعليا أن آمال الكيان في إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحه أصبح مسألة صعبة، وبالتالي قد تكون الحرب مخرجا، لكنّها في الوقت نفسه تحمل كمًّا كبيرا من المخاطرة، ولكن وإذا ما رأينا المسألة بوصفها «تهديد وجودي» يبدو حينها أن نتائج هذه الحرب، وإن كانت غير مضمونة، تحمل في الواقع احتمالات أقل خطورة من تلك التي تتطور أمام أعين تل أبيب.

إن الاستعدادات العسكرية الهائلة التي يجري زجّها في المنطقة، ورغم خطورتها، تظل غير كافية لتغيير النظام في طهران، فنحن غير قادرين على تقدير حجم وطبيعة الاستعداد الإيراني للمواجهة المحتملة، ولكننا متأكدين أن أعنف ضربات يمكن أن تقوم بها الولايات المتحدة لن تكون كافية لتحقيق الأهداف المعلنة، وتحديدا أن خيار وضع قوات على الأرض يبدو بعيدا كثيرا عن الواقع، نظرا لحجم الخسائر المتوقعة، فالمسألة إذا- وهو ما يبدو واضحا في عدد من التقارير الغربية و«الإسرائيلية»- أن الحشود العسكرية الموجودة قادرة على توجيه ضربات موجعة، لكنها في الوقت نفسه لن تكون قادرة على حماية «إسرائيل» والقواعد الأمريكية، وخصوصا حاملات الطائرات التي تعلن إيران على مدار الساعة أنّ «فخر الصناعات العسكرية الأمريكية» ستكون هدفا أساسيا في هذه الحرب، وهو ما يمكن أن يكون له رمزية خاصة، كون حاملات الطائرات الأمريكية ارتبطت دائما بمكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية.

إن الاستعدادات العسكرية الهائلة التي يجري زجّها في المنطقة ورغم خطورتها تظل غير كافية لتغيير النظام في طهران

تصريحات هاكابي ومعناها

في ظل هذه الأجواء الحساسة خرج السفير الأمريكي مايك هاكابي في تصريحات خطيرة أثناء مقابلة أجراها معه الصحفي الأمريكي تاكر كارلسون، قال فيها هاكابي: إن «إسرائيل» لها الحق بالاستناد إلى التوراة بالأراضي من الفرات إلى النيل، وأنّه لا يرى مشكلة متى يأخذ الكيان الصهيوني هذه الأراضي، ما أشعل موجة من الاستنكار، وأصدرت مجموعة من الدول العربية والإسلامية بيانا مشتركا يوم الأحد 22 شباط الجاري، أدانت فيها بشديدة التصريحات الصادرة عن سفير الولايات المتحدة لدى «إسرائيل»، وكان من بين الدول تركيا والسعودية وباكستان ومصر.

إن توقيت هذه التصريحات يحمل معنى إضافيا، فإن إعلان سفير أمريكي لموقف من شأنه الإضرار بمصالح كامل دول المنطقة، دون أي توضيح لاحق، أو تراجع من الخارجية الأمريكية، أو حتى هاكابي نفسه، يحتاج إلى تفسير، لكنّها تستند إلى حقيقة لم يعد بالإمكان إخفاؤها، وهي أن الولايات المتحدة تدرك أن إنشاء أي شكل من أشكال التحالف بين دول المنطقة و«إسرائيل» في مواجهة إيران بات مسألة مستحيلة، ولم يعد من المجدي الضغط بهذا الاتجاه، وبدلا من محاولة خلق أطر أمنية مشتركة، يمكن بالنسبة لواشنطن أن تستخدم الكيان كأداة ترهيب لأطول مدّة ممكنة، أملاً في تأخير حصد نتائج التوافقات التي تجري في المنطقة خارج المصلحة الأمريكية.

غزّة والضّفة: تقاسمٌ أدوارٍ بين واشنطن وتل أبيب؟

تبدو التطورات الأخيرة في قطاع غزة والضفة الغربية وكأنها تعكس صيغة غير معلنة لتقاسم الأدوار بين إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والكيان الصهيوني. ففي الوقت الذي يتحرك فيه البيت الأبيض عبر مسار سياسي–اقتصادي يحمل عنوان «السلام وإعادة الإعمار» في غزة، تتقدم حكومة الاحتلال بخطوات قانونية وإدارية في الضفة الغربية، ترسّخ الضم الفعلي للأرض.

■ معتز منصور

«مجلس السلام» وتحويل غزّة إلى ملفٍ استثماري

شهدت العاصمة الأمريكية واشنطن الاجتماع الأول لما سُمّي بـ«مجلس السلام»، بمشاركة ممثلين عن نحو أربعين دولة، بينهم ملك البحرين وعدد من المندوبين العرب، في ظل غياب رسمي فلسطيني، وحضور ممثل عن «إسرائيل»، ومشاركة علي شعث رئيس اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة، دون تعريف سياسي رسمي واضح.

اللافت في هذا الاجتماع، أن المقاربة المطروحة تعاملت مع غزة باعتبارها منطقة حرب تحتاج إلى وقف إطلاق نار، حيث قال ترامب: إن السلام أقل تكلفة من الحرب مع غياب البعد القانوني والسياسي المتعلق بكون غزة أرضا فلسطينية واقعة تحت الاحتلال، وتعرضت لإبادة جماعية لمدة سنتين، وما يرتبط بذلك من مسؤوليات قانونية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

أكد الرئيس الأمريكي خلال الاجتماع التزام بلاده بجعل غزة «مكانا أفضل»، معلنا تخصيص 10 مليارات دولار عبر المجلس، إضافة إلى أكثر من 7 مليارات دولار ضمن حزمة إنقاذ دولية، معتبرا أن «كل دولار ينفق في غزة هو استثمار في الأمل».

كما أعلن الجنرال جاسبر جيفيرز، قائد قوة الاستقرار الدولية، التزام خمس دول «إندونيسيا، المغرب، كازاخستان، كوسوفو، وألبانيا» بإرسال قوات للعمل ضمن القوة الدولية المقترحة.

غير أن البنية التنظيمية للمجلس تثير تساؤلات، إذ يدار كهيئة مستقلة خارج الأطر الأممية التقليدية، ولا يستند إلى تفويض صادر عن الأمم المتحدة، أو عن مجلس الأمن الدولي، بل وفق نظام داخلي يبقي ترامب رئيسا للمجلس، حتى لو لم يعد رئيسا للولايات المتحدة. هذه الصيغة تعزز الانطباع بأن المجلس ليس إطارا دوليا جامعا، بل منصة سياسية موازية تعيد تعريف القضية من كونها قضية تحرر وطني، إلى مسألة «إدارة منطقة منكوبة». وصولا لتحقيق ذات أهداف الإبادة الجماعية، بشعارات تنموية واستثمارية، وتحت لافتة السلام، والهدف تهجير الشعب الفلسطيني في غزة، وإنهاء القضية الفلسطينية إلى الأبد، ويعكس تصريح الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو «غزة ليست سوى التجربة الأولى لاعتبارنا جميعا شيئا قابلا للتصرف به» في فهم عالمي واضح لتبعيات هذا السلوك الأمريكي، خاصة مع إعلان ترامب أن مجلس السلام يمكن أن يدير أي منطقة أخرى.

الضفة الغربية وخطوات الضم المتدرج

بموازاة التحرك السياسي في غزة، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مشروع قرار يقضي ببدء تسجيل مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية كـ «أملاك دولة»، منهية تجميدا استمر منذ عام 1967، ولفهم خطورة هذه الخطوة، لا بد من العودة إلى تقسيمات الضفة، وفق اتفاقية طابا عام 1995 والتي شملت المنطقة «أ»: 17،6% وتخضع إداريا وأمنيا للسلطة الفلسطينية. والمنطقة «ب»: 18،3% وتخضع إداريا للسلطة وأمنيا لتنسيق مشترك. والمنطقة «ج»: 59،63% وتخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة أمنيا وتخطيطيا.

وكان من المفترض نقل المنطقة «ج» تدريجيا إلى السيطرة الفلسطينية، غير أن الواقع سار في الاتجاه المعاكس. ووفق الخطة الجديدة، سيلزم الجيش بتحويل نحو 15% من أراضي المنطقة «ج» إلى «أراضي دولة» خلال خمس سنوات، ما يمنع الفلسطينيين من البناء أو تسجيل الأراضي بأسمائهم، ويسهل تخصيصها حصريا للمستوطنين.

في هذه النقطة تحديدا، يبدو أن الأدوار تنعكس: فبينما تمضي الحكومة «الإسرائيلية» قدما في خطوات الضم الفعلي، يخرج ترامب ليعلن أنه «لن يسمح بالضم». هذا التباين الظاهري لا يعكس خلافا جوهريا، بل هو نمط محدد لتوزيع الأدوار؛ حيث تتولى «إسرائيل» فرض الوقائع العسكرية على الأرض، فيما تحافظ واشنطن على خطاب دبلوماسي يمنحها هامش المناورة الدولية، ولعب دور الوسيط.

بين غزة والضفة: إعادة تعريف القضية

ما يحدث في الضفة وغزة هو مسار واحد، وبأهداف واضحة مرتبطة بطبيعة الكيان الصهيوني، الذي يسعى إلى التوسع الدائم وضم الأراضي وتهجير السكان، بهذا المعنى، قد لا يكون الهدف المعلن هو إنهاء الحرب فقط، بل إعادة صياغة القضية الفلسطينية ذاتها: تفريغ غزة من بعدها السياسي، وتحويلها إلى كيان إداري خاضع لإشراف دولي، مقابل تثبيت واقع الضم في الضفة الغربية.

المحكمة العليا الأمريكية تعرقل خطة ترامب للرسوم الجمركية

بعد جدل كبير داخل الولايات المتحدة الأمريكية، حول موضوع الرسوم الجمركية، التي كان يفرضها الرئيس دونالد ترامب، أصدرت المحكمة العليا قراراً بإبطال جزءٍ كبير من هذه الرسوم، على أساس أن الرئيس لا يملك هذا النوع من الصلاحيات، ما يشير إلى جولة جديدة من الصراع داخل الولايات المتحدة، الأهم، أن إدارة الرئيس الأمريكي قد تفقد واحداً من أهم الأسلحة التي كانت تعتمد عليها مؤخراً.

■ عتاب منصور

قضت المحكمة، أن استخدام ترامب لقانون «الطوارئ الاقتصادية» هو تجاوز لصلاحياته الدستورية، ترامب بدوره، رد بتصعيد كبير ضد المحكمة ووصف القضاة بـ «الحمقى» وأعلن نيته مواصلة حربه التجارية بطرق أخرى متاحة، كما أعلن عن رفع التعرفة الجمركية على جميع الشركاء التجاريين إلى الحد الأقصى المتاح، وهو 15% على أن يكون هذا الرفع لمدة 150 يوما، ليتم بعدها طرح المسألة على الكونغرس للبت بها.

إن القرار ستكون له تداعيات على عدد من الأصعدة، فمن جهة وبالرغم من أن إلغاء سياسة الرسوم التي اعتمدها ترامب يمكن أن يكون مطمئناً للشركاء التجاريين، إلا أن المشكلة تكمن في حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل دوائر صنع القرار الأمريكية، فترامب كان يدخل في مفاوضات على أساس هذه الرسوم، ويعمل على ضبط سلوك الدول السياسي في مقابل تعرفة أقل، وهو ما لم يعد ممكناً في ظل الظرف الحالي، الأهم، أن ترامب كان يرى في هذه الرسوم جزءاً أساسياً من توجّه اقتصادي كامل، وإن إغلاق هذا الباب من شأنه أن يضرب الخطة الاقتصادية التي لم تكن أصلاً تتمتع بحظوظ كبيرة!

أما من جهة ثانية، يبدو أن الاصطفافات داخل واشنطن تتغير بسرعة، وتشتد حدتها، وتثبت الوقائع اليومية أن حدود الفصل لم تعد بين الديمقراطيين والجمهوريين، فداخل المحكمة يتمتع الجمهوريين بأغلبية في عدد المقاعد، حتى أن ترامب نفسه عين إثنين من القضاة التسعة، لكن ذلك لم يمنع صدور القرار.

الأمير آندرو... كبشُ فداءٍ لا مناص منه

لا تزال تداعيات وثائق إبستين التي نشرتها وزارة العدل الأمريكية في بداياتها، وستبدأ تداعياتها السياسية بالتصاعد، ومن المرجح أن تستمر لفترة طويلة تتخللها عمليات ابتزاز وتسويات وتضحيات وغيرها. وفي هذا السياق، تعد المملكة المتحدة من بين الدول الأكثر تضرراً، إثر هذه التسريبات حيث طالت الفضائح العائلة الملكية مباشرة، بما تحمله من رمزية مكثفة للبلاد والمجتمع البريطاني، وإساءة استخدام المنصب الملكي والحكومي على حد سواء، ليجري اعتقال الأمير السابق آندرو ماونتباتن ويندسور، شقيق الملك تشارلز الثالث، يوم الجمعة 20 شباط لمدة عشر ساعات للتحقيق معه.

■ يزن بوظو

أولاً، وللتأكيد، يأتي اعتقال الشرطة البريطانية للأمير السابق آندرو، والتحقيق معه نتيجة للفضائح المنشورة التي ليس بالإمكان التغطية عليها، وهي فضائح تعود لسنوات طويلة سابقة، من الاستغلال الجنسي إلى تسريب وثائق رسمية، أي أن الحكومة البريطانية مجبرة على اتخاذ هذه الإجراءات التي لا تزال «شكلية»، مع محاولة «لملمتها» وحصرها بشخص آندرو وحده فقط.

فحتى الآن، وبعد مرور عام على بدء التسريبات، ومرور أسبوعين على نشر وزارة العدل الأمريكية لوثائق تدين آندرو مباشرة، لم يجر عملياً سوى اعتقال لمدة عشر ساعات من التحقيق، دون توجيه أي تهم رسمية له، في المقابل، عمدت ماكينة الإعلام البريطانية إلى تعظيم الحدث، وصولاً لوصفه بـ «السقوط» لآندرو في الصحف صباح اليوم التالي.

وبدأ الحديث يدور حول مناقشات في مجلس العموم من أجل عزل آندرو عن تراتبية العرش الملكي البريطاني، وهو أساساً في المرتبة الثامنة، وبسنه الحالي تظل فرصته متدنية أساساً... أي أن المملكة المتحدة تحاول لملمة الحدث بقنبلة دخانية إعلامية أمام الرأي العام، دون إجراء تحقيقات جادة تكشف من خلالها خيوط علاقات آندرو وإبستين داخل المملكة المتحدة، ومدى تورط أناس آخرون بهذا الملف، ناهيك عن محاولة كشف أي جرائم أخرى.

وهذا يشبه إلى حد بعيد التحقيقات الجارية حول استخدام إبستين لمطارين في العاصمة لندن للاتجار بالبشر عبر طائرته الخاصة، وفقاً لمعلومات وردت في الوثائق التي كشف عنها، وعليه، فإمّا أن الاستخبارات البريطانية «العريقة» باتت مهترئة بالفعل، وفاقدة للأهلية لتسري هذه الفضائح من تحت أقدامها و«تتفاجأ» الآن، أو إنها كانت تديرها، والآن تضع كل خبراتها الماضية في احتواء الحدث وإدارته، وتقوم بواجبها بحماية المنظومة السياسية.

التداعيات على المستوى الحكومي

رغم ذلك، فإن الإجراءات «الشكلية» التي تجري حتى الآن، والتعظيم الإعلامي لها، ليسا دون ضرر سياسي كبير، إلا أنه يبقى أقل الخسائر عبر حصره بشخصية من البلاط الملكي فقط، والتبرؤ منه أمام الرأي العام، أما الشخصيات الحكومية والسياسية وصولاً لرئيس الوزراء كير ستارمر، موضوع آخر تجري إدارته بشكل مختلف، بدءاً من موجة الاستقالات الطوعية، منها أو تحت الضغط، لكنها أيضاً تخضع للهدف ذاته المتمثل بـ «الاحتواء» والذي من المرجح أن يمضي في مسار «التضحية» بشخصيات سياسية وحكومية محددة تبرّء المنظومة نفسها منهم... لكن المشكلة العميقة بالنسبة للمملكة المتحدة أنه من غير المرجح إيقاف التداعيات عند هذا الحد، فتفاعلات الانقسام الأمريكي الذي أخرج هذه الملفات، له ما يشبهه من انقسام بريطاني وابتزازات داخلية متبادلة، وذلك فضلاً عن الخلافات والابتزازات البريطانية الأمريكية نفسها، مضافاً إليها ضغوط المراقبين الأبرز: الشعبين البريطاني والأمريكي.

أوكرانيا... تقدمٌ تفاوضي محدود؟

دخلت الحرب الأوكرانية أسبوعها الجديد على وقع مسارين متوازيين: تصعيد ميداني روسي واضح، ومفاوضات متعثرة في جنيف برعاية أمريكية... فالجولة الأخيرة من المحادثات الثلاثية بين موسكو وكييف وواشنطن انطلقت في 18 شباط واستمرت يومين، حيث امتد اليوم الأول لنحو ست ساعات، قبل أن تنتهي جلسة اليوم الثاني بشكل مبكر بعد قرابة ساعتين فقط، ووُصفت الاجتماعات بأنها «صعبة لكن عملية»، مع حديث عن «تقدم محدود»، إلا أن أياً من الملفات الجوهرية لم يُحسم.

■ ملاذ سعد

تزامناً مع انعقاد المحادثات، صعّدت موسكو ضرباتها، مركّزة من جديد على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، عبر موجة صواريخ ومسيّرات واسعة، هذا التوقيت لم يكن عابراً؛ إذ يعكس استخدام الضغط العسكري كأداة مرافقة للتفاوض. ميدانياً، تواصل القوات الروسية تقدمها في الشرق والشمال، خصوصاً في دونيتسك وخاركيف، مع تثبيت مواقعها في الأراضي الأوكرانية، ورغم الكلفة العالية، فإن ميزان السيطرة على الأرض ما يزال لمصلحة موسكو، فيما تعجز كييف عن تحقيق أي اختراق استراتيجي يعكس المسار، ولا يوجد في المدى المنظور أي احتمال بأن تقدم كييف على نشاط عسكري واسع، بعد تراجع التمويل والدعم العسكري الأمريكي لها، حيث تشير تقارير أمريكية أخيرة إلى أن الدعم الأمريكي تراجع من 3,92 مليار دولار للسنة المالية عام 2025 إلى حوالي 220 مليون دولار لعام 2026.

سياسياً، برزت ضغوط واضحة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي طالب كييف بـ«المجيء إلى الطاولة سريعاً»، ملوّحاً بضرورة إنجاز اتفاق، خصوصاً في ما يتعلق بالملف الإقليمي في دونباس، إلا أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي شدد على أن بلاده قبلت «كل المقترحات الواقعية» الأمريكية، لكنه رفض صيغاً تضمنت تقليص حجم الجيش الأوكراني، والتخلي عن طموحات الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وتقديم تنازلات إقليمية كبيرة، كما رفضت كييف مقترحاً أمريكياً خاصاً بإدارة مشتركة أوكرانية روسية منزوعة السلاح لبعض مناطق دونباس، وهو أمر يستبعد أن تقبل به روسيا أساساً.

في المقابل، لا تُخفي موسكو أن أي تسوية يجب أن تتضمن ضمانات استراتيجية بعيدة المدى تحقق أهدافها الأساسية: نزع سلاح أوكرانيا الثقيل، وضمان وتأكيد حيادها، بما يعنيه ضمناً تخليها عن طموحات الانضمام إلى الناتو، ومنع أي وجود عسكري أطلسي على أراضيها.. من دون هذه الشروط، ترى روسيا أن عمليتها العسكرية مستمرة حتى تحقيقها.

ورغم الحديث الدبلوماسي عن «تقدم» بالمحادثات، فإن ما تحقق في جنيف لا يرقى إلى مستوى اختراق حقيقي، فالأوروبيون ما زالوا يراهنون على استنزاف روسيا، وإمكانية قلب المعادلة عسكرياً، فيما تشير الوقائع الميدانية إلى عكس ذلك... وبين ضغط أمريكي متذبذب، وتصلب في موقف القوى الداعمة للحرب، ستبقى الحرب مفتوحة والتسوية مؤجلة إلى أن يتبدل ميزان الحسابات عملياً، لا مجرد عناوين التفاوض.

البنية الماركسية بين التجربة

في عام 2025، نشر المؤرخ الاقتصادي جون روس كتاباً جديداً بعنوان «التحول الكبير خلال قرن: العالم والصين»، عرض فيه بصورة منهجية الاتجاه العام للعالم، وتحديداً «الرأسمالية الطفيلية» في أمريكا بوصفها أكبر عائق أمام التنمية العالمية. وانطلاقاً من المقارنة بين الشرق والغرب، والمقارنة بين الصين والاتحاد السوفييتي، ناقش من منظور ماركسي مزايا الصين، وإسهاماتها، ومسار تطورها. تالياً، وعلى مساحة مقالين، سنعرض أبرز ما جاء في مقابلة أجرتها صحيفة «غوانتشا» الصينية مع روس، مطلع هذا العام حول ما جاء في كتابه.

■ جون روس

خلافاً لبعض الباحثين اليساريين في الغرب، أنت تعترف بنجاح النموذج السوفييتي، والأهم، أنك تشير أيضاً إلى فشله. تقول في كتابك «التحول الكبير خلال قرن: العالم والصين» إن النموذج السوفييتي لا يصلح للدول الاشتراكية في المرحلة الأولية، وأن أزمات الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية في سبعينيات القرن العشرين، وكذلك «المعجزة الاقتصادية» التي حققتها الصين منذ عام 1979، كلها تؤكد ذلك. كما تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي فيما بعد انحرف عن البنية الاقتصادية الماركسية، بينما خلق «الإصلاح والانفتاح» الذي بدأته الصين منذ عام 1978 عملياً نمطاً اقتصادياً أقرب إلى الماركسية. في المقابل، يرى بعض اليساريين الغربيين أن النموذج السوفييتي هو «الأرثوذكسية الاشتراكية»، وأن الصين في نظرهم تطبق «رأسمالية الدولة» و«التحريفية». إذن، كيف تُعرّف «البنية الاقتصادية الماركسية»؟ وبالمقارنة مع البنية الاقتصادية السوفييتية، ما الفروق الأساسية، وما المزايا؟

لفهم هذه المسألة، ينبغي أن نعود إلى عام 1917. في ذلك العام، مع اندلاع ثورة أكتوبر في روسيا، انتقل بناء الاقتصاد الاشتراكي من المستوى النظري إلى مستوى الممارسة. ومنذ ذلك الحين فقط صار لدينا «ممارسة اشتراكية».

كان ماركس شخصاً يهتم بالممارسة، ولا يقوم بتخمينات بلا سند. طرح مجموعة من المبادئ بالغة الأهمية، لكن توضيح كيفية تطبيق هذه المبادئ، وفهم منطق عملها الفعلي يتطلب بحثاً يرتكز إلى الواقع. إذن، قبل عام 1917، ما هي أهم الأطروحات الجوهرية التي قدمها ماركس؟

أولاً: يشير تحليل ماركس الأساسي إلى أن تقدم المجتمع البشري وتطوره يقومان على ارتفاع درجة «اجتماعية العمل/الإنتاجية الاجتماعية للعمل Socialization of Work/labor» باستمرار. هذا يعني أن أشكال الإنتاج تنتقل من الصغير إلى الكبير تدريجياً. وفي حياته، ولا سيما في مطلع القرن العشرين، كانت القطاعات الرئيسية، مثل: السكك الحديدية، والمصارف، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة السيارات، قد اتسمت بخصائص إنتاج اجتماعي عالي الدرجة. لكن في المجال الاقتصادي، كانت هناك أجزاء كثيرة لم تتحول بعد إلى إنتاج اجتماعي، مثل: الزراعة التي ظلت تقوم على صغار الفلاحين، وكذلك أنماط، مثل: المتاجر الصغيرة والمطاعم وصالونات الحلاقة. لذلك كان التطور شديد اللاتوازن، لكن ما يدفعه إلى الأمام هو ارتفاع درجة اجتماعية العمل، وهو ما يقود في النهاية إلى الاشتراكية.

أشار ماركس في «البيان الشيوعي» إلى أن الطبقة العاملة بعد أن تمسك بالسلطة ستستخدم سيطرتها السياسية «تدريجياً» للاستيلاء على كل رأس مال البرجوازية. انتبهوا إلى أنه شدد على «تدريجياً» لا على «دفعة واحدة». فالقطاعات ذات الإنتاج الاجتماعي العالي ستُستلم بسرعة أكبر، لكن الاقتصاد كله لن يصبح ملكية دولة على نحو سريع بالكامل. السبب أن اجتماعية الإنتاج شديدة اللاتوازن: بعض أجزاء الاقتصاد لا تزال منخفضة الاجتماعية، وبالتالي، لم تبلغ بعد حالة اجتماعية كاملة.

ثانياً: في «نقد برنامج غوتا» شرح رؤيته للمرحلة الأولية من الاشتراكية، أي الاشتراكية بوصفها خارجة من رحم الرأسمالية. أشار مثلاً إلى أن أهم قوة منتجة، أي قوة العمل، ستبقى لفترة بوصفها سلعة. بعبارة أخرى، وفق التعبير الشائع «الأجر بحسب العمل». إضافة إلى ذلك، وبسبب أن جزءاً كبيراً من الاقتصاد لم يتحول بعد إلى إنتاج اجتماعي، ستستمر علاقات السوق الضرورية، لأن تنظيم ملايين المنتجين الصغار بفعالية عبر التخطيط غير ممكن، إذ إنهم يخضعون لعلاقات السوق. هذا هو جوهر الفكرة.

بعد ذلك، في عام 1917 تحول سؤال بناء الاشتراكية من نقاش نظري إلى مهمة عملية. لننظر إلى مراحل هذه العملية: المرحلة الأولى من 1917 إلى 1921، وفيها طُبق في الاتحاد السوفييتي ما يسمى «شيوعية الحرب». كان ذلك لأن البلاد كانت في حرب أهلية، وكل الترتيبات كانت تُبنى على نتيجة الحرب، وكل الأفعال كانت تُقاس بمعايير عسكرية. لذلك، على سبيل المثال: لم يكن تزويد المدن بالغذاء يتم عبر علاقات السوق: إما الشراء مباشرة من الفلاحين، أو عند الضرورة إرسال فرق جمع الحبوب إلى الريف لمصادرة الحبوب لضمان إمداد المدن.

دعم الفلاحون هذه السياسة لأن انتصار البلاشفة كان يعني أنهم سيحصلون على الأرض، بينما انتصار «الجيش الأبيض» كان سيعني استعادة الأرض منهم. لذلك، رغم أن شيوعية الحرب لم تكن جيدة في التطبيق، وكانت الظروف قاسية، وفق منظور ذلك الوقت، اختار الفلاحون دعم البلاشفة.

بحلول عام 1921 كانت الحرب الأهلية قد انتهت بوضوح ولم يعد الفلاحون مستعدين لتحمل ما أُجبروا عليه خلال شيوعية الحرب

بحلول عام 1921 كانت الحرب الأهلية قد انتهت بوضوح، ولم يعد الفلاحون مستعدين لتحمل ما أجبروا عليه خلال شيوعية الحرب. في العام نفسه طرح لينين «السياسة الاقتصادية الجديدة»، ما عنى إعادة بناء علاقات السوق.

وفي الاتحاد السوفييتي كان إجراء مهم، هو استبدال نظام جمع الفائض بضريبة على الحبوب، إذ يدفع الفلاحون ضريبة عينية في البداية، ثم تحولت لاحقاً إلى نقدية. أصبح هذا الإصلاح ممكناً بفضل الانتصار في الحرب الأهلية، وأعاد تأسيس علاقات السوق. لكنه أثار سؤالاً استراتيجياً: إذا اعتمد الاتحاد السوفييتي على علاقات السوق وحدها، وهو اقتصاد متخلف، فكيف سيطور الصناعة المتقدمة والصناعة الثقيلة؟

لذلك شهدت الفترة من 1921 إلى 1929 نقاشاً مشهوراً في الاتحاد السوفييتي حول كيفية تحقيق التصنيع. وفي هذا النقاش قدم الاقتصادي يفغيني بريوبراشينسكي أحد أكثر الطروحات اتساقاً، مؤكداً ضرورة إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة.

لكن من أين تأتي الموارد المطلوبة لتطوير الصناعة الثقيلة، أي الصناعة المتقدمة؟ الطريق الوحيد هو الحصول عليها من الفلاحين. لذلك دعا إلى تسعير السلع الصناعية بأسعار مرتفعة وتسعير المنتجات الزراعية بأسعار منخفضة. فعلياً، كما قال، هذا شكل من «التراكم الاشتراكي البدائي». باختصار، تُستخرج الموارد من الفلاحين لتُستخدم في بناء صناعة ثقيلة متقدمة.

الطرح الثاني قدمه قائد بلشفي آخر هو بوخارين. قال: إن استقرار الاتحاد السوفييتي يعتمد على علاقة العمال بالفلاحين. وإذا جرى وفق طرح بريوبراشينسكي انتزاع الموارد بالقوة من الفلاحين، فسيدمر ذلك

السوفييتية والصعود الصيني «1»

علاقة الفلاحين بالعمال، ما يهدد بقاء الاتحاد السوفييتي. لذلك يجب الحفاظ على تحالف العمال والفلاحين، وهذا يعني عدم خفض أسعار المنتجات الزراعية، بل إبقاءها عند مستوى طبيعي معقول. الفلاحون يحتاجون إلى سلع استهلاكية من المدن، والريف لا يستطيع إنتاج تنوع السلع الصناعية. لذلك سيزود الفلاحون المدن بالغذاء مقابل السلع الاستهلاكية المطلوبة. رأى بوخارين أن تطور الصناعة في هذا النموذج قد يكون أبطأ، لكنه سيكون أكثر استقرارا.

في عام 1929 حُلت المشكلة بطريقة أخرى. كان كل من بريوبراشينسكي وبوخارين يفترضان وجود علاقات سوق بين القطاع الصناعي الحضري والقطاع الزراعي، وكان الخلاف حول ما الإجراء داخل هذا الإطار. في ذلك العام حُسم الأمر: ألغيت علاقات السوق بالكامل. فرضت «الجماعية» في الزراعة، وكل وحدات الاقتصاد الحضري، بما فيها المتاجر المحلية وصالونات الحلاقة وغيرها من المشروعات الصغيرة، جرى في الأساس تأميمها. وفي الوقت نفسه وضعت الصناعة الثقيلة في موقع أولوية مطلقة.

لماذا اتُخذ هذا الخيار؟ لم يكن الدافع اقتصاديا فقط، بل جاء من حاجة جيوسياسية. تحليل ستالين، الذي ثبت لاحقا أنه صحيح، قال: إن الاتحاد السوفييتي سيواجه هجوما عسكريا من الدول الرأسمالية. لذلك، لحماية الاتحاد السوفييتي، كان لا بد من وضع بناء الصناعة العسكرية في المركز الأول.

في خطاب مشهور عام 1931 قال ستالين: إن الاتحاد السوفييتي متأخر عن الغرب بمئة عام، وأن أمامه عشر سنوات فقط للحاق به، وإلا فسيُدمَّر. كان هذا التقدير دقيقا جدا، وربما فاق توقعاته، لأن الاتحاد السوفييتي تعرض فعلاً بعد عشر سنوات، في عام 1941، لغزو عسكري.

كان حكم ستالين على الوضع الجيوسياسي صحيحا: الاتحاد السوفييتي سيواجه هجوما عسكريا. ومنذ صعود هتلر إلى السلطة في ألمانيا عام 1933 عرف الاتحاد السوفييتي بوضوح من هو الطرف المحتمل للهجوم. لذلك، لإقرار أولوية مطلقة للصناعة الثقيلة، وبالتالي للصناعة العسكرية التي تعتمد عليها، وضع الاتحاد السوفييتي سياسات اقتصادية مناسبة.

لتحقيق ذلك، كان لا بد من تشويه الاقتصاد بدرجة كبيرة، لأن هذا النوع من الصناعة الثقيلة كثيفة رأس المال لا يستطيع البقاء داخل آلية اقتصاد السوق. لذلك كان لا بد من دعمها عبر الإعانات وخفض تكاليف المدخلات وغيرها لضمان استمرارها. هذه الظواهر من التشويه الاقتصادي شرحها لين بيفو بتفصيل في كتابه «معجزة الصين»، كما درس آليات تشغيل هذا النوع من الاقتصاد على نحو معمق. هذا قاد حتما إلى ما أسميه «اقتصادا مُنظَّما» يتجاوز معنى التخطيط المعتاد. أي أن أدق حلقات الاقتصاد كانت تخضع لضبط صارم. مثلاً: في موسكو وفلاديفوستوك، وهما على مسافة آلاف الكيلومترات، كان بيع أقلام الرصاص بسعرين مختلفين يُعدّ عملاً غير قانوني. لماذا بناء مثل هذا النظام؟ لضمان أن كل الموارد يمكن حشدها نحو الأولوية القصوى: تطوير الصناعة الثقيلة والصناعة العسكرية. من زاوية اقتصادية قد لا يبدو هذا النظام الأكثر عقلانية، لكنه كان فاعلاً.

لماذا كان فاعلاً؟ لأن تقدير ستالين الجيوسياسي ثبت أنه صحيح، وتأكد ذلك في عام 1941. فاز الاتحاد السوفييتي في الحرب في النهاية. ولو لم يتم تطوير الصناعة العسكرية والصناعة الثقيلة في ثلاثينيات القرن العشرين، لما أمكن صد الغزو النازي. لذلك، من منظور اقتصادي قد يُحكم على النموذج بأنه غير عقلاني، وبأنه لا يطابق ما تخيله ماركس، لأن كل شيء جرى تأميمه دفعة واحدة، لا «تدريجيا»، كما ألغي السوق دفعة واحدة أيضا. لكن من منظور جيوسياسي كان الخيار صحيحا وضروريا بالكامل.

لذلك اعتُبرت «الطريق السوفييتية» نموذجا أرثوذكسيا/صارما يجب اتباعه. لكنها لم تكن متسقة مع تصور ماركس: لم يتم الاستيلاء على الملكية الرأسمالية «تدريجيا»، بل جرى الأمر دفعة واحدة، وأُلغيت علاقات السوق دفعة واحدة، وغير ذلك.

غير أن وضعا جديدا بدأ يتشكل بعد عام 1945. في ثلاثينيات القرن العشرين كان هناك نمط اقتصاد شبه مكتف ذاتيا. أي أن الاقتصاد العالمي كان منقسماً إلى إمبراطوريات وكتل، وكان مستوى التجارة الدولية منخفضا جدا. لذلك كان اقتصاد الاتحاد السوفييتي على هذا النحو: جماعية قسرية للزراعة، وفرض إنتاج اجتماعي من أعلى إلى أسفل، وتأميم حتى وحدات صغيرة، مثل: المطاعم المحلية. لكن هذا الاقتصاد كان منفصلاً عن الاقتصاد العالمي وخارج عملية «اجتماعية العمل» على المستوى الدولي.

الانفصال عن الاقتصاد العالمي لم يكن خيارا في البداية. في ثلاثينيات القرن العشرين لم تكن هناك حلول كثيرة. لكن بعد عام 1945، ومع تثبيت الهيمنة الأمريكية، تشكل نظام اقتصادي عالمي مختلف تماما. بدأ نظام عالمي مُعولم يتكون تدريجيا، وبدأت الدول الرأسمالية تستفيد من اجتماعية العمل الدولية، وهو جانب مهم من اجتماعية العمل. ولم تعد الاقتصادات الغربية غارقة في أزمة ثلاثينيات القرن العشرين، بل بدأت بالنمو السريع.

الاتحاد السوفييتي لم يتكيف مع هذا التغير. ما بني في ثلاثينيات القرن العشرين كان اقتصاد حرب في جوهره، وقد نجح. كل أصدقائي الروس، وأنا أتفق معهم، يرون أنه كان لا بد من ذلك في ثلاثينيات القرن العشرين. الدليل أنهم ربحوا الحرب العالمية الثانية. لا شيء أهم من ربح تلك الحرب.

لكن بعد عام 1945 واجه الاتحاد السوفييتي مهمة جديدة: كيف ينافس على مدى عقود طويلة الاقتصادات الغربية التي كانت قد أصبحت شديدة التكامل. لم يُجر الإصلاحات الضرورية، وهذه الإصلاحات في جوهرها تشبه الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت الصين تطبيقها منذ عام 1978.

يمكن النقاش حول توقيت الإصلاحات التي كان ينبغي للاتحاد السوفييتي تنفيذها. هناك رأي يقول: إنها يجب أن تبدأ في عام 1945 مع نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك رأي آخر يقول: إن تهديد السلاح النووي الأمريكي يعني أن الاتحاد السوفييتي لم يحصل على ضمان أمان فعلي، إلا بعد أن طور سلاحا نوويا، وامتلك القدرة على إيصال هذا السلاح إلى الأراضي الأمريكية. وقد امتلك هذه القدرة في أواخر خمسينيات القرن العشرين وبدايات ستينياته. لذلك قد يكون من غير المناسب بدء الإصلاح فور نهاية الحرب، وربما كان يجب تأجيله إلى أواخر الخمسينيات، أو بدايات الستينيات.

في ذلك الوقت تقريبا كان على الاتحاد السوفييتي التحول إلى بنية أقرب إلى ما طرحه ماركس. كان ينبغي على الأقل تفكيك الجماعية الزراعية بدرجة كبيرة، لأن الجماعية السابقة كانت مفروضة من أعلى، ولم تكن نتيجة تطور اقتصادي طبيعي منطقي. كان لا بد من تحرير الإنتاج الصغير من القطاع المملوك للدولة، لأن هذه الأشكال ليست إنتاجا اجتماعيا عالي الدرجة، وتأميمها ليس مناسبا. وكان على الاقتصاد أيضا أن ينفتح على الخارج. هذه الإجراءات تتطابق في الجوهر مع ما اتخذته الصين حين بدأت «الإصلاح والانفتاح» عام 1978.

فتحت الصين اقتصادها على الخارج، وشاركت في اجتماعية العمل الدولية، وحررت الإنتاج الصغير من القطاع المملوك للدولة، مع إبقاء الإنتاج الكبير عالي الاجتماعية ضمن القطاع العام، وألغت الجماعية الزراعية. نتج عن ذلك: إلغاء الجماعية الزراعية، وتحرير الإنتاج الصغير، ودفع الانفتاح الاقتصادي. هذا أعاد البنية الاقتصادية الصينية إلى الإطار الذي تصوره ماركس، وهو ابتكار كبير. إنه مختلف عن النموذج السوفييتي، لكنه أقرب إلى أطروحات ماركس النظرية، وقد أثبت الواقع نجاحه الكبير، وأثبت أيضا أن توقع ماركس كان صحيحا. لذلك، منذ عام 1978 أصبحت الصين أسرع الاقتصادات الكبرى نموا في التاريخ. أي أن هذا النجاح الاقتصادي الكبير لم يبتعد عن الماركسية. هذا يعني أن هذا المسار كان صحيحا، وأنه ينسجم فعلاً مع الاتجاه الذي توقعه ماركس. بالمقابل، كان نموذج الاتحاد السوفييتي في ثلاثينيات القرن العشرين في جوهره بناء اقتصاد حرب.

عند بدء الصين إصلاحاتها عام 1978 كان دنغ شياو بينغ واضحا جدا في شرحه لهذه الفكرة. قال: إن الصين تتوقع فترة سلام. وثبت لاحقا أن هذا التقدير صحيح، فقد استمرت هذه الفترة 46 سنة من السلام. المقصود بالسلام هنا هو عدم اندلاع حرب بين القوى الكبرى، وعدم اندلاع حرب بين الصين والقوى الكبرى، وليس المقصود غياب النزاعات المحلية، بل غياب الحرب العالمية. أكد دنغ أن الاحتمال الوحيد الذي قد يجبرنا على التخلي عن «الإصلاح والانفتاح» هو تهديد حرب وشيك. إذا ظهر هذا الوضع، فسيكون لا بد من إعادة إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة العسكرية. لذلك، كان تطور الصين الاقتصادي منذ 1978 أقرب إلى ما طرحه ماركس، وأكثر نجاحا من أي نموذج آخر، مع ضرورة تقييمه ضمن السياق الجيوسياسي.

في أواخر سبعينيات القرن العشرين وبدايات ثمانينياته، أصدر دنغ شياو بينغ حكمه المهم، بأن «السلام والتنمية هما الموضوعان الرئيسيان في العالم اليوم»، وبدأت عملية الإصلاح والانفتاح تتوسع على مستوى البلاد.

بعد عام 1945 واجه الاتحاد السوفييتي مهمة جديدة كيف ينافس على مدى عقود طويلة الاقتصادات الغربية التي كانت قد أصبحت شديدة التكامل

«تاريخ اجتماعي للفلسفة التحليلية:

نُشرت في موقع «كاونترفاير» في 12 شباط 2026 مراجعة بقلم شون ليدويث، لكتاب كريستوف شورينغا «تاريخ اجتماعي للفلسفة التحليلية: كيف شكّلت السياسة فلسفة لا سياسية» «لندن: دار فيرسو للنشر، 2025»، 336 صفحة. وهذا أبرز ما جاء فيها.

ربما تكون أشهر ملاحظة قيلت على الإطلاق عن الفلسفة داخل الفكر الماركسي هي تلك الواردة في «أطروحات حول فويرباخ» للمؤسس «كارل ماركس»، حيث يكتب: «لقد اكتفى الفلاسفة بتفسير العالم بطرق مختلفة، في حين أن المطلوب هو تغييره». إلا أن التاريخ اللاحق لهذا المجال في العصر الحديث، ولا سيما في العالم الناطق بالإنكليزية، هيمن عليه افتراض ضمني معاكس لذلك تماماً: فالمطلوب، وبشكل قاطع، ليس تغيير العالم.

إن الفرضية الأساسية التي ينطلق منها معظم الأكاديميين المشتغلين بالفلسفة هي أن هذا الحقل المعرفي يقيم في مكان ما، في حالة من النقاء، داخل عالم متسام، لا تشوبه أية شوائب تاريخية أو سياسية.

أي شخص التحق بدورة فلسفة في إحدى الجامعات الإنكليزية خلال الخمسين عاماً الماضية، من المحتمل جداً أن يكون قد اختبر شعوراً سريعاً بخيبة الأمل إزاء الاستمتاع الواضح الذي يبديه بعض المحاضرين وهم يؤكدون، من وجهة نظرهم، أن هذا التخصص لا صلة له بالعالم اليومي الذي يعيش فيه معظم الناس. ربما ينجذب العديد من المراهقين إلى الفلسفة مع اقترابهم من سن الرشد، إذ تبدو لهم وكأنها تقدم فرصة مثالية للتشكيك في المعتقدات والمسلمات التي نشأوا عليها داخل أسرهم ومجتمعاتهم.

لكن المؤسف أن هذه الإثارة الفتية، إزاء احتمالية اكتشاف آفاق جديدة من المسعى الفكري، كثيراً ما تُطفأ بماء بارد من اليوم الأول، إذ يجد الطلاب الجامعيون أنفسهم في حلقات نقاشية يخوضون في مناقشات تبدو متحذلقة وتافهة حول المصطلحات، بدلاً من التفكير في سبل تغيير العالم، كما كان ماركس يوصي.

السبب الرئيسي لهذا الانخفاض المحتمل في مستوى التوقعات هو أن الفلسفة في منطقتنا من العالم قد هيمن عليها، على مدار المئة عام الماضية تقريباً، ما يُعرف بالتقاليد «التحليلية». كريستوف شورينغا، في هذا الطرح المبتكر للغاية الذي يقدمه من منظور ماركسي صريح لصعود هذا التقليد، يلفت أيضاً إلى هذا التناقض بين ما قد يتوقعه العديد من الطلاب الجدد في التعليم العالي وما قد يتلقونه من المادة في بعض أقسام الفلسفة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة:

«عادةً ما يكون اهتمامهم الأولي بالفلسفة نابعاً من تساؤلات وجودية، وهو النوع الذي لا تشجعه الفلسفة التحليلية. وعندما يرون أن ما يُعرض عليهم بدلاً من ذلك هو نظام الفلسفة التحليلية الصارم، فإما أن يجدوه غير ملائم بما يكفي فيغادروا، أو يتعلموا بسرعة استيعاب متطلباته والتأقلم معها» «ص12».

لقد بات من المتعارف عليه في تواريخ الفلسفة إبراز التناقض بين الطريقة التي تطور بها هذا الحقل المعرفي في العالم الناطق بالإنكليزية، حيث يُنظر إلى التقليد التحليلي بوصفه الوريث الطبيعي للمدرسة التجريبية التي تطورت في أعقاب الثورة الإنكليزية في القرن السابع عشر، على النحو الذي أوضحه مفكرون مثل لوك وهيوم وميل؛ وبين الفلسفة القارية التي تطورت بالتوازي، وبشكل أساسي في فرنسا وألمانيا خلال الفترة نفسها، وضمت شخصيات مثل ديكارت وكانط وهيغل.

> **عادةً ما يكون اهتمامهم الأولي بالفلسفة نابعاً من تساؤلات وجودية وهو النوع الذي لا تشجعه الفلسفة التحليلية**

أصول الفلسفة التحليلية

يستشهد شورينغا بملاحظات الماركسي الإنكليزي المؤثر، بيري أندرسون، التي مفادها أن هذه الازدواجية كثيراً ما شكلت ذريعة للجهل والانغلاق الفكري من جانب أتباع التقليد الأول تجاه اهتمامات أتباع التقليد الثاني. فقد لاحظ أندرسون أن الفلسفة الإنكليزية «بعيدة كل البعد عن كونها ندوة للحقيقة ومستقلة عن الزمان والمكان... إنها، بالمعنى الدقيق للكلمة، أيديولوجية طبقية».

وأشار أندرسون أيضاً أنه أثناء دراسته لهذا التخصص في أكسفورد خلال ستينيات القرن العشرين، كانت أفكار مفكرين أوروبيين مثل هيغل وسارتر «تُستقبل بقصف من الضحكات من قبل أولئك «لابسي أقمشة الكارويات» الذين يشكلون غالبية الجمهور» «مقتبس في ص12».

لا يتناول شورينغا بشكل مباشر أصول هذه الظاهرة المثيرة للاهتمام، لكن استكشافها يمكن أن يمهد الطريق بشكل مفيد لتركيزه الخاص على كيفية تجليها في القرن العشرين. ستقترح المادية التاريخية أن هذين المسارين المتباينين لم يكونا محض صدفة. لقد كانت البرجوازية الإنكليزية في طليعة الثورة السياسية في أوائل العصر الحديث، كما يتجلى في إطاحتها بالنخبة الإقطاعية في الثورة التي قادها أوليفر كرومويل عام 1649. ونتيجة لذلك، لم تكن بحاجة إلى بناء صرح نظري متطور لتبرير استيلائها على الدولة.

أما في فرنسا، فقد استغرق الأمر أكثر من قرن آخر لحشد القوى المادية والفكرية اللازمة للإطاحة بالملكية البوربونية وحاشيتها الأرستقراطية. أما التشرذم السياسي في ألمانيا فقد عنى أن الثورة البرجوازية فرضت من أعلى في وقت متأخر حتى عن ذلك. وبالتالي، فإن البلدين الأخيرين استفادا، ومن المفارقات، من تطورهما السياسي الأبطأ مقارنة بإنكلترا، بمعنى أن قدراً أكبر من التخمر الفكري حفز في إطار الدفع لتسهيل الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية. إن استعداد المفكرين الأوروبيين في القرن السابع عشر مثل ديكارت وسبينوزا للانخراط في نسخة أكثر تصوراً وتأملاً من الفلسفة مقارنة بنظرائهم الإنكليز، الذين غالباً ما اتسمت آراؤهم بالرضا والاكتفاء الذاتي، سيقود في النهاية إلى الرؤى الجدلية لهيغل وماركس في القرن التاسع عشر، والتي تشكل الأسس الجوهرية للحركة الاشتراكية الثورية اليوم.

معظم التواريخ القياسية للتقليد التحليلي تضعه في المقام الأول ضمن سياق الجدالات الفلسفية التي دارت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حول طبيعة اللغة والمنطق. يقدم شورينغا روايات عن هذه الجدالات تكون في متناول غير المتخصص، ولكنه يضيف إليها أيضاً تحليلات اجتماعية وسياسية ثاقبة، كما يشير العنوان. وهو يسعى من خلال هذه العملية إلى تقويض الأرثوذكسية السائدة داخل الفلسفة، والتي ترى أن هذا المجال يوجد في عالم قائم بذاته «اسمي، نومينالي» من الفكر الخالص، غير ملوث بتقلبات الصراع الطبقي أو الثورات التي تميز التاريخ الحديث. إنه يضع نصب عينيه صراحة فهم الفلسفة التحليلية بوصفها استجابة فكرية من قبل بعض أكثر أعضاء النخبة الغربية بلاغة وتطوراً للاضطرابات الكبرى التي شهدها القرنان الأخيران، وذلك دون اختزال أفكارهم إلى مجرد تعبيرات فجة عن مصلحة ذاتية متمتعة بامتيازات. على حد تعبير شورينغا:

كيف شكّل السياسيون فلسفة لا سياسية»

«حالما يعترف بأن الفلسفة التحليلية، شأنها في ذلك شأن قريبتيها: السلوكية والاقتصاد الكلاسيكي الجديد، تعمل على إدامة صورة أساسية للأيديولوجية الليبرالية البرجوازية – صورة عالم خامل من الوقائع، يعطى ببساطة للذات «الفرد» ليتم استقباله بشكل سلبي، وفي مقابل هذا العالم تقف تلك الذات بوصفها كياناً يفترض أنه مستقل ذاتياً وتلقائياً – حينها يدرك أنه لا يوجد مقطع في تاريخها يفلت من معالجة نقدية أيديولوجية» «ص4».

الفلسفة التحليلية والهيمنة الأمريكية

يتتبع شورينغا أصول هذه المدرسة الفلسفية وصولاً إلى التقاء ثلاث حلقات من البحث في مطلع القرن الماضي. في كامبريدج، خلال العقد الأول من القرن العشرين، ابتكر برتراند راسل وجي إي مور فكرة أن معظم المشكلات الفلسفية يمكن التعبير عنها في صيغ رياضية أو برموز منطقية. وقد تبنى هذا المنهج بحماسة في فيينا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين تلاميذ مدرسة «الوضعية المنطقية»، الذين اعتبروا العلم بدورهم الحكم المطلق في تحديد الصواب والخطأ. فأي عبارة لا يمكنها الصمود أمام تمحيص العملية العلمية ينبغي رفضها باعتبارها بلا معنى حرفياً [وذلك ضمن معاييرهم الوضعية الخاصة لما يعتبرونه «علمياً»]. بعد الحرب العالمية الثانية، قدّم جيه إل أوستن وجيلبرت رايل في أكسفورد الحلقة الثالثة من التقليد التحليلي، بحجة أن الفلسفة ينبغي أن تتألف بشكل أساسي من التحليل الدقيق للغة «العادية» وتجنب أي نقاش حول المفاهيم النظرية الكبرى كالحقيقة أو العدالة أو الحرية.

«كما لم يكن هناك برنامج تحليل كلاسيكي قبل عملية الدمج هذه، فإن الدمج لم يسفر أيضاً عن مثل هذا البرنامج. وبدلاً من ذلك، كان الناتج مزيجاً غير مستقر بدأ بالتحلل فور تشكله تقريباً. ومع ذلك، كانت الفلسفة التحليلية قد فرضت نفسها كشكل مهيمن في الأوساط الأكاديمية الأمريكية وفي مجال النفوذ الأمريكي خارجها. ربما كانت في حالة تفكك داخلي، لكن استقرارها كبنية اجتماعية ضمن استمرارها وبقاءها» «ص9».

النقطة البارزة التي يطرحها شورينغا هنا، والتي يتم إغفالها بشكل لافت في معظم الروايات عن الموضوع نفسه، هي أن هذه المدرسة الفلسفية التحليلية هيمنت على الفلسفة الناطقة بالإنكليزية خلال حقبة تاريخية شهدت صعود الولايات المتحدة إلى مكانة القوة العظمى، مع المملكة المتحدة كدولة تابعة لها بحكم الأمر الواقع، تقدم غطاءً دبلوماسياً وأحياناً عسكرياً مطيعاً للهيمنة الأمريكية ومقرها واشنطن. شورينغا ليس اختزالياً إلى درجة القول بأن هذا كل ما نحتاج لمعرفته عن الفلسفة التحليلية، لكن من اللافت للنظر أن الأمر يتطلب كاتباً مزوداً بعدسة ماركسية لتسليط الضوء على هذا الترابط المثير للاهتمام. ويضيف المؤلف ملاحظة أخرى:

«أي تفسير مناسب لصعود الفلسفة التحليلية في أمريكا ما بعد الحرب يجب أن يأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية المحددة للغاية التي سادت آنذاك، وكيف شكلت هذه الظروف أنشطة أولئك الخاضعين لها. إن إعادة بناء ناجحة لهذه الظروف تفترض بذل جهد كبير من التغريب المتعمد «جعل المألوف غريباً»، لأن العالم الذي خلقته الولايات المتحدة بعد 1945 بصفتها القوة الغربية المهيمنة الخارجة من الحرب، هو العالم الذي لا نزال نعيش فيه» «ص121».

يستبق شورينغا هنا رد الفعل المعاكس الذي ستواجهه روايته للتاريخ حتماً من المؤسسة الفلسفية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وذلك لأن الإقصاء التحليلي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية من الفلسفة قد ترسخ بعمق في عقول معظم المشتغلين بها على مدى العقود التي تلت عام 1945. لا يعني ذلك أن نقاشه لهذا الوسط الفكري والسياسي المتشابك مرض تماماً. لقد كان من المثير للاهتمام قراءة تفسير أكثر شمولية، بمصطلحات فلسفية مناسبة، من قبل المؤلف للطرق الدقيقة التي يدعم بها النمط التحليلي في التفكير هيمنة النظام الرأسمالي الأطلسي.

إحدى الطرق المذهلة التي يؤكد بها هذا الارتباط بين الفلسفي والسياسي هي عدد الفلاسفة الأمريكيين البارزين الذين كانت لهم صلات واضحة بالمجمع الصناعي العسكري

نظرية الألعاب والمعارضة

إحدى الطرق المذهلة التي يؤكد بها هذا الارتباط بين الفلسفي والسياسي هي عدد الفلاسفة الأمريكيين البارزين الذين كانت لهم صلات واضحة بالمجمع الصناعي العسكري لبلدهم، والذي نما بالطبع إلى حجم ونفوذ هائلين في حقبة الحرب الباردة. كانت مؤسسة راند «Rand Corporation» «الاسم اختصار لكلمتي Research and Development أي البحث والتطوير» واحدة من المنصات المؤسسية لهذه الشبكة الخبيثة العاملة داخل الحياة الفكرية الأمريكية. وإلى جانب تمويلها مجموعة واسعة من الأنشطة الأكاديمية، اشتهرت هذه المؤسسة بشكل خاص بابتكار «نظرية الألعاب»؛ وهو نمط من التفكير يركز على القدرة على التفوق على خصم افتراضي وهزيمته من خلال تطبيق المنطق. يبدو هذا غير ضار بما فيه الكفاية، لكن تطبيقاته في العالم الحقيقي تضمنت النظر في كيفية «كسب» حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي أو كيفية إحباط ما يسمى بالخطر الشيوعي داخل الولايات المتحدة. كان لعدد ملحوظ من الفلاسفة الأمريكيين رفيعي المستوى ذوي السمعة العالمية، مثل جون رولز ودونالد ديفيدسون و دبليو في أو كوين، صلات مباشرة بمؤسسة راند في وقت أو آخر من مسيرتهم المهنية. هانس رايشنباخ، على سبيل المثال، كان أحد أتباع المدرسة الوضعية المنطقية من فيينا الذين وجدوا ملجأ أكاديمياً في الولايات المتحدة، وأنتج أيضاً أوراقاً بحثية لمؤسسة راند، بعناوين تنبئ بالشر مثل «الشكل العام لاحتمالية الحرب» و«إعادة البناء العقلاني لقرار الحرب» «ص135». يتأمل شورينغا في هذه العلاقة المريبة:

«كثير من النشاط البحثي المكثف الذي كان ضرورياً لدعم مكانة الولايات المتحدة في مواجهة التهديد المتصور من العدوان السوفيتي، وكذلك لتعزيز الرأسمالية الليبرالية محلياً، تم تنفيذه تحت رعاية مؤسسة راند. لقد وفرت هذه المؤسسة موطناً ملائماً للفلاسفة التحليليين، الذين عملوا جنباً إلى جنب مع خبراء الاقتصاد وغيرهم ضمن نموذجها البحثي الأساسي المتمثل في بحوث العمليات» «ص122».

داخل المملكة المتحدة، كانت إحدى أكثر النتائج إثارة للاهتمام لهيمنة المدرسة التحليلية هي ردة الفعل ضدها من قبل طلاب الفلسفة الذين تحفزوا بفعل الموجة العالمية من التمردات حوالي عام 1969. في عام 1972، أسست مجموعة من الخريجين في العديد من الجامعات البريطانية «مجموعة الفلسفة الراديكالية»، وكان بيانها التأسيسي يتضمن هجوماً مباشراً على الطموحات المحدودة للفلسفة كما كانت تمارس في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حتى تلك اللحظة. كانوا أيضاً حريصين على إعادة الاتصال صراحة بالتقليد القاري الذي أنتج العبقرية الفكرية لهيغل وماركس وغيرهما من المفكرين الجذريين الذين أدركوا أن هناك دافعاً تحررياً في صميم الفلسفة، وهو ما يفسر جاذبيتها المستمرة للعديد من الشباب. يستشهد شورينغا بكلمات الإعلان التأسيسي لهذه المحاولة لإعادة الاتصال بروح «أطروحات حول فويرباخ» لماركس:

«إن الفلسفة البريطانية المعاصرة في طريق مسدود. لقد تخلى ممارسوها الأكاديميون بالكامل تقريباً عن محاولة فهم العالم، ناهيك عن تغييره. لقد جعلوا من الفلسفة تخصصاً أكاديمياً ضيقاً ومتخصصاً، ذا أهمية أو صلة ضئيلة بأي شخص خارج الدائرة الصغيرة للفلاسفة المحترفين» «مقتبس في ص166».

لقد تمكنت مجموعة الفلسفة الجذرية بشكل مثير للإعجاب، من الصمود في وجه الهجوم النيوليبرالي في ثمانينيات القرن العشرين وما تلاه من تراجع للجذرية التي ميزت سبعينياته، ولا تزال تقدم مقاربة أكثر صلة بالموضوع بالنسبة للفلسفة في عالم القرن الحادي والعشرين الذي تعصف به تغيرات المناخ والعنصرية والحروب، مقارنة بأي نتاج خرج من التقليد التحليلي.

عن الأوهام حول «الدور الفرنسي» في الشمال الشرقي!

بعد التوتر الذي ساد الوضع في الشمال الشرقي السوري خلال الأسابيع الأخيرة، والتي انتهت إلى اتفاق تمكن حتى الآن من حقن الدم السوري، برزت مؤشرات حول أدوار إعلامية-سياسية يحاول الفرنسي لعبها؛ سواء عبر تصريحات الرئيس الفرنسي ماكرون، أو عبر قنوات وطرق أخرى متعددة، بما فيها بعض التحركات الإعلامية على الأرض.

الدور الفرنسي بوصفه دوراً مشتقاً من الدور الأمريكي في سورية، ليس بالأمر الجديد. ولكن الجديد هو محاولة تصوير الدور الفرنسي بديلاً عن الدور الأمريكي، بعد ما جرت تسميته بـ«الخيانة الأمريكية» لقوات سوريا الديمقراطية؛ فهنالك اليوم من يحاول تصوير الأمر وكأن الفرنسي سيملأ الفراغ الذي تركه وسيتركه الأمريكي مع انسحابه من التنف، وإعلانه أنه في طور الانسحاب الكامل من كل سورية.

خطورة هذا الطرح، لا تنطلق من واقعيته، فهو أبعد ما يكون عن الواقع، لأسباب عديدة سنأتي على ذكرها. خطورة هذا الطرح هي أن المقصود منه هو خلق أوهام جديدة غرضها هو عرقلة سير الاتفاق وتفخيخه إنْ أمكن، عودة بالأمور إلى التوتر من جديد وإلى التصعيد، والهدف ليس سورية فحسب، بل المنطقة بأكملها، من بوابة العمل ضد مبادرة السلام في تركيا...

الدور الفرنسي... خط بياني هابط

كي يكون الأمر أكثر وضوحاً، فلنبدأ بتحديد حجم وطبيعة الدور الفرنسي المفترض...

معلوم أن الوزن الفرنسي في كافة أنحاء العالم هو في حالة تراجع متسارع، كنتيجة طبيعية لعدة عوامل، بينها: تراجع القوة الذاتية لفرنسا بالمعنى الاقتصادي والسياسي والعسكري عبر العقود الماضية. أحد أبرز المؤشرات على هذا التراجع، عمليات طرد الفرنسيين من عدد كبير من الدول الأفريقية التي كانت سابقاً مستعمرات فرنسية، وبقيت مستعمرات اقتصادية فرنسية حتى ما قبل بضع سنوات مضت؛ على سبيل المثال لا الحصر: مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر، التي شكلت معاً فيدراليتها، وطردت الفرنسيين بشكل كامل، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وحتى مالياً. إضافة إلى عدة أمثلة مشابهة في القارة الأفريقية.

الوضع في منطقتنا أشد وضوحاً بما يتعلق بتقلص الدور الفرنسي؛ فإذا كنت بعض الدول الأفريقية قد تركت إلى هذا الحد أو ذاك ضمن النفوذ الفرنسي، فإن بلدان «الشرق الأوسط» ونتيجة الأهمية الجغرافية السياسية الكبرى لها، قد شهدت طرد الفرنسيين وتقليص نفوذهم في وقت مبكر مما بعد الحرب العالمية الثانية، ولم يعد للفرنسيين سوى وجود شكلي عبر الأنشطة «الفرانكوفونية» إضافة إلى بعض النشاطات ذات الطابع «الجمعياتي»، عبر المنظمات غير الحكومية.

شكلت الأزمة السورية فرصة جديدة لاستعادة شكلية لجزء من الدور الفرنسي في سورية، عبر الاشتراك في التحالف الدولي لمحاربة داعش بقيادة واشنطن، وسمحت للفرنسيين بوضع بعض الجنود على الأرض، ولكن تحت القيادة الأمريكية بطبيعة الحال، وضمن أدوار مشتقة من الأمريكي.

الدور الفرنسي خطرٌ يحتاج إلى تأريض وتطويق والأداة الأولى في ذلك هي إزالة الأوهام التي يحاول زرعها عبر استكمال الاتفاق الوطني العام

الجانب الأخطر في المسألة

إذا كان الدور الفرنسي في سورية مشتقاً من الأمريكي وفقط، فمن الطبيعي أنه سينحسر بانحساره، وسيتحرك ضمن الخطوط العامة التي يسمح بها الأمريكي، وهذا هو واقع الحال... ولكن مع ذلك، فإن الأمور أعقد مما تبدو عليه ضمن هذا التوصيف العام.

قبل كل شيء، ينبغي الانتباه إلى أن الأمريكي ليس اتجاهاً واحداً وسياسة واحدة، بما يخص سورية والعالم ككل؛ فالقوى المتراجعة تنقسم على نفسها، والانقسام الداخلي الأمريكي بات أوضح من أن يتم إخفاؤه... بهذا المعنى، فإن الدور الفرنسي في سورية، وإن كان ما يزال مشتقاً من الأمريكي بالعموم، فإنه مشتق من أحد طرفي الانقسام الأمريكي بشكل خاص؛ أي من الطرف الذي يمكن الاصطلاح على تسميته «العولمي»، الذي تحتل الصهيونية موقعاً أساسياً في إدارته وتوجيهه.

بهذا المعنى، يمكن فهم الدور الفرنسي بوصفه امتداداً للدور الصهيوني–«الإسرائيلي»... وما يحاول الفرنسيون الدفع باتجاهه على الأرض «رغم قلة حيلتهم» يثبت هذا الأمر؛ فما يصل من أخبار غير معلنة، هو أن الفرنسيين يحاولون الدفع نحو التجهيز لمعارك جديدة، ويعدون بالدعم والتدريب والتمويل والسلاح...

الخطير في المسألة، ليس الوزن الفعلي للفرنسيين، بل الوهم الذي يحاولون خلقه حول وزنهم، وتقاطع هذا الوهم مع مصالح البعض الذين يرفضون فكرة التسوية والحل السياسي ليس في سورية فحسب، بل وفي تركيا أيضاً؛ أي بعض التيارات التي تعارض مبادرة السلام على الضفة الكردية من جهة، وعلى ضفة الحكومة التركية من جهة ثانية، وعلى ضفة أطراف ضمن السلطات في سورية أيضاً؛ ففي كل الاتجاهات توجد تيارات لا مصلحة لها بإنهاء الاقتتال، ولا مصلحة لها بالانتقال إلى صيغة جديدة للعلاقة داخل تركيا وداخل سورية، وبين الدولتين، وفق منطق أخوة الشعوب، وتحييد التخريب الصهيوني الذي يستهدف الجميع، أي تحييد «مشروع الشرق الأوسط الجديد».

بهذا المعنى، فإن الدور الفرنسي خطرٌ يحتاج إلى تأريض وتطويق، والأداة الأولى في ذلك، هي إزالة الأوهام التي يحاول زرعها، ولكن الأداة الأكثر أهمية بما يخص الداخل السوري، هي استكمال الاتفاق عبر نقله إلى مستوى أعلى هو مستوى الاتفاق الوطني العام، عبر مؤتمر وطني عام يحقق مشاركة حقيقية، وينصف الناس، ويملكها حقها في تقرير مصيرها، ليس عبر اتفاقات جزئية هنا وهناك، بل عبر اتفاق عام وشامل، أي عبر حل سياسي شامل.

وعلى الضفة التركية، فإن من الضرورة بمكان تسريع تنفيذ مبادرة السلام، بما في ذلك عبر الإجراءات الملموسة التي أعلنت عنها اللجنة البرلمانية الخاصة بهذه المسألة مؤخراً...